بيانات وخطابات..ضرورة تعريف جريمة شنكال كإبادة جماعية وانصاف الضحايا

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الخميس
2022/08/04
No. : 7684

دعم الحوار والتفاهم والتكاتف

أنجع السبل لاجتياز هذه المرحلة

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الرئيس بافل جلال طالباني يرحب بمبادرات تطبيع الوضع العراقي
- المكتب السياسي يرحب بالمبادرات الرامية للتوصل الى إجتماع وطني
- ضرورة تعريف جريمة شنكال كإبادة جماعية
- ضرورة إعادة اعمار قرى ومناطق الإيزيديين وإنقاذهم من مخيمات اللاجئين
- رئيس الجمهورية: إنصاف الضحايا واجب، ومحاسبة المرتكبين حق لن يسقط
- مطالبة بإنصاف ضحايا الايزيديين وتعويضهم
- جراح شنكال والايزيديين لن تلتئم الا باعادة الاعمار وانصاف الضحايا
- اليونيتاد: هناك تقدم في المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد المجتمع الإيزدي
- يونامي: السلام والتنمية والمساءلة عوامل أساسية لازدهار المجتمع
- ضرورة حماية الحقوق الدستورية لشعب كردستان بوحدة الصف والخطاب
- كتلة الاتحاد الوطني ترد على تصريحات النائب الثاني لرئيس مجلس النواب
- رئيسا الجمهورية والوزراء: التزام التهدئة والركون إلى حوار حريص ومسؤول
- تقرير موسع..دعم واسع لدعوات الحوار والصدر يطالب بانتخابات مبكرة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- سوران علي : العراق في شرك آفة مدمرة!!
- بلال وهاب: دور الولايات المتحدة في الأزمة السياسية في العراق
- ابراهيم العبادي: مقدمات الفوضى الشاملة
- سيناريوهات تشكيل الحكومة بعد اقتحام البرلمان العراقي
- تفاقم الأزمة السياسية في العراق قد يقود إلى انزلاق الوضع
- أوان الحكمة في العراق
- سردار عزيز: تسريبات المالكي: ثقافة الظل للسياسة في العراق

المرصد التركي و الملف الكردي

- الشارع الكردي والشارع التركي وتوسع حزب الشعوب الديمقراطي
- ما هي الأسباب الحقيقة وراء ما يحدث في شرناق
- د.محمد نور الدين: .. مطالبات متجددة بإنصاف العلويين
- عبد الله غول: لو كنت مكان أردوغان ...

رؤى و قضايا عالمية

- مقتل الظواهري وتداعياته المستقبلية
- خطاب الرئيس بايدن حول مقتل الظواهري في أفغانستان
- "لماذا أذهب إلى تايوان" الآن؟
- السيناتور بوب مينينديز: هكذا ستقف الولايات المتحدة مع تايوان
- تعليق..إرادة الصين حكومة وشعبا، في توحيد الوطن راسخة وحازمة

العدد: 7684... 2022-08-04

الرئيس بافل جلال طالباني يرحب بمبادرات تطبيع الوضع العراقي

منزل مام جلال في بغداد ودباشان هو منزل جميع الأطراف السياسية

نرحب بمبادرات تطبيع الوضع في العراق، ومن واجبنا جميعا التعامل بروح المسؤولية مع الظرف الراهن.

علينا جميعا أن نعمل معا من أجل تحقيق السلم والاستقرار، وأن نجعل من الحوار والتفاهم أساسا للعمل وحل المشكلات، وأن نبني معا مستقبلا آمنا للمواطنين ونحقق أهدافنا السامية.

إن منزل مام جلال في بغداد ودباشان هو منزل جميع الأطراف السياسية، ويرحب بأي مبادرة تهدف إلى التوصل لاتفاق وطني وإخراج العراق من الوضع الراهن.

أدعو جميع القوى والأطراف السياسية أن تضع مصلحة الشعب والبلاد فوق المصالح الشخصية وأن تكون مساعيها في سبيل مستقبل أكثر ازدهارا.

لقد قدم مواطنونا في العراق وإقليم كردستان تضحيات كبيرة ومن واجبنا جميعا خدمتهم.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

الثاني من آب ٢٠٢٢

المكتب السياسي يرحب بالمبادرات الرامية للتوصل الى إجتماع وطني

التفاهم والعمل المشترك لتذليل العقبات وضمان الاستقرار

تابعنا بقلق بالغ خلال الأيام الماضية، الأوضاع التي تمر بها بلادنا فيما يتعلق بالمستجدات السياسية، والمخاطر ووصول الحوارات الى طريق مسدود والتباعد بين الأطراف، كما تعرضت البيئة السياسية والمجتمعية في العراق للخطر.

الاتحاد الوطني الكردستاني كما كان دوما، انخرط في مساعيه الجادة للحوار والاتفاق عبر تبديد التوترات وعدم تأزيم أكثر للوضع.

نؤكد أننا ملتزمون بالسياسة الحكيمة للرئيس مام جلال ونرحب ترحيبا حارا بجميع المبادرات والمساعي الوطنية المطروحة لحل المشكلات والتوصل إلى اجتماع وطني، فالسبيل الوحيد لضمان الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والمجتمعي، هو التفاهم، فنحن أحوج مانكون الآن وأكثر من أي وقت آخر، الى العمل المشترك لتذليل العقبات، فالتجارب السابقة أثبتت أن تكاتف العراقيين هو أنجع السبل للتغلب على جميع المشكلات التي تعترض طريقنا.

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكردستاني

ضرورة تعريف جريمة شنكال كإبادة جماعية

في ذكرى احتلال شنكال وإبادة إخوتنا وإخواننا الايزديين، ننحني إجلالا للشهداء ونستذكر بإجلال ذكرى ضحايا تلك الفاجعة الحية في ضمائرنا.

تمر اليوم ثمانية أعوام على تلك الفاجعة الكبرى ومظاهر الحياة لا تزال غير بادية على شنكال، إذ أصبحت شنكال ضحية الصراعات السياسية، والجهود المبذولة لإعادة سكانه وإندمال جروحهم ضئيلة.

من واجب حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية القيام بخطوات جادة وفعلية من أجل معالجة المشكلات وإعادة الأمل لإخواننا وأخواتنا الأيزيديين.

إن الاتحاد الوطني الكردستاني يدعم أي خطوة تفضي إلى إنعاش واستقرار شنكال وعودة سكانه. وسنكون داعمين لإعادة أعزائنا وتعريف هذه الجريمة النكراء كإبادة جماعية.

تحية إلى أرواح شهداء شنكال الطاهرة وجميع شهداء طريق تحرير كردستان

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكردستان
٣ آب ٢٠٢٢

ضرورة إعادة اعمار قرى ومناطق الإيزيديين وإنقاذهم من مخيمات اللاجئين

في ذكرى الإبادة الجماعية للكرد الايزيديين واحتلال قضاء شنكال، ننحني إجلالاً وإكراماً لضحايا الفاجعة الأليمة التي نفذها إرهابيو داعش قبل ثماني سنوات.

في هذه الذكرى المفجعة، وبالرغم من تحرير هذه المناطق من اضطهاد وظلم إرهابيي داعش، وإنقاذ وتحرير العديد من الأسرى والسبايا المختطفين، فإن المسعى والمثابرة التي يعمل عليها الاتحاد الوطني الكردستاني، منصبة نحو تكثيف جهود جميع الأطراف سواء كانت في الحكومة الاتحادية او حكومة إقليم كردستان وكافة الاحزاب والاطراف الكردستانية والعراقية للعثور على مفقودي هذه الكارثة وتحريرهم، كما ينبغي العمل الجاد لإعادة اعمار قرى ومناطق سكن الإيزيديين وإنقاذهم من مخيمات اللاجئين وعدم السماح باستخدامهم كأوراق سياسية، وتوفير حياة حرة وكريمة لهم، وضمان توفير فرص العمل التي تليق بهم في المؤسسات والدوائر، حتى يندمل جرحهم النازف ويتخلصوا من ذكرى اللحظات والايام العصيبة لفاجعتهم.

إن إحدى المهام الاخرى التي تقع على عاتقنا جميعا هي تكثيف جهود حماية الايزديين ومناطقهم لضمان عدم تكرار أي تهديد أو خطر الاحتلال على حياتهم ومناطقهم.

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكردستاني
٣ آب ٢٠٢٢

رئيس الجمهورية: إنصاف الضحايا واجب، ومحاسبة المرتكبين حق لن يسقط

نستذكر بألم الذكرى الثامنة للإبادة الجماعية التي ارتكبها داعش الإرهابي بحق أبناء شعبنا من الإيزيديين وكانت تهدف لإنهاء وجودهم، هي صفحة حزينة تهتزّ لها الضمائر الإنسانية لجريمة لم تُفرق بين رجل وامرأة، أطفال وكبار في السن، وجسّدت واحدة من أبشع الأعمال التي شهدها العالم في التاريخ الحديث.

إن الاقتصاص من مرتكبي هذه الجريمة واجب وحق لن يسقط، ونؤكد أهمية مواصلة جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمحاسبة المتورطين في هذه الجريمة ضد الإنسانية وجلبهم للعدالة، وكشف الانتهاكات وتوثيقها لتكون شاهداً للأجيال المقبلة والعالم على خسة الجماعات الإرهابية التي حاولت العبث ببلدنا.

إن إقرار قانون الناجيات الايزيديات هو أقل الواجب، ويجب مواصلة العمل على إنصاف الضحايا وتعويضهم وتمكينهم، وضمان عودة آمنة ومستقرة للنازحين الإيزيديين إلى مدينتهم سنجار وإعمارها، إلى جانب الكشف عن نحو ٢٧٠٠ مختطف من أبنائنا وبناتنا لا يزال مصيرهم مجهول، وتعزيز الجهد الداخلي والدولي لتحقيق ذلك بلا تهاون.

د. برهم صالح

رئيس الجمهورية

مطالبة بإنصاف ضحايا الايزيديين وتعويضهم

نحيي اليوم، الذكرى الثامنة للإبادة الجماعية للايزيديين، حيث قتل وخطف وسبي تنظيم (داعش) آلاف المواطنين المدنيين من المكون الايزيدي في منطقة سنجار (شنكال) التابعة ادارياً لمحافظة نينوى، خلال غزوه للمنطقة يوم ٢٠١٤/٨/٣.

ومنذ ذلك الحين يعاني المكون الايزيدي والمكونات الأخرى في المنطقة من ملفات عودة النازحين والإعمار والإدارة والأمن والاستقرار في المنطقة.

في هذه المناسبة الأليمة، نطالب الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في اربيل بإنصاف الضحايا وتعويضهم والبحث والكشف عن مصير المختطفات والمخطوفين الايزيديين.

كما ونطالبهما ببذل الجهود الجادة لإعادة النازحين وإعمار منطقة سنجار (شنكال)، وإبعادها عن الصراعات العسكرية، وحل المشاكل فيها بالطرق السياسية والسلمية، ومنع استخدام المكون الايزيدي وقضيته العادلة في الصراعات اللاإنسانية واللادستورية.

كما نطالب المجتمع الدولي ايضاً بالتضامن مع المكون الايزيدي وجميع المكونات الأخرى في العراق.

أمين باباشيخ
عضو المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكردستاني

جراح شنكال والايزيديين لن تلتئم الا باعادة الاعمار وانصاف الضحايا

أقيمت الاربعاء، في مدينة السليمانية، مراسيم خاصة باحياء الذكرى الثامنة لفاجعة وابادة الايزيديين تحت شعار (جراح شنكال والايزيديين لن تلتئم الا باعادة الاعمار)، بإشراف شاناز ابراهيم أحمد المشرفة على مراكز تنظيمات (السليمانية، جمجمال، شارزور، كرميان ورابرين) وليلوز ابراهيم احمد، وبحضور جمع غفير من الشخصيات والمسؤولين السياسيين والحكوميين.

وخلال المراسيم، وُصف دور الاتحاد الوطني الكردستاني في الدفاع عن الايزيديين، بالتاريخي والمسؤول، كما تم تكريم السيدة هيرو إبراهيم أحمد وشناز إبراهيم أحمد ورئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني، لحرصهم وايلائهم الاهتمام بشنكال والايزيديين.

وحضر المراسيم داود جندي رئيس لجنة تنظيم المراسيم، مسؤول مركز تنظيمات شنكال للاتحاد الوطني الكردستاني، اذ قال في كلمة له: ان المراسم نظمت باشراف شاناز ابراهيم احمد، ومركز تنظيمات شنكال للاتحاد الوطني الكردستاني بالتعاون مع مكتب تنظيمات الاتحاد الوطني وتحت شعار (جراح شنكال والايزيديين لن تلتئم الا باعادة الاعمار)، فيما تحدث خلال جزء اخر من كلتمه حول الفاجعة والاوضاع الحالية في شنكال واوضاع الايزيديين.

كما وضعت باقات زهور التقدير والوفاء للسيدة هيرو ابراهيم احمد وشاناز ابراهيم احمد، فيما خصصت فقرة اخرى من المراسيم لمعرض فوتوغرافي للمصور ناصح علي خياط تحت عنوان (شنكال في المحنة).

دعم الإيزديين واجب قانوني ومهمة أخلاقية وإنسانية

كما وجرت الاربعاء ٢٠٢٢/٨/٣، بحضور نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، ممثل مصطفى الكاظمي رئيس وزراء العراق، ممثلي الأمم المتحدة وقناصل وممثليات الدول الأجنبية، المسؤولين الحزبيين والحكوميين في حدود

محافظتي دهوك والموصل، أهالي وذوي الضحايا وعدد كبير من المواطنين الإيزديين، مراسم للذكرى الثامنة للإبادة الجماعية للإيزديين في سنجار وضواحيها من قبل تنظيم داعش الارهابي وذلك في قضاء سيميل التابع لمحافظة دهوك.

وفي المراسم وبعد إلقاء عدد من الكلمات من قبل محافظ دهوك ووزير شؤون الشهداء، ألقى رئيس الاقليم كلمة قال فيها :نستذكر اليوم جميعنا بقلوب ملؤها الحزن الذكرى السنوية الثامنة للإبادة الجماعية لسنجار، التي هي كبرى فواجع القرن الحادي والعشرين، والتي ألمّت بالإيزديين وشعب كردستان. فننحني إجلالاً للأرواح الطاهرة للشهداء والقرابين الإيزديين.

الفاجعة التي أتاها داعش، باتت صفحة أخرى دامية في تاريخ كردستان وفرماناً آخر ضد الإيزديين. إذ راح ضحيتها خمسة آلاف طفل وامرأة ورجل إيزدي، ولا يزال هناك ٢٧١٧ مختطفاً إيزدياً ولا يزال ٣٢٥ ألف إيزدي يقطنون مخيمات النازحين، ولجأ مائة ألف إيزدي إلى مختلف دول العالم، كما تعرض أغلب سنجار للدمار وبات أهله في حالة مزرية وبلا مأوى.

تصوروا، أنه تم خلال أيام قلائل رمي آلاف الإيزديين بالرصاص، وتم دفنهم في قبور جماعية. واختطفت آلاف الفتيات والسيدات وتم بيعهن في أسواق النخاسة. وجرت محاولات كثيرة لاجبارهن على تغيير ديانتهن.

واضاف:»من هنا أدعو كل الدول والمنظمات العالمية إلى مساندة منطقة سنجار، والشعب الإيزدي الذي تعرض للإبادة الجماعية. المهم دعم الإيزديين في إعمار منطقة سنجار وتأمين الخدمات وكل احتياجات الإيزديين على أرضهم. اللجوء إلى دول العالم خطر عظيم على الإيزديين ويهدد بفناء الإيزديين.

ومثل جميع فئات شعب كردستان، تعرض الإيزديون للإبادة الجماعية على يد الأنظمة العراقية السابقة كافة، هدم النظام السابق العشرات من قرى الإيزديين وتعرض الكثير من الإيزديين للاعتقالات الجماعية والتغييب، وتغيير هويتهم. وبعد العام ٢٠٠٣، تعرضوا للهجمات الوحشية من جانب القاعدة، ومن بينها رمي ٤٠ عاملاً إيزدياً بالرصاص في الموصل، والقتل الجماعي في كرعزير وسيبا شيخدر. بعدها أقدم داعش على إبادة جماعية منظمة لمنطقة سنجار.

مما يستحق الثناء، أن برلمان كردستان أقر القتل الجماعي في سنجار كجريمة إبادة جماعية، وكذلك صدور قانون دعم الناجيات الإيزديات ومن الأقليات الأخرى من جانب البرلمان العراقي. وقام فريق الأمم المتحدة للتحقيق في جرائم داعش (يونيتاد) بجمع آلاف الوثائق لاستخدامها في المحكمة، وهناك محاولات في العديد من الدول لإقرار فاجعة سنجار كإبادة جماعية.

إن تحويل سنجار إلى محافظة وتخصيص ميزانية لهذا الغرض، قد يكون عاملاً جيداً للغاية لحل مشاكل سنجار ومحو آثار الفاجعة. كما أن هذه الخطوة ستطمئن أهالي المنطقة ليعودوا إلى أرض آبائهم وأجدادهم.

لهذا الغرض، أدعو كل الأطراف الكردستانية والعراقية إلى دعم هذا المقترح، وأدعو المنظمات المحلية والعالمية والدولية إلى عدم تجاهل واجباتها تجاه الإيزديين وتجاه أهالي سنجار الاحبة.

وحسب الآراء فإن الإيزديين مازالوا منهكين وتائهين. بعد الإبادة الجماعية التي حاقت بهم، يحتاج الإيزديون إلى رعاية خاصة ويجب ان يُمنح لهم ذلك.

الكاظمي للايزيديين: الإنصاف والعدالة لقضيتكم قدرٌ لا بد منه

واستذكر رئيس مجلس الوزراء الاتحادي مصطفى الكاظمي الاربعاء، الجرائم الوحشية التي ارتكبتها عصابات داعش الإرهابية بحق الأيزيديين، مؤكداً أن الإنصاف والعدالة لقضيتهم قدرٌ لا بد منه.

وقال الكاظمي في تغريدة على منصة تويتر «نستذكر بأسى ولوعة الجريمة النكراء بحق أهلنا الأيزيديين العراقيين». واضاف: أن «الإنصاف والعدالة لقضيتكم قدرٌ لا بد منه، فوجودكم الراسخ على أرض العراق الطيبة لا يمكن التنازل عنه». وتابع، أنه «حضوركم قلب نابض بالتآخي والألفة مع إخوانكم من بقية أطياف شعبنا».

الحلبوسي: نعمل لإنصاف الايزديين

كما استذكر رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، الأربعاء، الذكرى الثامنة لإبادة الإيزيديين.

وقال الحلبوسي في تدوينة «مازلنا نعمل مع الجهات المختصة لإنصافهم وتحصيل كامل حقوقهم».

واشنطن تدعو لتطبيق قانون الناجيات الإيزيديات

بدورها أكدت السفيرة الامريكية لدى العراق ألينا رومانوسكي التزام بلادها بعدم تمكين تنظيم داعش الارهابي من فرض أيديولوجيته مرة أخرى، مشددة على ضرورة تنفيذ قانون الناجيات الايزيديات.

وقالت رومانوسكي في تغريدة لها الاربعاء، بمناسبة الذكرى الثامنة على فاجعة شنكال وارتكاب تنظيم داعش الارهابي مجازر إبادة جماعية ضد الايزيديين «ننضمّ اليوم إلى المجتمع الايزيدي في تذكّر أولئك الذين فُقِدوا وكذلك الناجين من الإبادة الجماعية على يد داعش»، مضيفة «نجدد إلتزامنا لضمان عدم تمكّن داعش من فرض أيديولوجيتها البغيضة مرةً أخرى».

وتابعت رومانوسكي «نُشجّع جميع الأطراف على تنفيذ اتفاقية شنكال وقانون الناجين الايزيديين».

احصائية رسمية عن ضحايا الايزيديين على يد داعش

الى ذلك، كشفت المديرية العامة لشؤون الايزيديين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في اقليم كردستان يوم الاربعاء، عن احصائية جديدة باعداد الايزيديين المفقودين، خلال احتلال تنظيم داعش الارهابي لقضاء شنكال عام ٢٠١٤.

وقال سعود مستو مدير عام شؤون الايزيديين في الوزارة، ان ٦٤١٧ من الايزيديين اختطفوا اثناء احتلال ارهابيي داعش قبل ٨ اعوام، مشيرا الى ان اعداد الناجين لغاية الان تبلغ ٣٥٥٤، كما تم العثور على ٨٣ مقبرة جماعية. واضاف: ان احتلال عصابات داعش الارهابية لقضاء شنكال، اسفر عن تيتم ٢٧٤٥ طفلا، مشيرا الى ان اعداد النازحين من الايزيديين تبلغ ١٣٥ الف و٥٦٠، فيما غادرت نسبة ٢٠٪ من الايزيديين خارج البلاد، ويبلغ عدد الايزيديين في المانيا ١٥٠ الف لاجيء.

من جانبه قال حسين قائدي مدير مكتب تحرير المختطفين الإيزيديين: ان الجهود مستمرة لاعادة المختطفين والمختطفات من غرب كردستان، مشيرا الى انه تم العثور على ٨ مقابر جماعية تم فتح ٣٣ منها.

«آلاف الايزيديين لا يزالون في عداد المفقودين»

في الأثناء، أعلن ديندار زيباري منسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كردستان الأربعاء، أن نحو ٣٠٠٠ إيزيدي لايزالون في عداد المفقودين منذ أن هاجم تنظيم داعش قضاء شنكال في صيف العام ٢٠١٤، مؤكدا في ذات الوقت نزوح ١٤٠٠ أسرة من القضاء المذكور جراء عدم الاستقرار الأوضاع الأمنية في شنكال.

وقال زيباري في مؤتمر صحفي عقده في اربيل بمناسبة مرور ٨ سنوات لهجوم داعش على شنكال، إن مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان اصدر القرار رقم ٥١٧٠ بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢١ بتشكيل لجنة عليا لتعريف الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين على أنها إبادة جماعية. عملت اللجنة على مر السنين لتدويل القضية و رفع شكاواهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأضاف أنه أعيد تفعيل اللجنة في الحكومة الحالية وتواصل تهيئة الظروف للاعتراف بمأساة الإيزيديين و مكونات سهل نينوى كونها إبادة جماعية وتقديم إرهابيي داعش إلى العدالة. اضافة الى ذلك تم تكليف مكتب منسق التوصيات الدولية بالتنسيق مع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة في جرائم داعش (UNITAD) يتواصل مكتب المنسق مع المؤسسات المعنية وقد تم تقديم العديد من الوثائق ذات الصلة إلى الفريق الاممي حتى الآن.

وحول تعريف جرائم داعش على الصعيد الدولي قال منسق التوصيات الدولية: وثقت حكومة إقليم كردستان ملفات آلاف المختطفين الأيزيديين وبدأت أرشفة وثائق المخطوفين الأيزيديين في ١ كانون الأول ٢٠٢١ وانتهت في ٣ نيسان، خلال هذه الفترة تم أرشفة ٣،٥٤٣ حالة (٥،٣٩٣) صفحة، كما تم تقديم الدعم النفسي لأكثر من (٢،٢٣٤)ضحية.

لتوثيق جرائم داعش قال زيباري، إن حكومة إقليم كردستان نسقت مع يونيتاد، ومن خلال لجنة التحقيق وجمع الأدلة والمعالجة (CIGE)، قامت بأرشفة أكثر من ٧٣،٩١٢ صفحة من الأدلة إلكترونياً لهذه الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم (٤٢٠٦) قضايا إلى المحاكم كشكاوى. ومن بين هذه الحالات، تم اكمال (١٧٧٨) قضية، و يجري العمل على (٢٤٢٨) قضية.

وحول جهود الحكومة لانقاذ المختطفين اوضح منسق التوصيات الدولية، إن حكومة إقليم كردستان بذلت جهودا دؤوبة للإفراج عن المختطفين، فشكلت لجنة لجمع المعلومات و التحقيق في قضايا المخطوفين وخصصت ميزانية لهذا الغرض. اعتبارًا من يوليو ٢٠٢٢، تم إنقاذ ٣٥٥٤ شخصًا: من بينهم ١٢٠٧ من النساء و ٣٣٩ من الرجال و ١٠٥١ من الإناث و ٩٥٧ من الأطفال الذكور. بالإضافة إلى ذلك لا يزال ٢٧١٧ شخصًا في عداد المفقودين.

منسق التوصيات الدولية في حكومة الاقليم اشار الى التعاون القائم بين حكومة الاقليم و اليونيتاد قائلا: كجزء من مشروع الارشفة الإلكترونية لجرائم داعش، ساعدت حكومة إقليم كردستان يونيتاد في الوصول إلى المحفوظات الوثائقية المتعلقة بجرائم داعش التي تم جمعها و حفظها من قبل حكومة إقليم كردستان، بما يتماشى مع التزام العراق بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٣٧٩ لمحاكمة داعش على المستوى الدولي.

اليونيتاد: هناك تقدم في المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد المجتمع الإيزدي

إذ نُحيي الذكرى السنوية الثامنة لِجرائِم تنظيم داعش بحق الأيزيديين، نقف اليوم على مشارف فصلٍ جديد يجلب الثقة في مسار العدالة للضحايا والناجين؛ حيث يتزايد الزخم لِمُلاحقة عناصر تنظيم داعش على جرائمهم الدولية ولا سيما جريمة الإبادة الجماعية ضِد الأيزيديين.

فمنذ إحياء ذكرى الإبادة في العام الماضي، شهدنا تقدماً يتمثل في إرساء سوابق قانونية للمُحاكمة على جريمة الإبادة الجماعية في المحاكم الألمانية، واستمرار أعمال الفتح والتنقيب عن مقابر جماعية إضافية لضحايا تنظيم داعش الأيزيديين في مناطق قيني وحردان وسنجار؛ واتمام المرحلة الثانية لإعادة رفات الضحايا، بينما يستمر العمل للتعّرف على رفات المزيد من الضحايا.

هذا الزخم الذي أكد عليه السيد كريستيان ريتشر المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق (يونيتاد) مُستوحى في المقام الأول من شجاعة وصمود المجتمع الأيزيدي في العراق وفي العديد من الأماكن حول العالم. حيث كانت شجاعة ومثابرة النساء والفتيات الأيزيديات على وجه الخصوص استثنائية. ويُعد تَصميمهن على العدالة والمساءلة هو الدافع وراء هذه الجُهود، وذلك بِهدف التحقيق في جميع الجرائم التي ارتكبها عناصر تنظيم داعش ضِد الأيزيديين.

وذكر المُستشار الخاص السيد كريستيان ريتشر: «لقد أُتيحت لي الفُرصة للقاء شباب أيزيدين رائعين خلال زيارتي الأخيرة إلى سنجار في شهر ايار/مايو من هذا العام .لقد ألهمني حقاً صُمود وإصرار أولئك الشابات والشبان ، الذين برغم انهم نَجوا مِن رُعب لا يُمكن تَصوره، إلا انهم تقدموا وتحدثوا عن فداحة الأفعال الوحشية التي حلت بهم، فضلاً عن ثِقتهم وإيمانهم بمسار المساءلة والعدالة. وأضاف أيضاً أن «الشباب والشابات الأيزيديين يستحقون التقدير لما تَحمّلوه وما زالوا يتَحمّلونه، ومع ذلك فإن قُدرتهم على النهوض والتطور والامساك بزمام مستقبلهم بأيديهم أمرٌ مثيرٌ للإعجاب حقاً».

إن الزخم نحو العدالة والمساءلة سيستمر في الازدياد من خلال اجماع المجتمع الدولي الذي يقف بقوة داعما السعي لتحقيق المساءلة عن جرائم تنظيم داعش. وقد أكدت حكومة العراق والعديد من الدول الأعضاء دعمها الثابت لتحقيقات فريق (يونيتاد) خلال العام الماضي.

وقد ظهرت ثِمار هذا العمل الدؤوب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، مع أول إدانة لعُنصر عراقي في تنظيم داعش بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية من قبل المحكمة الإقليمية العليا بعد محاكمة استمرت ١٩ شهراً في فرانكفورت بألمانيا. وقد دعم فريق التحقيق (يونيتاد) الادعاء الألماني من خلال التواصل مع الشهود في العراق وتقديم المُساعدة في التأكد من عدم صحة الوثائق التي قدمها المدعى عليه.

ويهدف هذا التعاون المشترك، المستمر والمتنامي، إلى تقريب الضحايا والناجين من العدالة التي يستحقونها. واختتم المستشار الخاص ريتشر قائلاً، «من خلال الشراكات ما بين السلطات الوطنية وفريق التحقيق (يونيتاد) والمُجتمعات المُتأثرة والمنظمات غير الحكومية، يُمكننا التغلُب على العديد مِن العقبات التي نواجهها من أجل تحقيق العدالة عن الجرائم المرتكبة من تنظيم داعش».

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة
عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)
بغداد، ٠٣ آب/اغُسطس ٢٠٢٢

United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI)
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

يونامي: السلام والتنمية والمساءلة عوامل أساسية لازدهار المجتمع

بعد ثماني سنوات من مواجهة هجومٍ وحشيّ من قبل ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، لم يتحقق للمجتمع الإيزيدي السلام والازدهار الذي يستحقه حقاً.

آلاف الإيزيديين لم يعودوا بعدُ إلى عائلاتهم وأحبائهم. وما يزال مكان وجودهم مجهولاً. وما يزال الكثيرون منهم يعانون من آلامٍ نفسية بعد سنوات من الأَسر والتعذيب والعنف الجنسي والاسترقاق، فضلاً عن معاملةٍ لاإنسانيةٍ إلى حدٍّ بعيد. وما يزال عددٌ لا يُحصى من الآخرين يكافحون للتأقلم مع حقيقةِ فقدان أحد أحبّتهم من أفراد الأسرة، إن لم يكن أفراد الأُسرة جميعاً. في غضون ذلك، ما يزال العديد من الإيزيديين نازحين من مناطقهم الأصلية. وبسبب التوترات المستمرة، ما يزال موطنُ أجدادهم في سنجار محروماً من الاستقرار الأساسي اللازم لإعادة بناء حياتهم، بعيداً عن الخوف والترهيب.

ينبغي أن يكون واضحاً أن من مسؤولية الجميع العملُ بلا هوادةٍ لضمان انتهاء محنة الإيزيديين المستمرة الآن، وبذل كل جهدٍ ممكنٍ لتوفير فرصٍ لأهالي سنجار من أجل مستقبلٍ أفضل. الدولة هي مظلّةٌ للجميع، وسلطتها هي الضامن لكل مواطن في هذا الوطن، بغضّ النظر عن انتمائه السياسي أو الديني أو الإثنيّ. ولا يجوز أن يكون أي إيزيدي أو أي عراقي آخر بيدقاً في منافسةٍ بين قوى محلية أو إقليمية.

ولهذا يجب تنفيذ اتفاق سنجار بالكامل دون مزيدٍ من التأخير. إن هيكليات الحكم والأمن المستقرة هي أمرٌ حيوي. وهو ما سيتيح للنازحين العودة أخيراً إلى ديارهم وتسريع جهود إعادة الإعمار وتحسين توفير الخدمات العامة.

ستواصل الأمم المتحدة تعزيز المساءلة عن جرائم داعش ضد الإيزيديين لإعادة العدالة لجميع الذين عانوا من هذه الجرائم الشنيعة. وتسير الحرية والعدالة جنباً إلى جنب مع السلام والتنمية.

نُحيّي صمود الإيزيديين في الحفاظ على ثقافتهم وإرثهم على الرغم من محاولات داعش لمحوهما، وعلى الرغم من التحديات التي لا تعدّ ولا تحصى التي ما زال المجتمع يواجهها. لن ننسى من قُتلوا أو جُرحوا أو أُصيبوا بصدمةٍ نفسية، ولا أولئك الذين بقوا في عداد المفقودين: إذ يجب أن يستمر البحث عنهم حتى ينتهي هذا الفصل المؤلم.

وبينما نُحيي ذكرى هذه الصفحة المؤلمة من تاريخ العراق، نجدّد التزامنا بالسلام والاستقرار للإيزيديين ولأهالي سنجار.

بعثة الامم المتحدة في العراق
(اليونامي)

ضرورة حماية الحقوق الدستورية لشعب كردستان بوحدة الصف والخطاب

أشاد قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، خلال اجتماع مع كليمنيس سيمتنر القنصل العام الالماني في اقليم كردستان، بالدور الالماني في دعم ومساعدة حكومة اقليم كردستان في عملية اعادة التنظيم ولاسيما اعادة التنظيم في وزارة البيشمركة.

وخلال اجتماع عقد الاربعاء في اربيل، بمناسبة انتهاء مهام القنصل الالماني في اقليم كردستان، أشاد نائب رئيس مجلس الوزراء، بدور كليمنيس سيمتنر في تطوير العلاقات بين المانيا واقليم كردستان، آملا ان تشهد العلاقات بين اقليم كردستان والمانيا تطورا أكبر على جميع الصعد.

واشاد قوباد طالباني بالدور الالماني الذي كان طوال السنوات المنصرمة مساعدا وداعما لعملية اعادة التنظيم في اقليم كردستان ولاسيما دورها في الاصلاحات بوزارة البيشمركة وتوحيد قواتها.

كما جرى بحث الوضع السياسي في العراق، اذ أعرب الجانبان عن قلقهما ازاء تعميق الخلافات في بغداد واتفقت آراؤهما على ضرورة ان تعمل الاطراف العراقية على التهدئة عن طريق الحوار الوطني وحل المشاكل فيما بينهم، من اجل استقرار العراق وحماية مصالح شعبه.

وحول العلاقات بين الاطراف السياسية الكردستانية، اتفقت رؤى الجانبين، انه خلال هذه المرحلة، التي يمر بها العراق، وهي مرحلة معقدة، من الضروري ان تأخذ الاطراف الكردستانية حساسية الوضع بعين الاعتبار، وان تعمل في بغداد على حماية الحقوق الدستورية لشعب كردستان، بوحدة الصف والخطاب.

PUKmedia

كتلة الاتحاد الوطني ترد على تصريحات النائب الثاني لرئيس مجلس النواب

أدلى السيد شاخوان عبدالله النائب الثاني لرئيس مجلس النواب العراقي اثناء مقابلة اجراها مع القسم الكردي لإذاعة صوت أمريكا ببعض التصريحات حول مشاكل العملية السياسية في العراق ومواقف الاتحاد الوطني الكردستاني تستوجب الوقوف عندها بجدية.

١. عندما قال السيد شاخوان عبدالله بأن منصب رئيس الجمهورية هو استحقاق للمكون الكردي عليه أن يعلم بأن منصبه أيضا هو استحقاق للكرد حيث كان من المفترض ألا يصرح بهذا الشكل الواضح من الانحيازية الحزبية.

٢. إن ما صرح به السيد شاخوان يأتي في وقت تسعى فيه جميع القوى السياسية للعمل من أجل التهدئة وإيجاد الحلول، وجاءت تصريحاته مخالفة للدعوات كبار المسؤولين في حزبه من أجل الحوار والحل.

٣. فيما يخص اتهامات السيد شاخوان عبدالله للإطار التنسيقي بتخريب العلاقات بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي واغراء الاطار للاتحاد الوطني بمنصب رئيس الجمهورية، فإن الجميع على علم ودراية بأن الحزب الديمقراطي كان هو المبادر للدخول في التحالف الثلاثي وعلى إثره تعمقت وازدادت الخلافات داخل البيتين الشيعي والكردي ومن غير أي اتفاق مسبق بين الحزبين الاتحاد الوطني والديمقراطي، تسلم الديمقراطي منصب نائب رئيس مجلس النواب وسجل مرشحا لرئاسة الجمهورية، وكان الحزب الديمقراطي هو الطامع بمنصب رئيس الجمهورية الذي يعد من استحقاق الكرد والاتحاد الوطني، وهو من ذهب بصورة منفردة و وقع على اتفاقية بشأن المناصب مع التيار الصدري دون أن تصب تلك الاتفاقية ولو بفقرة واحدة في مصلحة إقليم كردستان، فالجميع يعلم أن الاتحاد الوطني لا يُغَّر بالمناصب ولم يسمح لأية جهة بفرض إرادته عليه.

٤. استخدم السيد شاخوان عبدالله مصطلح (الأقلية) في إشارة له للاتحاد الوطني الكردستاني، ان هكذا مصطلحات وتوصيفات غير لائقة للاستعمال بحق أي قوة سياسية وخاصة مع الاتحاد الوطني الكردستاني الذي قدم أكثر من عشرين الف شهيد، وأن سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني وثقله ومكانته في العراق لن تهمش عبر كلام وتصريحات بعض الأشخاص.

٥. إن السيد شاخوان عبدالله تكلم باسم السادة في التيار الصدري، في الوقت الذي يشغل الان منصب نائب رئيس مجلس النواب، فمن غير الصواب أن يتكلم بالنيابة عن شخص أو جهة معينة.

ورغم تلك التصريحات المجحفة بحق الاتحاد الوطني الا أن الاتحاد الوطني الكردستاني ومن منطلق شعوره بالمسؤولية يؤكد على خيار الحوار والتفاهم من أجل حل المشكلات على كافة الأصعدة سواء داخل البيت الكردي أم مع كافة القوى السياسية العراقية من أجل إنهاء التوتر والانسداد السياسي.

المتحدث باسم كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني
في مجلس النواب العراقي

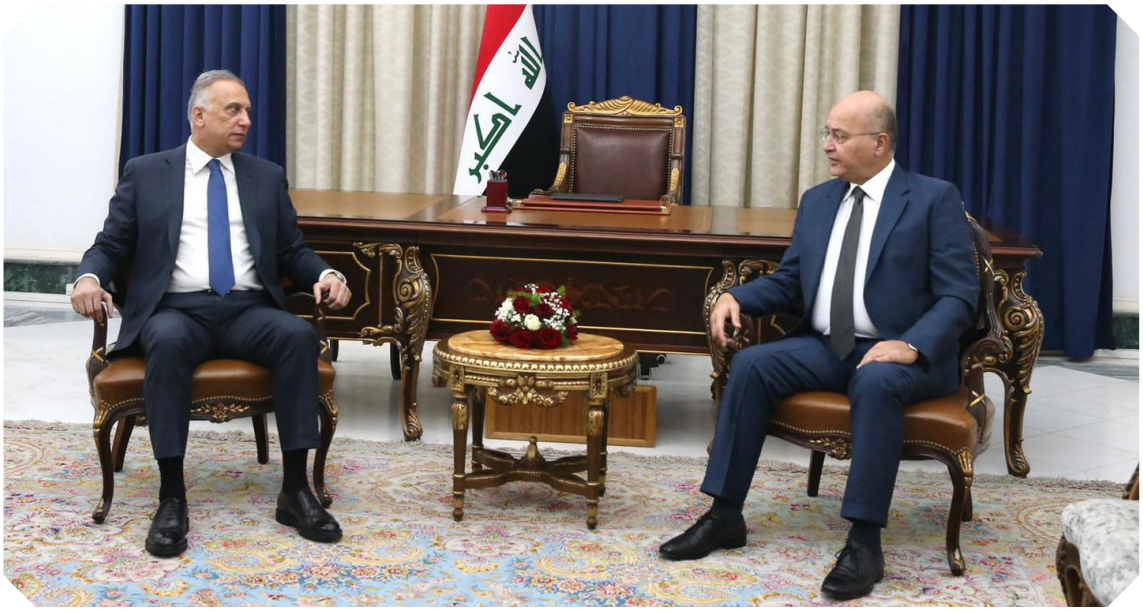

رئيسا الجمهورية والوزراء: التزام التهدئة والركون إلى حوار حريص ومسؤول

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الأربعاء ٣ آب ٢٠٢٢، في قصر السلام ببغداد، رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلد والتطورات السياسية الأخيرة، حيث تم التأكيد على أهمية ضمان الأمن والاستقرار، والتزام التهدئة والركون إلى حوار حريص ومسؤول يبحث الأزمة ويضع خارطة طريق واضحة وحلولاً تحمي المصلحة الوطنية العليا وتُطمئن المواطنين وتُحقق مصالحهم وتطلعاتهم.

وتم التأكيد على أهمية تكاتف الجميع ورصّ الصف الوطني وتمتين الجبهة الداخلية، والحؤول دون أي تصعيد يستغله المتربصين بالبلد وشعبه، واليقظة والحذر من محاولات فلول الإرهاب في زعزعة الأمن والاستقرار، ودعم الأجهزة الأمنية البطلة للقيام بواجباتها على أكمل وجه.

الوصول الى خارطة طريق ترتكز على تغليب المصلحة الوطنية

كما استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الأربعاء ٣ آب ٢٠٢٢، في قصر السلام ببغداد، ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جينين هينيس بلاسخارت.

وجرى، خلال اللقاء، بحث التطورات السياسية في البلد، وسبل الخروج من الأزمة الراهنة وضمان الأمن والاستقرار في البلد، وتأمين الحوار والتلاقي بين الجميع لإيجاد حلول ناجعة تُحقق تطلعات المواطنين.

وأكّد الرئيس برهم صالح، أن الظروف في البلد تستدعي التزام التهدئة والدخول في حوار صادق وحريص يتناول الوضع السياسي للوصول إلى خارطة طريق واضحة المعالم، ترتكز على تغليب المصلحة الوطنية العليا وطمأنة المواطنين وترسيخ السلم الأهلي والاجتماعي وتحصين البلد.

من جانبها أكدت السيدة بلاسخارت دعم وتأييد بعثة الأمم المتحدة للحوار بين كافة الاطراف والوصول إلى مسارات تؤمن حماية الأمن والاستقرار وتلبي متطلبات العراقيين.

* المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية

تقرير موسع..دعم واسع لدعوات الحوار والصدر يطالب بانتخابات مبكرة

* فريق الرصد والمتابعة

لاقتْ مبادرة رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي لحل الازمة السياسية الراهنة تأييد وترحيب الزعامات السياسية والرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، بعد ساعات من طرحها.

رئيس مجلس النواب

وقال رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي في تغريدة على تويتر": "نؤيد مبادرة رئيس مجلس الوزراء لإيجاد صيغة حلّ بشأن الأحداث التي تشهدها البلاد"، مشدداً على "أهمية جلوس الجميع إلى طاولة الحوار".

وأكد على "المضي بخطوات عملية؛ لحل الأزمة الراهنة، وصولاً إلى انتخابات نيابية ومحلية وفق توقيتات زمنية محدّدة".

رئيس اقليم كردستان

كما أبدى رئيس اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، تأييده لدعوة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، للحوار بين الاطراف السياسية العراقية لإجاد مخرج للأزمة الحالية.

وكتب رئيس اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، في تغريدة بموقع تويتر، انه «في الوقت الذي نجدد دعوتنا لحوار عراقي اخوي شامل في اربيل، أؤكد دعمنا لدعوة رئيس الوزراء السيد الكاظمي للحوار بين الاطراف السياسية العراقية لإجاد مخرج للأزمة الحالية والعمل معًا للوصول بالوطن الى بر الامان».

وأضاف رئيس اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني أن «العراق بحاجة الى الحوار والتفاهم والمسؤولية المشتركة لإنقاذه».

رئيس تحالف الفتح هادي العامري

من جهته أعلن رئيس تحالف الفتح هادي العامري تأييده لمبادرة رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي، مؤكداً انه لا حلّ للأزمة الحالية إلا عبر تهدئة التشنجات وضبط النفس.

وذكر العامري في بيان «نؤكد ما أكدناه سابقاً أن لا حلّ للأزمة الحالية إلا عبر تهدئة التشنجات، وضبط النفس، والجلوس على طاولة الحوار البنّاء الجاد، لذلك نؤيد ما جاء ببيان رئيس مجلس الوزراء الاستاذ مصطفى الكاظمي بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١، بخصوص الأحداث الأخيرة التي تشهدها البلاد، والذي دعا فيه الى حوار وطنيّ شامل». وأضاف أنه «نشدّ على أيدي كل الخيرين الساعين للوصول الى مخرج لهذه الأزمة يرضي كل الأطراف، خاتماً رسالته بعبارة «حمى الله العراق وأهله من كل سوء».

رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم

من جهته، أعلن رئيس تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم، تأييده لمبادرة رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي بشأن الأحداث الأخيرة التي تشهدها البلاد.

وقال الحكيم في بيان: "نعلن عن تأييدنا لما جاء في بيان رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي بخصوص الأحداث الأخيرة التي تشهدها البلاد والتي تبنينا الكثير مما ورد في بنودها مرات عدة للحيلولة دون انزلاق الوضع إلى ما لا يحمد عقباه لاسيما ما يتعلق بركون وجلوس فرقاء وشركاء المشهد العراقي على طاولة حوار تتبنى مبادرة وطنية شاملة تفضي لإنهاء الانسداد السياسي في البلاد". وتابع "كما نؤيد مطالبة جميع المتظاهرين الإلتزام بالسلمية واحترام مؤسسات الدولة وإخلائها والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة والتعاون مع قوات الأمن لحفظ النظام وعدم خرق القانون".

وختم القول: "حمى الله العراق والعراقيين من كل سوء ووحد كلمتهم على الخير والصلاح".

رئيس ائتلاف النصر حيدر العبادي

كما أعلن رئيس ائتلاف النصر حيدر العبادي، تأييده لمضامين مبادرة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الخاص بالأزمة الحالية.

وقال العبادي في بيان: "أعلن تأييد مضامين بيان رئيس الوزراء الخاص بالأزمة الحالية"، مبينا أن "هذه المضامين تلتقي مع مبادرتنا ودعواتنا للحوار والاتفاق على خارطة حل للأزمة الراهنة". ودعا "الأطراف كافة الى الاستجابة لها، والبدء بحوارات جادة وصادقة خدمة للشعب والدولة".

الكاردينال لويس ساكو

وايضا، أعلن الكاردينال لويس روفائيل ساكو، عن دعمه لمبادرة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

وقال ساكو في بيان: "يبدو ان المشهد الحالي شديد الانغلاق، وخالٍ من أي اعتبار للصالح العام كلٌّ طرفٍ ينظر الى موقفه الخاص، ولا يستمع للطرف الآخر".واضاف: "وسط هذا (الغليان) تأتي بلطافة نداءات العقلاء للحوار الوطني

الاخوي من أجل الحفاظ على حياة الناس ومستقبل الوطن، وأمام هذه المسؤولية التاريخية لابد من يقظة ضمير، خصوصاً أن للكل نقاط ضعفٍ". وتابع: "لتكن أقدامكم ملتصقة بأرض العراق فلا تسمعوا الأصوات التي تجركم الى المواجهة كالنهر الهائج، ولا تضيّعوا فرصة الحوار الذهبية، للجلوس معاً، وإعداد خارطة طريق إصلاحية حقيقية يستحقها العراق، وينتظرها المواطنون منذ ١٩ سنة".

وذكر أنه "وبهذه المناسبة أدعم بقوة مبادرة دولة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الى الحوار الوطني الشجاع".

الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون

كذلك، أعلن الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون عن تأييده لمبادرة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بشأن الاحداث السياسية في العراق.

وقال ماكرون في تغريدة له عبر تويتر تابعتها "الزوراء":" قلقي شديد بشأن الوضع في العراق"، مشدداً على "ضرورة أن يسود الهدوء وضبط النفس". وأضاف: "أشارك رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في النداء الذي وجهه للحوار والتشاور استجابة لتطلعات العراقيين".

بيان السفارة الامريكية

«تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الدعوات الأخيرة التي تحث جميع الأطراف الى المشاركة في حوار وطني بناء يمكن أن يؤدي إلى تهدئة التوترات الحالية. نؤكد مجدداً دعمنا للاحتجاج السلمي، ونشجع جميع الأطراف على الالتزام باللاعنف وسيادة القانون في ممارسة حقوقهم الدستورية».

السفير البريطاني

من جهتها رحبت بريطانيا بدعوة الكاظمي للاطراف العراق بالدخول في حوار.

وقال السفير البريطاني لدى بغداد مارك برايسون في تغريدة: «أشعر بالقلق من تصاعد التوترات السياسية في العراق وأرحب للغاية بالدعوات التي تطلق من أجل الحوار والمشاركة». واضاف في تغريدة له قائلا «اشجع جميع الاطراف على العمل من أجل اخراج البلاد من الازمة السياسية وتشكيل حكومة ضمن سياق الدستور ولخدمة الشعب العراقي».

وأشار السفير الى ان العراق يحتاج الى اكمال البناء على النهج الذي يؤسس لانتخابات ديمقراطية وانتقال سلمي للسلطة فالشعب العراقي يستحق السلام والاستقرار والازدهار».

واشنطن تدعو لتشكيل حكومة تلبي طموحات الشعب العراقي

الى ذلك، دعت سفيرة الولايات المتحدة الامريكية في العراق آلينا رومانوسكي لتشكيل حكومة تلبي طموحات الشعب العراقي.

وذكر بيان صادر عن المجمع الفقهي العراقي الثلاثاء، ان رومانوسكي زارت المجمع الفقهي العراقي في مقره بجامع الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان، وأضاف البيان ان عضو الهيئة العليا للمجمع عبد الستار عبد الجبار اكد خلال اللقاء

على ان «العراق يعاني منذ عام ٢٠٠٣ تحديات جسيمة ما زالت تهدد أمنه واستقراره مع انتهاكات لسيادته وحقوق الانسان».

ووفقا لعبدالجبار ان «البلد يصنف منذ سنوات ضمن الدول الخطرة والمتأخرة».

ويمر العراق «بمرحلة حرجة تتطلب تظافر الجهود المحلية والدولية لتجاوزها»، وفقا لعبد الجبار الذي بين ان «المجمع دعا الجميع الى تغليب المصلحة الوطنية واعتماد الحوار البناء للخروج من الازمة».

ودعا عضو الهيئة العليا للمجمع الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية الى «المساهمة في تقديم مشاريع كبرى لتطوير العراق على المستوى الخدمي والصحي والاقتصادي».

بدورها تطرقت السفيرة رومانوسكي الى «مواقف المجمع المتزنة وخطابه المعتدل ضد التطرف والعنف وانه يتمتع بتصور دقيق للمشهد العراقي وما يتطلبه من خطوات جادة لاستقراره وازدهاره»، معربة عن املها في «تشكيل حكومة وطنية قادرة على تلبية احتياجات الشعب العراقي والتعامل مع المحيط الدولي».

كما بحث رئيس مجلس القضاء الأعلى، فائق زيدان، الأربعاء، مع السفيرة الأمريكية، إيلينا رومانوسكي، مجمل الأوضاع السياسية في البلاد.

وذكر بيان صدر عن مجلس القضاء، إنه «بتاريخ ٣ /٨ /٢٠٢٢ أستقبل رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي الدكتور فائق زيدان سفيرة الولايات المتحدة الامريكية في العراق آلينا رومانوسكي التي أبدت تقديم الدعم للقضاء العراقي».

وأكدت رومانوسكي «احترام إكمال الاستحقاقات الدستورية وعلى سلمية حق التظاهر والتعبير عن الرأي وحماية الممتلكات العامة والخاصة».

بيان: يونامي تُرحب بالدعوات للحوار الوطني

دعت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) خلال الأشهر والأسابيع الأخيرة باستمرار إلى الحوار باعتباره الطريقة الأكثر فاعلية للخروج من الأزمة السياسية التي طال أمدها.

لقد بات الحوار الهادف بين جميع الأطراف العراقية الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، حيث أظهرت الأحداث الأخيرةُ الخطرَ السريع للتصعيد في هذا المناخ السياسي المتوتر. وبينما تؤكد الأطراف على أهمية الأسس الديمقراطية مثل الالتزام بالدستور واحترام مؤسسات الدولة، فإنه لا يتم الالتزام بذلك على نحوٍ متزايد. وكان لإخفاقها في المضي قدماً تأثيرٌ سلبيّ واضحٌ على ثقة الجمهور فيها.

فلا يُمكن لأي طرفٍ أو جهة الادّعاءُ بأن الأزمة لا تعنيها أو لا تؤثر عليها. وأصبحت الحاجة إلى إيجاد حلولٍ من خلال حوارٍ شاملٍ للجميع أمراً واضحاً. ومن دون ذلك، ستظل الدولة العراقية خاضعة لسيطرة المصالح المتنافسة، مما يؤدي إلى مزيدٍ من عدم الاستقرار ودفعِ الناسِ ثمنَ ذلك. وببساطةٍ هكذا سيناريو لا يمكن القبول به. وفي هذا السياق، ترحب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بالدعوات الأخيرة للحوار الوطني، وتُشيد بعبارات الدعم من الأطياف السياسية المختلفة. وتناشد الجهات الفاعلة كافةً الالتزامَ والمشاركة بفاعلية والاتفاق على حلولٍ من دون تأخير.

علاوة على ذلك، فإن الانتقال من الأقوال إلى الأفعال اصبح ضرورة. ولا يسعُ العراق احتمالُ أن يذهب حوارٌ وطنيٌ آخرَ سُدى. ولا يحتاج العراقيون إلى صراعاتٍ مستمرة على السلطة أو إلى المواجهات، بل هم بحاجةٍ إلى حلولٍ والتزامٍ بتنفيذها لإخراج البلاد من أزمتها السياسية.

أمام العراق قائمةً طويلة من القضايا المحلية العالقة: فعلى سبيل المثال لا الحصر العراق بحاجةٍ ماسّة للإصلاح الاقتصادي، وتقديم الخدمات العامة بفعالية، فضلاً عن إقرار الموازنة الاتحادية. وعليه، فقد حان الوقت لأصحاب الشأن السياسيين لتحمل مسؤولياتهم والعمل من أجل المصلحة الوطنية.

وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد، كعهدها، للدعم والإسناد.

إخلاء مبنى البرلمان والتجمع خارجه

وكان المقرب من زعيم التيار الصدري، صالح محمد العراقي، والمعروف بـ»وزير القائد»، قد دعا الثلاثاء، أنصار التيار الصدري المعتصمين داخل مبنى مجلس النواب إلى إخلائه.

وقال «وزير القائد» في تغريدة على منصة تويتر «بعد تحرير مجلس النواب وتحوّله الى مجلس للشعب بفضل الله تعالى وجهود الثوار الابطال، تقرر ما يأتي:

اولا: «إخلاء مبنى البرلمان وتحوّل الإعتصام أمام وحول البرلمان ومقترباته خلال مدة أقصاها ٧٢ ساعة من تاريخ هذا المنشور».

ثانيا: «إن كانت هناك أماكن أخرى ينبغي الاعتصام أمامها فستأتيكم التعليمات تبعاً»

ثالثا: «ديمومة الاعتصام مهمة جداً لتتحقق مطالبكم التي سنوافيكم بها لاحقاً، لذا يجب تنظيم الإعتصام على شكل وجبات مع بقاء زخم الأعداد في أوقات محدّدة».

رابعا: «إقامة صلاة الجمعة الموحدة لصلوات جمع بغداد وبابل والكوت وكربلاء والنجف في ساحة الإحتفالات في نهاية هذا الأسبوع»، مختتما تغريدته، بالقول «نحن في طور تشكيل لجنة من قبل المحتجين لإدارة الاحتجاجات وتنظيمها والإهتمام بكل ما يلزم».

***الصدر يطالب بحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة

في هذه الاثناء طالب زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، الاربعاء، بحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، فيما طالب بالوقت نفسه المحتجين بالاستمرار في اعتصامهم.

وقال الصدر في كلمة متلفزة «لن اعادي احدا حتى الذين يريدون قتلي كما في التسريبات». وأضاف، أن «الحوار معهم جربناه وخبرناه وما افاء على الوطن الا الخراب والتبعية، ولا فائدة ترتجى من الحوار معهم»، لافتا إلى أن «الدعاوى الكيدية عرقلت تشكيل حكومة الأغلبية».

وتابع موجها حديثه للمواطنين، «ايها الشعب العراقي ان ارتم التغيير فانا بانتظاركم، ولم أقرر الخوض بالانتخابات

الجديدة من عدمها». ومضى في حديثه «وادعو إلى إجراء انتخابات مبكرة بعد حل البرلمان الحالي، وعلى المحتجين البقاء والاستمرار، ولا يوهمونكم بأن الثورة صراع على السلطة».

وأوضح الصدر، أن «الإصلاح لا يأتي إلا بالتضحية، وأنا على استعداد تام للشهادة من أجل الإصلاح»، مشيرا إلى أن «الثورة بدأت صدرية وهم جزء من الشعب، وأن الثورة لن تستثني الفاسدين من التيار الصدري».

وأكد الصدر، «لم ولن أرضى بإراقة الدماء أبدا، وأغلب الشعب قد سأم من الطبقة الحاكمة برمتها». وتابع مخاطبا العراقيين: «استغلوا وجودي لإنهاء الفساد».

ردود أفعال على خطاب الصدر

هذا وعقب خطاب مقتدى الصدر، علق رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي بالقول: «الحوارات تبدأ بالعودة الى الدستور».وكتب المالكي في تغريدة على منصة التواصل تويتر، ان «الحوارات الجادة التي نأمل منها حسم الخلافات واعادة الامور الى نصابها الصحيح تبدأ بالعودة الى الدستور واحترام المؤسسات الدستورية».

*** كما رحب رئيس ائتلاف النصر حيدر العبادي بخطاب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي دعا فيه لحل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة.

وكتب العبادي في تغريدة تلت خطاب الصدر: «أرحب بما جاء بخطاب الاخ السيد مقتدى الصدر، وهي تلتقي من جوانب عدة مع مبادرتنا لحل الأزمة». وأضاف «أُحيي خطواته وجميع الإخوة لحفظ الدم وتحقيق الإصلاح»، داعيا الجميع لـ«التكاتف لخدمة الشعب وإصلاح النظام وتدعيم الدولة الدستورية، ومن خلال عملية ديمقراطية سليمة وسلمية».

*** وعلق السياسي العراقي محمد توفيق علاوي، الأربعاء، بشأن الخطاب الأخير لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر. وقال علاوي في تدوينة «عندما انسحب السيد مقتدى الصدر من البرلمان بهدف عدم غلق الأبواب امام استمرار العملية السياسية، للأسف الشديد تعامل البعض مع الامر وكأنه انتصار لهم على التيار الصدري، لقد أعطاهم الصدر فرصة ذهبية لتشكيل الحكومة على قدم المساواة بل قدمهم على نفسه لمصلحة البلد، لكنهم لم يستوعبوا أهدافه لتحقيق المصلحة الوطنية».

واضاف «لقد أرادوا أن يتعاملوا وكأنهم هم المنتصرون والصدر وتياره هم الخاسرون، المطلوب في هذه المرحلة المصيرية والوقت الحرج أن لا يكون هناك غالب ومغلوب ولا حل إلا بالرجوع الى طاولة الحوار والكلمة السواء والخروج برؤيا مشتركة لكي تصب هذه الجهود بهدف إنقاذ البلد من واقعه المزري ووصول العراق إلى ما يستحقه المواطن العراقي من تقدم وتطور وازدهار».

*** من جهته غرد رئيس تحالف (عزم) خميس الخنجر قائلا: «ندعم جميع الجهود المخلصة لإنقاذ العراق، ومعالجة حالة الجمود السياسي التي عطّلت الدولة ومصالح الشعب. ونعلن دعمنا لمضامين خطاب سماحة السيد مقتدى الصدر نحو انتخابات مبكرة، ووفق معايير جديدة وماكنة وقوانين عادلة تسمح بمنافسة حقيقية».

سوران علي :

العـراق فـي شـرك آفـة مدمـرة!!

عانى القاريء العراقي في الأيام القليلة الماضية من رواج وانطلاء المعلومات الزائفة والأخبار الكاذبة ليس على عامة الناس فحسب وإنما على الإعلاميين والصحفيين أيضا لاسيما في الأزمة العراقية الحالية، فأصبح لزاما على العراقيين وحتى قبل التفكير في أي حل للوضع السياسي المتأزم في البلاد أن يعالجوا هذه الآفة الخطيرة المدمرة ويتعاملوا معها بجدية قبل أن يفوت الأوان وتؤدي إلى خروج الأمور عن السيطرة وتقع الفتنة الكبرى التي ستحرق الأخضر واليابس معا، إذ أصبح الإعلام بجديده وتقليديه بلا استثناء رهينة معلومات زائفة، وواقعة في فخاخ الأخبار الكاذبة، والمفبركة، والوهمية، التي تحرض عن قصد أو دون دراية على العنف والصدام وتغيب عنها

دعوات الجنوح إلى السلم والتهدئة.

ومع تأزم الأوضاع في العراق بعد الانتخابات الأخيرة لوحظ ازدياد المنشورات المزورة والمنصات الوهمية والمعلومات الزائفة المغرضة، والمنشورات المفبركة، والأخبار الكاذبة المضللة بشكل ملفت ومشبوه ما يؤثر حتى النخاع على العمل الصحفي المهني الرصين ومبدأ نقل الحقيقة، وعدم الانحياز، والتوعية الذي لا بد من إيلائه الأهمية الكبرى في الإعلام المعاصر أو الجديد.

لقد وجد القائمون على الترويج لهذه الآفة البيئة المناسبة والأرضية الخصبة لنشر التضليل والأخبار الكاذبة وهي الأزمة السياسية التي تعصف بالعراق هذه الأيام والتشنج الحاصل بين الأطراف والقوى السياسية، والتوقيت المناسب الذي يهرع فيه الناس منكبين على خبر أو معلومة توضح لهم الأمور وتوصلهم إلى جزء بسيط من الحقيقة، وسبق أن رأينا تصاعد وتيرة هذا التضليل خلال عمليات الانتخابات، أو المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات، أو التوترات الأمنية والعسكرية، أو الحوادث والكوارث الطبيعية، إلا أن هذه المرة تختلف تماما عن سابقاتها فالأمر يتعلق بمصير شعب ذو أربعين مليون نسمة، ودولة تعاني من مشكلات عويصة، وترتفع فيها نسبة الأمية التعليمية والإعلامية، وتتوفر فيها جميع أسباب نشوب صراعات دموية غير متناهية.

إن خطورة هذه الظاهرة لا تقف عند حد ولا تقل شيئا عن خطر الإرهاب الذي حصد أرواح الآلاف من العراقيين الأبرياء وشرد الملايين، وتسبب في دمار مدن بالكامل، فهي الأداة الناجعة لتسعير نار الفتنة بين أبناء الشعب الواحد، وإفشاء روح الكراهية، ورفض فكر ومذهب ومعتقد الآخر، وتشجيع اللجوء إلى العنف والقوة بدل الحوار والتفاهم والاتفاق، والعراق الآن قاب قوسين أو أدني من الهاوية جراء تمادي إعلاميين وصحفيين وقنوات ومواقع غير مسؤولة في غيها واستغلال المهنة لأغراض غير شرعية ضاربة عرض الحائط كل الأسس التي قامت عليها الصحافة الحقة وتدرج عليها، وقد آن الآوان لمكافحة هذه الآفة بكل الطرق، وعلى الحكومة العراقية أن تتحرك بسرعة وتفكر في اتباع أفضل وسيلة لمحاربتها، والقضاء عليها أو التقليل منها.

وربما نجد أن نقص القوانين، وضعفها، هو من أحد أسباب تفشي هذا النهج في العمل الإعلامي، فمع كثرة ما تشهده الصحافة من تجاوزات، لم نجد متابعة ومسائلة حقيقية من الجهات المعنية ما أعطى انطباعا في غير محله بأنه لا توجد محاسبة وعقاب، فأصبح نشر معلومات خاطئة ومضللة وكاذبة أمرا عاديا حتى أنه لا يستحق اعتذارا من قبل الوسيلة الإعلامية الناشرة لها.

> **خطورة هذه الظاهرة لا تقل شيئا عن خطر الإرهاب**

ما لوحظ خلال هذه الفترة هو تداول أصحاب الشأن من الإعلاميين والصحفيين لمعلومات مضللة وأخبار كاذبة بشكل يدعو للتوقف والتأمل، إذ لم يكونوا يكلفون أنفسهم حتى عناء الرجوع إلى مصادر تلك المعلومات على سبيل التحقق والتأكيد، وهذا التقصير الفاضح تسبب في خلق فوضى إعلامية وإرباك للمشهد بين عامة الناس، وقد أصبح الصحفي مستهينا بعمله وتحول من مصلح إلى مفسد، يعكر الأنفس، ويبث السموم، وكل همه تحقيق تقدم على أقرانه من حيث الوقت والأرقام، غير آبه بما يمليه عليه ضميره ومهنته، وصدق في هؤلاء قول الإمام ابن القيم:

إن كنت تـدري فتلك مصيبة وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم

*صحفي من كوردستان العراق
*موسوعة ايلاف

بلال وهاب:

دور الولايات المتحدة في الأزمة السياسية في العراق

مبادئ توجيهية لانخراط أكثر فعالية

تحليل موجز:كان فك الارتباط الأمريكي بمجرى الأمور السياسية في العراق بعد انتخابات العام الماضي بمثابة سوء تقدير مكلف، ولكن لا يزال بإمكان واشنطن تحقيق أهدافها في العراق من خلال دفع السياسيين إلى تشكيل حكومة نزيهة وقادرة تكون مسؤولة أمام مواطنيها وتركّز على إنهاء عزلة البلاد بدلاً من التفضيلات السياسية الفردية.

قبل الاجتماع الأخير للرئيس بايدن مع رئيس وزراء العراق مصطفى الكاظمي في «قمة جدة للأمن والتنمية»، أشاد الرئيس الأمريكي بالعراق باعتباره «منصة للدبلوماسية» على الرغم من «الجمود السياسي» المستمر فيه. والرئيس محق في كلا الأمرين، فقد استضافت بغداد محادثات بين إيران والمملكة العربية السعودية حتى مع مواصلة كفاحها من أجل تشكيل حكومة بعد مرور ما يقرب من عام على انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. ومع ذلك، يغفل هذا التوصيف دور واشنطن في الأزمة السياسية، أي فشلها في تعزيز حكومة متعددة الطوائف والأعراق تحمي سيادة العراق، وتُوجّه البلاد بعيداً عن فلك إيران، وتحافظ على المصالح الأساسية في مجالَي الطاقة والأمن.

من التفاؤل الانتخابي إلى عدم الانخراط

لا ينبغي التقليل من شأن الإنجازات السابقة التي حققتها إدارة بايدن في العراق.

أولاً، لم يعد العراق مسرحاً رئيسياً للتنفيس عن

التوترات الأمريكية الإيرانية (على الرغم من أن طهران قد تعتبر ذلك مجرد توقف تكتيكي). علاوةً على ذلك، عملت الإدارة الأمريكية مع شركاء مختلفين ومع «بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق» («يونامي») ذات الصلاحية، من أجل مساعدة بغداد على الوفاء بوعدها بالمضي قدماً في إجراء انتخابات مبكرة - وهو التعهُّد الذي قطعته حكومة تصريف الأعمال برئاسة الكاظمي في أعقاب احتجاجات عام ٢٠١٩ التي أرغمت حكومة سلفه التي كانت تخضع لتأثير المليشيات على الاستقالة. وضاعفت عملية التصويت التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي من هزيمة الميليشيات المدعومة من إيران، والتي تعمل تحت قشرة رقيقة من الهيكلية الحزبية.

ولكن بـدلاً من المضي قدماً في هذا التصحيح المرحب به في المسار، انسحبت إدارة بايدن بعد الانتخابات. والـيـوم، لا يزال يتعين على الأحزاب العراقية تشكيل حكومة جديدة، [بينما] تتعارض الاتجاهات الحالية مع أهداف الولايات المتحدة. ولا يزال الحُكم المتعدد الطوائف قائماً، ولكن الانقسامات العميقة داخل الأحزاب الشيعية والكردية والسنية وبين هذه الأحزاب نفسها، تطغى على هذا الحُكم بشكل متزايد. وفي حين يتنافس السياسيون على السلطة، لا يزال الشعب العراقي يعاني من عواقب الفساد المستمر وسوء الخدمات.

وكان السياسي الرئيسي على الحلبة منذ تشرين الأول/أكتوبر هو الزعيم الشيعي المتقلب المواقف مقتدى الصدر، الذي تَمكّنَ من الفوز بالأكثرية بسبب مزيجٍ من اللامبالاة من قبل الناخبين التي أدت إلى إقبال ضعيف على التصويت، وتقسيم أصوات المزيد من الفصائل الليبرالية من خلال تنافس مرشحيها ضد بعضهم البعض في نفس الدوائر الانتخابية. ونظراً لافتقار الصدر إلى الشهامة المطلوبة في النصر، فسرعان ما أخاف منافسيه وأعطاهم سبباً للاتحاد ضده. وأصبح «الإطار التنسيقي» الناتج بقيادة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي يشكل مجموعةً مظلة للأحزاب الشيعية التي عارضت هيمنة الصدر. ومع ذلك، اعتقد عدد من المراقبين الأمريكيين أنه مع قيام الشركاء المناسبين من الكرد والسنة بتخفيف دوافعه الشعبوية، لا يزال بإمكان الصدر منح العراقيين فرصة جـادة في تشكيل حكومة جديدة أكثر قابلية للمساءلة أمامهم من مساءلتها أمام طهران.

وتحقيقاً لهذه الغاية، برزت الحاجة إلى مزيد من الدفع والتوجيه من واشنطن، التي وَضعت جانباً العلاقة العدائية السابقة تجاه الصدر ورحّبت بهدوءٍ بانتصاره. إلا أن إدارة بايدن كانت تخشى أن يُنظر إليها على أنها تتدخل في عملية تشكيل الحكومة، فاعتمدت بالتالي على كفاءة الجهات الفاعلة العراقية، التي سرعان ما عـادت الكثير منها إلى اعتماد سياسات قصيرة النظر تخدم مصالحها الذاتية. لقد ولّت الأيام التي كانت تقوم فيها واشنطن بـــإدارة المساومات بشكل دقيق في أعقاب الانتخابات العراقية. ولكن عندما تغاضت إدارة بايدن عنها، كررت خطأً أمريكياً شائعاً في العراق وهو: التقليل من شأن نفوذها وترك المجال مفتوحاً أمام الجهات الفاعلة التي لا تشاركها رؤيتها. ويُظهر إهمال الولايات المتحدة [لمجرى التطورات السياسية في العراق] في العام الماضي كيف خرجت الأمور عن مسارها وكيف أصبح أصدقاء واشنطن في العراق جزءاً من المشكلة.

> **يجب ألا تخجل واشنطن من الإعراب عن دعمها للشعب العراقي**

المأزق السياسي

كان أحد الأخطاء الرئيسية في حسابات البيت الأبيض هو وضع القليل من الضغط على الكاظمي للتخلص من الفساد وعَكْس السياسات غير المستدامة التي تُضخمّ القطاع العام وتعيق التنوع الاقتصادي. فحالما بدأ

الكاظمي يطمح بولاية ثانية، سعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن لتجنب استعداء الكتل السياسية الخبيثة التي كان بحاجة إلى دعمها. ونتيجة لذلك، أصبحت الميليشيات التي قتلت آلاف المتظاهرين وشوّهتهم أكثر قوة اليوم، وتُواصل مهاجمة البنية التحتية الخاصة بالحكومة والطاقة. كما تصاعدت الهجمات المباشرة من قبل إيران وتركيا. وبسبب عجز الدولة العراقية عن مواجهة الميليشيات أو إجراء إصلاحات، ازداد ضعفها في عهد الكاظمي.

وقد تعثّرت الأحزاب العربية السنية أيضاً. ففي وقتٍ مبكرٍ عملت معاً بمساعدة تركيا، ونجحت في الضغط لكي يصبح محمد الحلبوسي رئيساً للبرلمان. ولكن حالما ضمن الحلبوسي منصبه، لم يرَ حافزاً كبيراً لدفع الفصائل الشيعية والكردية على اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء المقبلَين.

ورئيس الجمهورية كردي وفقاً للأعراف، إلاّ أن الحزبين الكرديين الرئيسيين لم يتفقا بعد على مرشح. وبدلاً من أن يتحدا لزيادة نفوذهما فيما يتعلق بحقوق الطاقة الوطنية والعائدات والأمن، انقسما بين المعسكرين الشيعيين المتعارضين – فقد وقف زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مسعود بارزاني إلى جانب الصدر على أمل تجريد منصب الرئاسة من منافسه برهم صالح. وعلى الرغم من أن إعادة توحيد الكرد لن تكون كافية لرأب الصدوع العميقة في بغداد، إلا أن الخلاف بينهم جعلهم يواجهون المأزق السياسي. ومع ذلك، فشلت واشنطن في استخدام نفوذها الملحوظ معهم، والذي يشمل تقديم مساعدات سنوية مباشرة تبلغ ٢٤٠ مليون دولار.

وبينما تعثّر الصدر بعد الانتخابات، أعاد خصومه رص صفوفهم وتحديد أهدافهم. فمن خلال نشر شبكة نفوذهم داخل الدولة، بدأوا بتحويل مركز السلطة، ودفعوا بـ«المحكمة الاتحادية العليا» الخاملة منذ فترة طويلة إلى إصدار سلسلة من الأحكام الحاسمة – وعلى الأخص، منح الأقليات في مجلس النواب حق النقض («الفيتو») على اختيار رئيس الجمهورية وإلغاء الأساس القانوني لـ قطاع النفط والغاز في كردستان. كما منعوا حكومة تصريف الأعمال برئاسة الكاظمي من تمرير ميزانيات جديدة، مما مكّن الميليشيات في «قوات الحشد الشعبي» من الحفاظ على مكاسبها السنوية الحالية غير المتوقعة والبالغة ٢٫٧ مليار دولار.

ورداً على ذلك، سحب الصدر كتلته البرلمانية وتخلى عن شركائه السياسيين السنة والكرد. وفي ٢٧ تموز/يوليو، جعل أنصاره يقتحمون البرلمان ويحتلونه ويدعون إلى الثورة، محذراً من قدرته على تأدية دور المفسد أيضاً.

> **لا يزال العراقيون يعتمدون على الولايات المتحدة لدفع ديمقراطيتهم الناشئة**

التداعيات السياسية

نظراً لتقاعس الولايات المتحدة جزئياً عن اتخاذ أي إجراء، تَمكّن الخاسرون في انتخابات العام الماضي من إبطال النتائج بشكل منهجي. وقد تؤدي اللعبة الجارية التي يخوضها الصدر لكسب السلطة في قاعات مجلس النواب إما إلى إطالة أمد المأزق السياسي أو حدوث نتائج عكسية، مما يمكّن «إطار التحالف» المنافس من المضي قدماً في تشكيل حكومته الخاصة بمساعدة شريكَيْ الصدر اللذين تخلى عنهما، أي البارزاني والحلبوسي.

لذلك فقد حان الوقت لانخراط واشنطن بشكل أكثر مباشرة بدلاً من اعتمادها حصراً على سفيرتها القديرة في بغداد. وبالإضافة إلى اعتماد إدارة بايدن بقوة أكبر على شركاء الولايات المتحدة وربما فتح مجالات التواصل مع الصدر، عليها التواصل مع الجهات الفاعلة الأخرى. وتستحق معظم عمليات التواصل أن يتم النظر فيها طالما أنها لا تضفي الشرعية على الميليشيات غير الخاضعة

للمساءلة.

على سبيل المثال، لم يقدّم «الإطار التنسيقي» مرشحاً لرئاسة الوزراء الذي من الواضح لن يكون مقبولاً على واشنطن (على سبيل المثال، المالكي أو هادي العامري)، بل اختار بدلاً منهما محمد شياع السوداني، الذي هو وزير سابق مقرّب من المالكي ولكنه غير معروف بالفساد أو البلطجة. وإذا كان «الإطار» مستعداً لتشكيل الحكومة المقبلة، فقد يتمكن المسؤولون الأمريكيون من التأثير على سلوكه عبر الاستفادة من حاجته إلى الشرعية الدولية.

وفي سياقٍ متصل، على واشنطن دعم اقتراح رئيس «إقليم كردستان» نيجيرفان بارزاني باستضافة الفصائل الشيعية المتنافِسة لإجراء حوار في أربيل. ومن خلال تأييد صالح - كرئيس جمهورية للحكومة الاتحادية، وهو منصب يمكن أن يكون محورياً في أوقات الأزمات عندما تشوب جميع المؤسسات الأخرى عدم الثقة والحزبية - بإمكان الكرد توحيد جبهتهم وتأدية دور معتدل فعال في بغداد.

وتشير هذه الاحتمالات إلى إدراك أوسع نطاقاً لسياسة الولايات المتحدة في العراق: فإعطاء الأولوية لأي سياسي فردي وتفضيله على النظام أمر محكوم عليه بالفشل. وقد عانت البلاد على السواء في ظل حُكم رؤساء وزراء عديمي الرحمة والفعالية، ويتخلى حالياً العديد من كبار عناصر الجهات الفاعلة في العراق عن مسؤولية الوظائف العامة لصالح التحكم بالأمور خارج الكواليس.

فمنذ فترة غير طويلة، كانت الميليشيات تقصف منزل الكاظمي، لكنها استطاعت استمالته منذ الانتخابات من دون إطلاق أي رصاصة عليه. وسيكون من الحكمة أن تركّز واشنطن أكثر على مجرى الأمور، حتى في الوقت الذي تستتمر في مراقبة الجهات الفاعلة.

ويُنصَح بشكل خاص باتباع هذه المقاربة حالياً لأن مظالم المحتجين الذين ثاروا في عام ٢٠١٩ لم تختفِ. وتحاول الفصائل العراقية المختلفة تشتيت انتباههم من خلال اتخاذها بعض الإجراءات مثل قوانين مكافحة التطبيع مع إسرائيل أو هجمات الميليشيات القومية على القوات التركية وشركات النفط الأجنبية، ولكنّ ذلك لن يبدد سخطهم الكامن. وإذا تفاقم مجدداً إحباط المحتجين من المشاكل الاقتصادية والبيئية في البلاد، فقد يستهدفون هذه المرة النظام بأكمله، وليس رئيس الوزراء فقط.

وبناءً على ذلك، يجب ألا تخجل واشنطن من الإعراب عن دعمها للشعب العراقي. ويبدأ النهج الأكثر نشاطاً من خلال دفع السياسيين إلى تشكيل حكومة نزيهة وقادرة تكون مسؤولة أمام مواطنيها وتركّز على إنهاء عزلة البلاد.

> **لا ينبغي التقليل من شأن الإنجازات السابقة التي حققتها إدارة بايدن في العراق**

وعلى وجه الخصوص، يجب تسريع الجهود المبذولة لربط العراق بدول «مجلس التعاون الخليجي»، بدءاً من الربط بشبكة الكهرباء ووصولاً إلى العلاقات المصرفية التي تساعد في الحد من غسيل الأموال وهروب رأس المال.

وإذا كان للعراق أن يصبح مُصدّراً موثوقاً للنفط ويطوّر إمدادات الغاز الطبيعي الخاصة به بدلاً من استيرادها من إيران، فمن الضروري أن يبدأ بجذب المستثمرين بدلاً من صدّهم.

ولا يزال العراقيون يعتمدون على الولايات المتحدة لدفع ديمقراطيتهم الناشئة نحو الوظائف والازدهار والخدمات. وسبق أن أبدوا رأيهم في صناديق الاقتراع، وقد حان الوقت لأن تستجيب الولايات المتحدة لندائهم.

*بلال وهاب، هو زميل «سوريف» في معهد واشنطن.
*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

ابراهيم العبادي:

مقدمات الفوضى الشاملة

ينخرط الكثير من الباحثين في لعبة البحث عن النموذج المناسب لتحليل الواقع السياسي العراقي، يميل بعضهم الى التفتيش في التاريخ السياسي القريب والبعيد لتحديد النسق الفكري والثقافي للمجتمع العراقي وهو بدوره يكشف البناء المعرفي الذي يقف خلف انماط السلوك السياسي للنخبة والفاعلين منهم على وجه التحديد، ثم عامة الجمهور الذي يتشكل وعيه بترديد سرديات التاريخ الواقعي والموهوم، بدءً من مجتمع الكوفة الذي كان يلخص تاريخ العراق السياسي والفكري قبل ان تتسيده بغداد بعد صيرورتها عاصمة الامبراطورية ومركز انتاج الفكر وموئل صراعات المدارس الكلامية والفقهية.

النمط البحثي الاخر يتبنى نموذج القراءة السياسية لتفسير الواقع الراهن بناء على معطياته وتفاصيله المتشكلة حديثا، فما جدوى البحث في التاريخ؟ وما قيمة الدروس المستخلصة منه، اذا كانت امة من الامم لا تقرأ تاريخها لتتعلم منه، القراءة الحاضرة لتوازنات القوى واتجاهات الحدث السياسي بعيدا عن التاريخ وملابساته هو ما يصلح لتفكيك الغاز الازمات ومساراتها!

واقع الحال يشير الى ان ايا من المسارين لا يمكن الاستغناء عنه، والافكار التي تبنتها مدرسة الحوليات الفرنسية مهمة ومفيدة جدا في سبر تأثيرات الاحوال الاجتماعية والاقتصادية على الواقع السياسي، واستخلاص مسارات التفكير العقلاني التي انتجتها

حاجات الفرد والجماعة لادامة حياتها واستدامة معاشها وصيانة مصالحها.

ولان مجتمعاتنا دينية أو ان حضور الدين فيها عامل التحريك لكل الفاعليات، بما فيها الفاعليات التي تتنافس على حيازة السلطة والمشروعية، فقد كان قمينا بكل قـراءة للواقع السياسي والاجتماعي ان تفحص بدقة دور الدين، فقها وعقيدة، سيما الفقه السياسي المتصل بالحكم والحاكمية والسلطة والشرعية والنظام والمعارضة، الجدير بالإشارة ان الفقه السياسي الاسلامي في مدرستيه الرئيستين السنية والشيعية يلتقيان في بعض قضاياهما ويختلفان في قضايا كثيرة، الاول خضع للواقع والثاني نحى نحوالمثال، مال الاول الى شرعنة كل حكم متغلب ومنع الخروج عليه بالاجمال خوفا من (الفتنة) وهي الفوضى والهرج والمرج اللذان يتسببان بضياع الحقوق الفردية وهدر معاش الناس وامنهم، فيما مـال الثاني الى ترجيح قضيتي الشرعية الدينية والعدل الاجتماعي، وقد ترتب على السجال بين المدرستين تراجع التركيز على قضية الفتنة حينما يختلط الحابل بالنابل وتضيع الحدود ويقتتل الناس وتعجز السلطات عن ضمان الامن العام وهي الظاهرة التي صار يعبر عنها بالحرب الاهلية والتي قد تتحول الى فوضى.

ثمة مقدمات للفوضى يتغافلها الساسة والزعماء في غمرة الخوف المتبادل والتعصب والاعتقاد بصوابية المسلك وحقانية الموقف، هناك من يعتقد ان الانسداد في الازمة السياسية لن يصل الى نهاياته الا بانكسار أرادة احد طرفيه، وانتصار ارادة اخرى وربما يصل الهوس ببعض المتحمسين الى التفكير بالغاء الاخر عبر منطق القوة، وهنا يفيدنا منهج التحليل السياسي في التحذير من الاستمرار بمسلك الصراع وتحويله من تنافس سياسي الى صراع قوى شارعية لا ترى ابعد من تخوم شعاراتها، ولا اشد واخطر من ان يكون الدين ومناسباته عاملا تعبويا ووسيلة لانتاج خطاب الحسم والفصل وهو ما يزيد الامور تعقيدا، خصوصا اذا كان الشارع تهيمن عليه ايديولوجيا مذهبية ثورية لا تعير قيمة لمعاش الناس وامنهم ،المهم عندها ان تعيش وفية لمبادئها دونما مراجعة هادئة لحقانية ما تزعم من مبادئ وصوابيتها.

العراق يحترق بثقافة الانفعال الثوري ومنطق الخصومة الحزبية، وليس من افق واعد يشير الى نضج التجارب وقدرة على تقدير المخاطر، السياسة في العراق لا تسويات فيها ولا رؤى عقلانية، واحزاب العراق افضل تجسيد ومحاكاة للجماعات السياسية والدينية التاريخية، التي خاضت غمار الصراع ولم تهتد الى ترجيح اللجوء الى التنازلات المتبادلة والتفاهمات عند منطقة الوسط، كانت صراعات العالم القديم داخل البلد الواحد تحسمها القوة والغلبة قبل ان يبتكر الغرب في عالمنا الحديث، صناديق الاقتراع واستفتاء أراء الناس ويفرض بموجب العقد الاجتماعي خضوع الاقلية لمنطق الأكثرية ويجعلها حكما وميزانا، نحن في العراق لم نتعلم التسليم لمعادلة الاكثرية والاقلية، لأننا لا نؤمن بالديمقراطية ولا بفلسفتها ومازالت الديمقراطية عند كثير من الاسلاميين كفرا وهرطقة، ومازلنا أوفياء لتراث داحس والغبراء.

> **العراق يحترق بثقافة الانفعال الثوري ومنطق الخصومة الحزبية**

*شبكة النبا المعلوماتية

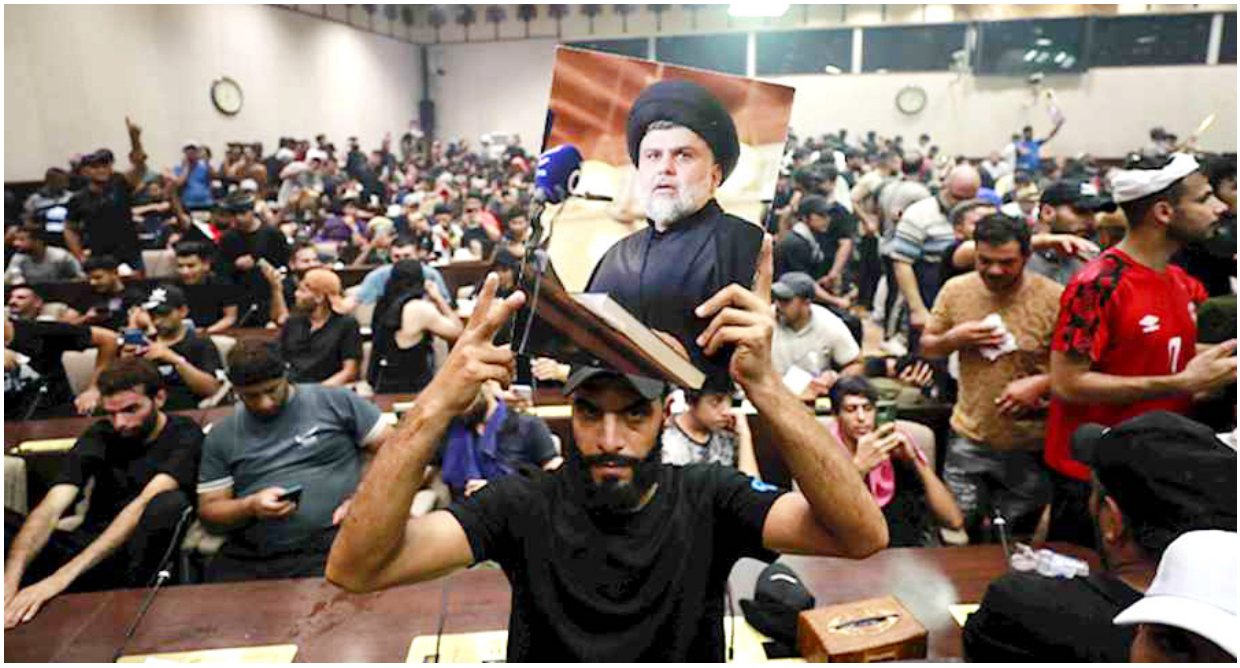

سيناريوهات تشكيل الحكومة بعد اقتحام البرلمان العراقي

*مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

اقتحم أنصار التيار الصدري، مساء ٢٧ يوليو، البرلمان العراقي بالمنطقة الخضراء، وهي مقر الحكومة العراقية ومؤسسات الدولة والبعثات الدبلوماسية الدولية بوسط بغداد، حاملين لافتات وعبارات مناهضة لتشكيل الحكومة الجديدة، وذلك عقب إعلان الإطار التنسيقي الاتفاق بالإجماع على تولي محمد شياع السوداني منصب رئيس الوزراء، المقرب من زعيم ائتلاف دولة القانون، نوري المالكي.

ودعا المتظاهرون إلى محاكمة المالكي، بسبب ما نسب إليه من تسجيلات صوتية تضمنت إساءات لعدد كبير من القوى السياسية العراقية، بما فيها التيار الصدري، كما وجه المحتجون انتقادات شديدة لطهران. وطلب السيد مقتدي الصدر من أنصاره، في النهاية، الانسحاب من المنطقة الخضراء والبرلمان والعودة إلى منازلهم، واصفاً تلك الاحتجاجات بأنها «ثورة إصلاح لرفض الباطل والظلم والفساد» ورسالة «أرعبت الفاسدين»، في رسالة تبدو موجهة لقوى سياسية في الإطار التنسيقي، خاصة المالكي.

زيارة قاآني لبغداد:

جاءت تحركات أنصار الصدر الأخيرة عقب وصول قائد فيلق القدس الإيراني، إسماعيل قاآني، للعاصمة العراقية، بغداد، في فجر يوم الأربعاء، الموافق ٢٧ يوليو، وذلك في زيارة غير معلنة. ولم يلتق قاآني بأي مسؤول حكومي، أو رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، وإنما تركزت الزيارة على اجتماع عقده مع قادة الإطار التنسيقي الشيعي، خاصة نوري المالكي وهادي العامري، وأكد قاآني خلال الاجتماع ما يلي:

١- التمسك بترشيح السوداني:

أكد قاآني ضرورة تمسك التنسيقي بترشيح محمد السوداني لرئاسة الحكومة العراقية، وعدم التجاوب مع ضغوط التيار الصدري لتغييره، إلا إذا قرر السوداني بنفسه الانسحاب.

كما وجه قاآني التنسيقي برفض مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني، ريبر أحمد، لرئاسة العراق، وأن يدعم التنسيقي مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني، رئيس الدولة الحالي، برهم صالح، وذلك لتولي فترة رئاسية أخرى، وذلك لضمان نفوذ القوى الموالية لإيران على مفاصل مؤسسات الدولة العراقية.

٢- دعم مرشح الاتحاد:

اجتمع قاآني في بغداد مع بالسيد بافل طالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، حيث أبدت إيران استعدادها لدعم مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني، برهم صالح، لرئاسة العراق، بل وحض قاآني بافل طالباني على مساومة الديمقراطي الكردستاني، بأنه إذا أراد أن يوافق على مرشح الأخير لرئاسة الدولة، فإن عليه التنازل عن منصبي رئيس الإقليم ورئيس وزراء الإقليم للاتحاد الوطني، أو أن يتنازل عن كل المناصب في الحكومة العراقية لصالح الاتحاد.

كما تم الاتفاق على أنه يمكن أن يتخلى الاتحاد الوطني عن برهم صالح، ويدعم لطيف رشيد، صهر السيد جلال طالباني، كمرشح تسوية. وسبق هذه الزيارة توجيه ضربات من جانب فصائل من الحشد الشعبي العراقي، الموالي لإيران، لإحدى الآبار البترولية في السليمانية، وذلك للمرة الثانية خلال شهر واحد، وذلك للضغط على الوطني الكردستاني، المهيمن على محافظة السليمانية، للانصياع للمطالب الإيرانية، خاصة أن إيران لاتزال تحرص على علاقاتها بالوطني الكردستاني، وتدعمه في مواجهة الحزب الديمقراطي الكردستاني، والذي تتهمه طهران بوجود تنسيق بينه وبين عناصر الموساد الإسرائيلي للقيام بعمليات تخريبية داخل إيران، كما أن الديمقراطي الكردستاني مقرب من تركيا، والتي تنافس إيران على الساحة العراقية، وفي إقليم كردستان العراق كذلك.

تصعيد التيار الصدري:

جاء رد التيار الصدري سريعاً بعد انتهاء زيارة قاآني، إذ اقتحم أنصاره المنطقة الخضراء، وهو الأمر الذي يسعى من خلاله إلى إرسال رسالة للداخل ولإيران على حد سواء، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

١- رفض ترشيح السوداني:

جاء تحرك أنصار الصدر بعد إعلان التنسيقي عن ترشيح الوزير السابق والنائب الحالي، محمد شياع السوداني لرئاسة الحكومة، وذلك بعد انسحاب مرشح تحالف الفتح قاسم الأعرجي، وهو الترشيح الذي اعترض عليه الصدر في عام ٢٠١٩، وكذلك فور الإعلان عن ترشيح السوداني، إذ تظاهر المئات من أنصار التيار الصدري أمام مكتبه في بغداد فور الإعلان عن ترشيحه، كما شهد عدد من المحافظات العراقية ومنها البصرة وميسان وقفات لأنصار الصدر.

ويسعى الصدر للتأكيد أنه لن يترك الساحة مفتوحة أمام التنسيقي لتشكيل الحكومة حتى في حالة انسحابه

من البرلمان العراقي، كما أنه يذكر خصومه بأنه لايزال يمتلك أوراقاً للتأثير إحداها تحريك الشارع، بما يستوجبه ذلك من مراجعة التنسيقي له، والتفاوض معه حول اختيار رئيس الوزراء القادم، وهو ما تجلي في تصريح مدير مكتب الصدر في بغداد، إبراهيم الموسوي، الذي قال إن «الحكم للشعب، وليس للإطار التنسيقي».

٢- الاعتراض على تدخلات إيران:

استهدف التيار الصدري إيران بالتحديد من خلال هذه التظاهرات، خاصة أنها جاءت عقب زيارة قاآني، والتي حرض فيها التنسيقي والاتحاد الوطني على المضي قدماً في تأسيس حكومة من دون الالتفات للصدر، ولذلك جاءت هتافات المؤيدين له خلال تظاهرة تندد بإيران بوضوح.

كما أعلن صالح محمد العراقي، المقرب من الصدر في تغريدة أن اقتحام البرلمان كان مجرد «جرة أذن»، وأن غداً ثورة إصلاح في شهر الإصلاح»، وهو ما ينذر بتصعيد الصدر، ودفع أنصاره للتظاهر في بغداد وغيرها من المحافظات الشيعية.

٣- رسالة لثوار تشرين:

سعى الصدر إلى إرسال رسالة أخرى إلى ثوار تشرين، والذين كانوا يرفضون القيادات القديمة على اختلافها، والتي هيمنت على الحياة السياسية في العراق منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، وأراد أن يكتسب ثقتها، وذلك عبر تأكيد استمرار مطالبته بالتغيير ومواجهة الفساد والفاسدين وحل مشاكل الجماهير ليحقق مزيداً من الشعبية على هذا المستوى.

كما أن ما سبق يعني أن تحريك الصدر للتظاهرات لن تقتصر فقط على أنصاره، بل أنه يشمل كذلك مشاركة قطاع أوسع من الشارع العراقي، خاصة هؤلاء الرافضين لمبدأ المحاصصة وانتشار الفساد في مفاصل الدولة العراقية كافة، لاسيما تنسيقيات «تشرين» والناشطين السياسيين والحقوقيين.

مسارات تشكيل الحكومة:

تشير مجمل التطورات سالفة الذكر وتجاوز الأزمة السياسية العراقية حوالي ٢٩٠ يوماً، إلى أن الأوضاع قد تتجه إلى عدد من السيناريوهات:

١- التصعيد العسكري:

قد يتجه الصدر إلى تنفيذ تهديداته باستخدام ورقة الشارع خلال الفترة القادمة، وذلك عبر تنفيذ اعتصامات مفتوحة أمام المنطقة الخضراء في بغداد والمدن العراقية المختلفة، بما قد يتسبب عملياً في شلل الحكومة العراقية، وعجز التنسيقي عن تشكيل الحكومة القادمة.

وقد يتجه الإطار التنسيقي لمحاولة الرد على ذلك من خلال استخدام ميليشيات الحشد الشعبي لتفريق المتظاهرين بالعنف، وهو ما قد يدفع ميليشيات الصدر للتدخل للدفاع عن المتظاهرين، ومن ثم قد تندلع

مواجهات بين الصدر وميليشيات الحشد الشعبي.

ولعل ما يؤشر على إمكانية حدوث ذلك إصدار التنسيقي بياناً وصف فيه الاحتجاجات بأنها «تحركات ودعوات مشبوهة، تحث على الفوضى وإثارة الفتنة وضرب السلم الأهلي»، بل وتداول ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي صوراً تظهر زعيم ائتلاف دولة القانون، نوري المالكي، يتجول حاملاً سلاحه وسط مجموعة من المسلحين داخل المنطقة الخضراء بالعاصمة بغداد، وهو ما يؤشر إلى استعداد المالكي للدخول في مواجهات مسلحة مع الصدر للمضي في مشروعه لتشكيل الحكومة العراقية، وإن من خلف الستار، عبر دعم السوداني.

٢- تسوية تفاوضية:

قد يلجأ التنسيقي إلى سحب ترشيح السوداني واستبداله بأسماء أخرى تكون مقبولة من قبل التيار الصدري، لاسيما في ضوء قناعة بعض قيادات التنسيقي بعدم إمكانية تمرير أي مرشح مرفوض من قبل التيار الصدري. وقد يتم في هذا الإطار طرح رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي.

وقد يتمثل أحد الحلول الوسط كذلك في الإبقاء على مصطفى الكاظمي رئيساً للوزراء، نظراً لأنه يحظى بقبول الكثير من التيارات السياسية الداخلية في العراق، وكذلك بعض القوى الدولية والإقليمية، غير أن المشكلة الأساسية، هو أن إيران ترفض استمراره في الحكم، نظراً لتبنيه أجندة تقوم على تقوية مؤسسات الدولة العراقية على حساب ميليشيات الحشد الشعبي، فضلاً عن انفتاحه على الدول العربية، واستعداده للدخول في علاقات تعاون معها، وهو ما يحد من هيمنة إيران على العراق.

ومن جهة أخرى، فإن تحركات قآآني الأخيرة تكشف عن أن إيران لا تزال تسعى للهيمنة على العراق، وعدم تقديم أي تنازلات للصدر، كما أن تجاهل قآآني اللقاء مع الكاظمي، عندما زار بغداد، يكشف أن إيران ترفض الكاظمي كمرشح تسوية خلال المرحلة القادمة.

٣- الانتخابات المبكرة:

قد يتجه الصدر إلى عرقلة تشكيل الحكومة العراقية عبر التظاهرات، وحينها فإن التنسيقي قد يتجه إلى تحاشي الدخول في مواجهات مسلحة مع التيار الصدري، خاصة أن إيران قد تفضل تجنب هذا السيناريو، نظراً لتداعياته السلبية على نفوذها في العراق، ومخاوفها من أن يؤدي الاقتتال الشيعي إلى تدخل قوى إقليمية لدعم الصدر في المواجهات العسكرية ضد قوى الحشد الشعبي الموالية لإيران، بما يمثله ذلك من إضعاف واستنزاف لنفوذها في العراق. وحينها، سوف يتم السير لإجراء انتخابات مبكرة، وهو ما يعني استمرار الكاظمي في منصبه خلال هذه الفترة.

وفي التقدير، ترجح هذه التطورات صعوبة انعقاد جلسة البرلمان العراقي خلال الفترة المقبلة، لانتخاب رئيس الدولة، وتأجيل هذا الاجتماع لإجراء مزيد من المشاورات، وذلك لتجنب تصعيد التوتر مع الصدر، وبحث التنسيقي خيارات للتعامل معه، خاصة في حال لجوئه لتحريك الشارع العراقي. وفي حين أن التوصل لمرشح تسوية يعد خياراً مطروحاً، إلا أن تشدد المالكي، ودعم إيران له، قد يؤدي إلى إطالة أزمة تشكيل الحكومة في العراق.

تفاقم الأزمة السياسية في العراق قد يقود إلى انزلاق الوضع

*وكالة رويترز

يختبر صراع على السلطة في العراق بين رجل الدين الشيعي، مقتدى الصدر، وخصومه المتحالفين مع إيران قدرة طهران على درء صراع قد يضر بمصالحها ويزيد من زعزعة استقرار البلد الغني بالنفط، وفقا لرويترز.

مع اعتصام أنصار الصدر في البرلمان واحتجاج معارضيه في الشوارع، أدى الخلاف حول تشكيل حكومة جديدة إلى فرض مزيد من الضغوط على نظام سياسي عراقي تعصف به الأزمات منذ أن أطاحت قوات تقودها الولايات المتحدة بصدام حسين قبل عقدين. وتُفاقم الأزمة من القلاقل في حزام يضم دولا عربية هشة الأوضاع بين إيران والبحر المتوسط، وهي العراقوسوريا ولبنان، وكلها تقع في دائرة نفوذ إيران وعانت من ويلات صراعات أو أزمات كبرى على مدى العقد الماضي، من بينها معركة دامية مع تنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق.

وبالنسبة للعراق الذي مالت فيه كفة ميزان القوى لصالح إيران بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، زاد الصراع من الانقسامات في بلد له تاريخ حافل أيضا من التنافس بين الجماعات العربية السنية والجماعات الكردية التي تسيطر على الشمال.

وحتى الآن، لا يبدو أن أيا من الجانبين مستعد للتراجع قيد أنملة في المواجهة المستمرة منذ عشرة أشهر والتي بدأت عندما خرج الصدر منتصرا في انتخابات أكتوبر تشرين الأول وسعى بعدها لتشكيل حكومة وفقا لشروطه، بيد أن خصومه عرقلوا مساعيه.

قلق إيراني

وفي الوقت الحالي، يبدو أن الطرفين المدججين بالسلاح يعملان على تجنب العنف انطلاقا من إدراكهما تأثير ذلك على البلاد وعلى الأغلبية الشيعية التي صعدت إلى السلطة في إطار نظام سياسي أسسته الولايات المتحدة بعد الإطاحة بصدام السني. لكن في ظل الأحداث الدرامية التي تشهدها بغداد مع اجتياح أنصار الصدر المنطقة الخضراء شديدة التحصين والتي تضم العديد من مقرات الدولة والسفارات مطلع هذا الأسبوع، يشعر العديد من العراقيين بالقلق انزلاق الوضع.

وقال دبلوماسي غربي إن أحد كبار القادة العسكريين الإيرانيين، وهو البريغادير جنرال إسماعيل قاآني، زار بغداد في الأيام الأخيرة في محاولة للحيلولة دون تصعيد التوتر، في مؤشر على شعور إيران بالقلق. وأكد الزيارة مسؤول عراقي في الإطار التنسيقي، وهو تكتل للفصائل المتحالفة مع إيران، لكنه قال إنها لم تُكلل بالنجاح فيما يبدو، دون الخوض في تفاصيل.

وواجه قاآني، الذي يرأس ذراع الحرس الثوري المسؤول عن الفصائل المتحالفة مع إيران في الخارج، صعوبات في ممارسة نفس النفوذ الذي كان يتمتع به سلفه قاسم سليماني والذي قُتل في هجوم أمريكي في عام ٢٠٢٠.

تراجع النفوذ الإيراني؟

وقال ريناد منصور من مؤسسة تشاتام هاوس للأبحاث «النفوذ الإيراني شهد تقلبات عديدة وهو آخذ في التراجع إلى حد ما». وأضاف «الانتخابات وعملية تشكيل الحكومة كشفت عن حجم الانقسام... بين الأحزاب السياسية مما يجعل الأمر معقدا جدا بالنسبة لإيران». وتأتي الأزمة أيضا في لحظة صعبة بالنسبة لإيران في دولة أخرى حيث خسرت جماعة حزب الله المسلحة وحلفاؤها الأغلبية البرلمانية في لبنان في مايو أيار رغم أنهم ما زالوا يتمتعون بنفوذ كبير.

والصدرسليل عائلة رجال دين بارزين حارب القوات الأمريكية بعد الغزو، وقد عارض النفوذ الخارجي في بلاده طويلا. وزادت المخاطر في يونيو/ حزيران عندما وجّه النواب من كتلته النيابية إلى الانسحاب من البرلمان متنازلين بذلك عن عشرات المقاعد لتيارات متحالفة مع إيران. والخطوات التي اتخذتها تلك التيارات لاحقا صوب تشكيل حكومة دون الصدر هي ما دفعت أنصاره إلى اقتحام البرلمان.

ودعوة الصدر الأخيرة إلى إدخال تعديلات غير محددة على الدستور قد تشير إلى أنه يريد قلب النظام القائم بأكمله رأسا على عقب. لكن بعض المحللين يشككون في رغبته الحقيقية في تغيير نظام أتى ليخدمه جيدا إذ يهيمن الصدر وأتباعه على أغلب مفاصل الدولة.

قواعد لعبة جديدة

تحتفظ الولايات المتحدة بنحو ألفي جندي في العراق لمحاربة فلول تنظيم «الدولة الإسلامية»، وهو عدد أقل بكثير من ذلك الذي تم نشره هناك في ذروة الاحتلال وهو ١٧٠ ألف جندي. وبحسب مسؤولين عراقيين، فإن المسؤولين الأمريكيين الذين كانوا يشاركون في اتفاقات سرية متعلقة بتشكيل الحكومة في السابق، لم يتدخلوا إلى حد كبير في تلك الأمور في السنوات الأخيرة.

وقال فالي نصر، الخبير في شؤون الشرق الأوسط بجامعة جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة في واشنطن، إن العراق لا يبدو أولوية كبيرة للولايات المتحدة. وأضاف «لم يتم التعامل مع (العراق) على أنه عامل يغير قواعد اللعبة بالنسبة للمنطقة، وقد ينتهي به الأمر عند هذه الحال إذا فقد قدر الاستقرار الضئيل الذي يتمتع به».

> **يشكل الصراع على السلطة في العراق اختبارا لقدرة طهران**

ومضى قائلا «من السابق لأوانه اعتبار ذلك خسارة لإيران، فقد ينتهي الأمر بخسارة للجميع، وبعد ذلك يصبح السؤال: من الذي سيعيد الأمور إلى نصابها بعد ذلك». وحثت السفارة الأمريكية في بغداد إلى التحلي بالهدوء ودعت الأحزاب العراقية إلى تجنب العنف والعمل سلميا لحل خلافاتها. وأشار حمدي مالك من معهد واشنطن للأبحاث إلى بوادر من الجانبين تدلل على ضبط النفس، لكنه قال إن الصراع يحمل مخاطرة.

وتابع قائلا «أي حرب أهلية بين الجماعات الشيعية سيكون لها تأثير عميق ليس فقط على... شعب العراق، ولكن على المنطقة الأوسع بل وعلى أجزاء أخرى من العالم، لأسباب ليس أقلها الانقطاع المحتمل في إمدادات النفط، إذ أن معظم ثروة العراق النفطية تقع في مناطق يغلب عليها الشيعة في البلاد».

أوان الحكمة في العراق

*افتتاحية صحيفة «الخليج» الاماراتية

يتعين على القيادات السياسية والمجتمعية العراقية في هذه المرحلة بالذات استدعاء رصيد الحكمة؛ لتجاوز التداعيات السلبية للأزمة الجديدة التي تطل برأسها على هذا البلد، ومحاصرتها، ومنع تمددها إلى مربعات العنف والاقتتال الدموي، فهذه اللحظة ليست لحظة الانجراف وراء المواجهة؛ بل هي بالضبط لحظة تغليب الحكمة؛ من أجل المحافظة على مصالح العراق وأمنه واستقراره ومستقبل شعبه.

مما لا شك فيه أن الشلل السياسي الذي يعانيه العراق من جرّاء مرور ١٠ شهور على الانتخابات التشريعية المبكرة من دون أن تتمكن القوى السياسية من الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة، يثير أنواعاً مختلفة من التوترات، وهو شيء طبيعي ومتوقع في ظل صراعات السلطة، وغياب التوافق.

لكن يتعين على القادة والزعماء إظهار حرص شديد بألا يتحول هذا التوتر إلى نوع من أنواع المواجهة بين القوى السياسية وأنصارها، لأن خطوة من هذا النوع، تقود إلى إطلاق العنان للعنف غير المسيطر عليه، بما يحمله من مآسٍ يصعب تجاوزها، وما يخلّفه من ثأرات ونوازع انتقام؛ فصراعات الدم دائماً تكون كُلفتها باهظة، ومكاسبها هزيلة.

وقد برزت، خلال احتجاجات السبت التي أعلن المتظاهرون خلالها اعتصاماً مفتوحاً في مقر البرلمان، مؤشرات مخيفة، يمكن أن تنقل التنافس السياسي السلمي إلى ساحات

> بإمكان القادة العراقيين اعتبار أزمة السبت، المتناسلة عن أزمة الحكم القائمة، فرصة للنجاح، وليس طريقاً للفشل

أخرى لا تجلب إلا الخراب للعملية السياسية، لا بل وتهدد بإطاحة مبادئ التعايش السلمي المتسامح في مجتمع متعدد الأعـراق والديانات والمذاهب والثقافات، مثل المجتمع العراقي.

ولئن كانت هناك اعـتـراضـات لدى بعض القوى السياسية، إزاء خطوة اقتحام المتظاهرين للبرلمان، فإنه لا ينبغي أن يكون رد المعترضين عبر تعبئة أنصارهم للمواجهة والتصدي، لأنه مهما تدثر هذا الرد بادعاءات حماية المؤسسات الحكومية، فإنه في الواقع يعادل الدعوة إلى نشوب حرب أهلية.

وعلى الرغم من أن قوى «الإطار التنسيقي» سارعت إلى التراجع عن البيان الداعي إلى المواجهة، قبل أن يتفاقم الوضع على الأرض، فإن الخطوة تدق ناقوس الخطر بشأن مستقبل الممارسة الديمقراطية، واحتمالات اللجوء إلى الحلول المتطرفة، بدلاً من الحوار في مواجهة التباينات السياسية.

لقد أثارت تطورات يوم السبت في بغداد، مخاوف حقيقية على مستقبل الاستقرار في العراق، وكان من الضروري أن تتصدى قيادات الدولة العراقية لمؤشرات الجنوح باتجاه العنف والمواجهات المفتوحة بين مؤيدي التيارات السياسية؛ لذا اتفقت كلمات الرئيس العراقي برهم صالح، ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي على أهمية الحوار، لمعالجة القضايا الخلافية بين الأطراف.

بإمكان القادة العراقيين في هذه المرحلة اعتبار أزمة السبت، المتناسلة عن أزمة الحكم القائمة، فرصة للنجاح، وليس طريقاً للفشل. فالمطالب الإصلاحية المشروعة، والدعوات المتكررة لمكافحة الفساد، وخلافات الأطراف على تشكيل الحكومة، كلها تمثل بنوداً مهمة على طاولة الحوار،

على أن تكون مصلحة العراق وشعبه، هي الأرضية التي ينطلق منها حوار الفرقاء، وأن تتحلى الأطراف المشاركة بالإرادة والحكمة والـقـدرة الخلاّقة على تقديم التنازلات الضرورية، بما يضمن استقرار ونجاح العملية السياسية.

سردار عزيز:

تسريبات المالكي: ثقافة الظل للسياسة في العراق

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

كشفت التسجيلات الصوتية المسربة لرئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي– وهي تسريبات لا يكفّ عن إنكارها– المستور من المحادثات الخاصة السرية التي تدور في أوساط النخبة الحاكمة في البلاد. ووفق المدوّن العراقي المقيم في الولايات المتحدة الذي نشر التسريبات علي فاضل، فهي لا تفتح نافذة على حدث غير مألوف. ونظرًا إلى ما نعرفه عن السياسة العراقية، ليست هذه التسريبات سوى غيض من فيض، وبإمكاننا التعامل معها على أنها جانب برز حديثًا لظاهرة الظل. وقد وعد علي بأن الآتي أعظم.

للتسريبات عدة جوانب:

المنافسة بين الشيعة، والسياسة المتأثرة بالشخصية، والارتباط بدول أخرى [إيران]، وخطط الانقلاب، وغيرها. لكن ظروف وإطار التسجيلات الصوتية يعكسان أيضًا التحديات التي تواجهها السياسة في العراق. ولفهم ذهنية النخبة الحاكمة في العراق وعالمها الداخلي، لا بدّ من التركيز على هذه المحادثات والاجتماعات، على الرغم من أسلوبها غير الواقعي. فمحتواها يعكس بطرق عدة روحية الدائرة السياسية الداخلية بشكل أفضل من الخطاب العام إلى جانب رغبة الفرد المعني المستترة إنما الحقيقية.

ويوصف أسلوب الاجتماع المذكور في التسريبات بالـ»كعدة» باللهجة العراقية العامية، وهي تعني اجتماع غير رسمي وشبه خاص. وهي بالفعل اجتماعات شائعة للغاية في المجتمع العراقي، ولا سيما في أوساط رجال السياسة. كما أنها تختلف عن السياسة المتداولة

في المجال العام بعدة طرق. فلقاءات السياسيين العراقيين الحصرية ليست اجتماعات خاصة بحد ذاتها. وعلى الرغم من أنها قد تحصل في مكان خاص، على غرار منزل أحد المشاركين، من المحتمل أن يكون من بين المدعوين أفراد من خارج الأسرة كالحراس الشخصيين وأعضاء مقربين من الحزب أو أنصار الفصيل، ومؤيدين وغيرهم. وبالتالي هذه الاجتماعات ليست خاصة لكنها ليست عامة بالكامل، بل يمكن وصفها على أنها مساحات مختلطة للأداء السياسي يجتمع فيها رجال السياسة والمقربون منهم لممارسة فن القول والفعل (السلطة).

وقد يتراوح الغرض من هذه اللقاءات وصيغتها بين التخطيط (أو التآمر) في مجال السياسة والعمل والترفيه. لكن سمتها الرئيسية تبقى نفسها، أي أن الهدف الرئيسي للاجتماع هو إرضاء غرور الشخص الذي يكون محورها (عادةً ما يكون رجلاً). فطريقة توجّه الحاضرين إليه وتحدثهم معه، المغلفة بالإعجاب والثناء، تزيد من أهمية هذه الشخصية وتعكس رغبتها في معاملتها بهذه الطريقة. وتحمي هذه الفقاعة الاجتماعية المصنّعة أيضًا القادة السياسيين من المساءلة والانتقاد، بحيث تظهرهم بمظهر الحكام وليس موظفين في القطاع العام. ولهذه الصورة جذور راسخة تصون التقليد القديم بتملّك منصب قيادي وليس العمل في خدمته.

وفي إطار هذه البيئة المصنّعة، تختلف النقاشات الدائرة عن الخطابات السياسية الرسمية والمدروسة. وتبقى الطبيعة الانعزالية والمقيدة للخطاب السياسي (الفارغ) المعدّ للاستهلاك العام أحد أسباب الصراحة التي تطغى على محادثات المجالس الصغيرة. وبالطبع لا يمكن لأي شخصية سياسية التحدث بصراحة مع الشعب. لكن استياء غالبية الشعب من السياسيين، ولا سيما خلال العقد الماضي، صعّب عليهم للغاية الاستمتاع بالمشاركة في أي نشاط عام. ويمكن النظر إلى العلاقات الإنسانية بين المشاركين في «الكعدة» على أنها نوع من أنواع «التشكيل» ألا وهو «شبكات ديناميكية من الأشخاص المرتبطين ببعضهم عبر تبعيات متبادلة في الزمان والمكان» أو كما عرّفه نوربرت إيلايس الذي اخترع العبارة «إنه بنية من الأفراد المتآلفين والمرتبطين ببعضهم، إنه شبكة من التبعيات التي يشكلها الأفراد».

> **تسلط التسريبات الضوء على الهشاشة المتأصلة للسياسيين العراقيين**

وناهيك عن أن هذه الشخصيات السياسية تشكل جزءًا من ترسيخ تقليد السلطة في المنطقة، إلا أن أحد أسباب انخراطها في أنشطة مماثلة هو أنها شخصيات عادية. فمعظم الشخصيات السياسية العراقية لا تملك الخبرة أو المعرفة أو الثقة السياسية. وداخل المشهد السياسي العراقي، قد تعكس عبارة «سياسيو الصدفة» الواقع السائد بأفضل صورة.

فعلى سبيل المثال، وكما ذكر زلماي خليل زاد السفير الأمريكي السابق إلى العراق، «لم يكن نوري المالكي معروفًا في الساحة السياسية العراقية إلى أن «دخل في صباح أحد الأيام جيف بيلز إلى مكتبه حاملاً مجموعة من السير المهنية وسأله «ما رأيك بنوري المالكي»؟

بعد ذلك، قاما بترتيب اجتماع في مجلس النواب وحرصا على تولي المالكي السلطة. بعبارة أخرى، لم يكن المالكي شخصية معروفة أو مؤثرة بأي شكل من الأشكال، لكنه أصبح خيارًا ممكنًا عندما كانت إيران

والولايات المتحدة تبحثان عن شخصية وسطية، وهي لعبة غالبًا ما كانت نتائجها عكسية.

وتسلّط طبيعة هذه الاجتماعات والمحادثات الضوء على هشاشة السياسيين العراقيين المتأصلة، التي تدفع بهم إلى السعي إلى ترسيخ سلطتهم من خلال قمع أي انتقادات أو آراء معاكسة، وإقامة حواجز بينهم وبين الشعب. فعالمهم يتّسم بالاقتتال الداخلي؛ كما يحصل بين المالكي ومقتدى الصدر. وفي هذا العالم، تتحول نظريات المؤامرة إلى مبررات لرؤى عالمية راسخة، وتتلخص خصائص الخطاب السياسي بالهشاشة والتفاعلية والنرجسية.

وتُعتبر أساليب تجلي هذه الحاجات غير واقعية بعدة طرق. فالحفاظ على دائرة قادرة على المساعدة في تلبية هذه الحاجات يقوم على تدفق المال وتوزيعه بشكل جماعي. ويمكن رصد ذلك في محادثات المالكي في التسجيلات المسربة حيث يطلب الضيوف الدعم المالي لتشكيل جماعات مسلحة في كل محافظة من محافظات العراق.

وتكشف هذه الاعترافات أيضًا عدم رغبة النخب الحالية بالتخلي عن السلطة للأخرين، فتطوقها للسلطة هو السبب الرئيسي لاعتمادها على صلة القرابة وشبكات الأقارب والعشائر– التي تجمعها المحاباة الناتجة عن ترسيخ السلطة، وجميعها مرتبطة ببعضها البعض بنفس رباط المحسوبية التي يتم ترسيخها بهدف تعزيز السلطة. وتجسد مقولة المالكي الشهيرة «لن نتخلى عن السلطة» هذه الفكرة، ففي أثناء تجمع محدود في عام ٢٠١٣، هتف أحد الأشخاص للمالكي وقال لن نتخلى لهم عن السلطة، الآن جاء المالكي ليدلي بتصريحه الشهير قائلاً، «هل هناك من يستطيع أن يأخذها [السلطة] منا حتى نعطيها له؟ «، وهو شعور قد تم اختزاله وإحيائه في الوعي السياسي الجماعي للعراقيين.

فالانتقال إلى سياسة القرابة شائع في العراق ويترك آثارًا سلبية على مستقبل البلاد الديمقراطي.

ويبدو أن كافة هذه السمات والرغبات تتماشى مع الاتجاه السائد حاليًا لعصر الرجال الأقوياء المعادين للديمقراطية.

وفي إطار المشهد العام، يمكن للتسجيلات المسربة شرح سبب هيمنة سياسة السلالة على المؤسسات الحكومية الرئيسية في العراق. فهذه المؤسسات الحصرية تعيق مسار التطور، حيث أن اجتماعات الدائرة الصغيرة هي مؤسسة تخدم وتحمي شخصية محددة بدلاً من البلاد ومصالحها.

> **تقدم التسريبات نظرة ثاقبة على السياسات القائمة في العراق**

ومن المهم أن يفهم العراقيون والمراقبون الخارجيون على السواء طبيعة هذه الدوائر وتأثيرها على القرارات السياسية، بما أنه لا بدّ من تبديد هذا النفوذ لإصلاح السياسة في العراق.

وعمومًا، تُعتبر هذه الاجتماعات دليلاً على أن الثقافة والتقاليد قد تبقى عائقًا أمام الحداثة بكافة أشكالها.

*سردار عزيز هو كبير المستشارين في البرلمان الكردي وباحث وكاتب. وتشمل مجالات اهتمامه العلاقات المدنية – العسكرية والسياسة الإقليمية في الشرق الأوسط ونظم الحكم. كما انه حاصل على شهادة الدكتوراه في الشؤون الحكومية من كلية جامعة كورك.

جمعة جيجك:

الشارع الكردي والشارع التركي وتوسع حزب الشعوب الديمقراطي

هناك في الوقت الراهن نوعان مختلفان من الجماهير العلائقية في تركيا غير متجانسين داخلهما، بحدود متغيرة، ومتشابكة في أوقات وأماكن معينة.

احتياجات هذين الجمهورين، والتي يمكن أن نرمز إليها بالشارع الكردي والشارع التركي، مختلفة. في إطار القضية الكردية والصراع الكردي، فإن الحاجة الأساسية للشارع التركي هي القضاء على القلق من الانفصال وفقدان الأرض.

تظهر الدراسات في حل النزاعات وبناء السلام أن حالات الصراع الإقليمي القائمة على الهوية يصعب حلها. علاوة على ذلك، فإنها توضح أنه في الحالات التي توجد فيها دولة متشابهة في البلد المجاور وتشارك الجهات الفاعلة الدولية بنشاط، يزداد الفصل وفقدان الأراضي في المجموعة

المهيمنة ويصبح الحل أكثر صعوبة. نرى أن هناك بعدين في الصراع الكردي التركي.

بنى إخوة كرد تركيا إداراتهم الإقليمية على شكل اتحاد وحكم ذاتي بحكم الأمر الواقع في أوطانهم التاريخية في العراق وسوريا. في كلا المجالين، تشارك القوى العالمية والإقليمية مثل الولايات المتحدة وروسيا.

من ناحية أخرى، حماية كرامة الشارع الكردي في وجه الأنظمة العنيفة التي تركت الحاجات الأساسية وراءها لما يقرب من قرنين من الزمان.

إدارة المساحة الخاصة بك، حياتك؛ نقل الهوية الكردية إلى أجيال جديدة. مشاركة المواد على المستوى المحلي والمركزي والموارد الرمزية والمشاركة في الإدارة.

تعتمد استجابة مبادرة تركيا على قدرة السياسة الكردية السائدة على الاستجابة للاحتياجات المختلفة للشارعين الكردي والتركي في نفس الوقت.

يمكن القول إن السياسة الكردية السائدة التي يمثلها حزب الشعوب الديمقراطي تواجه اليوم أربعة تحديات رئيسة في هذا الصدد.

التحدي الأول هو قضية العنف.

عندما نتذكر أن القصة التأسيسية لحزب الشعوب الديمقراطي، والتي وجدت طريقها في الشارعين الكردي والتركي، هي في الأساس سياسة سلام وتكامل، فإن مبادرة تركيا تعتمد بشكل أساسي على بناء حل سلمي للقضية الكردية.

في هذا الصدد، يهدف حزب الشعوب الديمقراطي إلى إنهاء الصراع الكردي.

وهنا هل يمكن أن يكون الحل «لقضية العنف» التي تشمل أبعادًا مثل نزع سلاح حزب العمال الكردستاني وإعادة هيكلة القطاع الأمني الذي يتألف من جهات فاعلة ومؤسسات مثل الجيش والشرطة وحراس القرى؟ تمت مناقشته أكثر.

ومع ذلك، فإن القضية الرئيسة هي فتح صفحة جديدة تترك العنف وراءها. هل يمكن أن يتجاوز حزب الشعوب الديمقراطي كونه جهة فاعلة مثل الوسيط والميسر ومزود الاتصال بين الدولة/ الحكومة وحزب العمال الكردستاني ومنظمة المجتمع الكردستاني؟

هل سيكون قادرًا على الوقوف أمام المجتمع بمطالبة حل المشكلة ووضعه في دور الفاعل الرئيسي وعنوان الحل؟

وغني عن القول إن مهمة حزب الشعوب الديمقراطي ليست مهمة سهلة. لأنه، في عملية حل ٢٠١٣-٢٠١٥، والتي كانت آخر عملية اتصال وحوار، ذكر حزب العمال الكردستاني ومنظمة المجتمع الكردستاني أنه العنوان الوحيد بشأن هذه القضية.

> **حالات الصراع الإقليمي القائمة على الهوية يصعب حلها**

من ناحية أخرى، يشير مسؤولو حزب الشعوب الديمقراطي، بمن فيهم دميرطاش، إلى أوجلان باعتباره العنوان في هذا الصدد.

يمكن أن يلعب أوجلان دورًا إيجابيًا وأن يقدم الدعم لحزب العمال الكردستاني لنزع سلاحه.

ومع ذلك، تتطلب مبادرة تركيا أن يتم وضع الشعوب الديمقراطي على أنه عنوان الحل الرئيسي وأخذ زمام المبادرة.

تُظهر التجارب العالمية أن قضية العنف في عمليات السلام هي من أصعب المواضيع التي يجب حلها.

تطلبت معظم الحالات سنوات من التحول والتكامل.

في واقع الأمر، تُظهر تجربة تركيا الخاصة أن هذه المسألة ليست سهلة. إلى الحد الذي يمكن أن يمنح فيه الشعوب الديمقراطي الأمل والثقة للمجتمع بأنه قادر على حل مثل هذه المشكلة الخطيرة، يمكن لمبادرة تركيا أن تجد استجابة إلى الحد الذي تضع فيه حلولاً ملموسة وقابلة للتطبيق.

أعتقد أن التحدي الثاني الأكبر في بناء ذاتية سياسية

مفعمة بالأمل ومطمئنة هو برنامج سياسي واضح ومستقر لحل القضية الكردية.

لأنه يمكن القول إن هناك أزمة في السياسة الكردية السائدة يمثلها حزب الشعوب الديمقراطي اليوم.

في هذا الصدد، فإن حزب الشعوب الديمقراطي في وضع يسمح له بتلبية احتياجات لا الشارع الكردي ولا الشارع التركي.

منذ عام ١٩٩٩، عندما تحدثنا عن السلام والحل في القضية الكردية، طورت السياسة الكردية السائدة نماذج وبرامج مختلفة للحل السياسي مثل «الجمهورية الديمقراطية» و«الحكم الذاتي الديمقراطي» و«الديمقراطية المحلية».

قدمت كل هذه البرامج السياسية أطرًا ذات نهاية مفتوحة وأدت إلى تفسيرات مختلفة.

على سبيل المثال، يمكن تفسير الاستقلال الديمقراطي بطرق مختلفة، من اللامركزية القائمة على توسيع سلطات البلديات على مستوى المحافظات، إلى اللامركزية الإقليمية على أساس ٢٠-٢٥ منطقة، أو إقليم كردستان موحد يتمتع بالحكم الذاتي.

على الرغم من أن السياسة الكردية السائدة تجادل بأن هذه البرامج السياسية هي استمرار لبعضها البعض، إلا أن هناك اختلافات جذرية بين هذه الأطر.

على سبيل المثال، في حين لم يكن هناك طلب للهيكل الإداري السياسي في أطروحة الجمهورية الديمقراطية، طالبت أطروحة الحكم الذاتي الديمقراطي أساسًا بتقاسم السلطة بين المركز والمحلية/ المناطق وتضمنت إعادة إنشاء الهيكل الإداري السياسي في تركيا.

أدت الخطابات السياسية المختلفة في العقدين الماضيين إلى حدوث ارتباك لا يمكن إنكاره داخل قاعدة حزب الشعوب الديمقراطي.

ستظهر دراسة ميدانية داخل قاعدة حزب الشعوب الديمقراطي اليوم أن هناك ارتباكًا كبيرًا وتفسيرات مختلفة/ متضاربة فيما يتعلق بالخطابات السياسية للحزب وما يقترحه لحل القضية الكردية.

على الرغم من أن هذه الخطابات السياسية المفتوحة التي تسمح بتفسيرات مختلفة لها وظيفة نسبية مثل «الحفاظ على الحوار» و «فتح مساحة للتفاوض» في عمليات الحل، إلا أنها تتسبب في فقدان الأفق السياسي وتسريح الجماهير، خاصة في الأوقات الصعبة عندما تنتهي عمليات التفاوض.

من ناحية أخرى، تغذي هذه البرامج السياسية غير المستقرة أيضًا القلق على البقاء وانعدام الأمن في الدولة التركية وشوارعها. وخلافًا للتوقعات، فإنها تعزز النظرة إلى الدولة التركية و «الفاعل غير الموثوق» في السياسة الكردية التي تهيمن على شوارعها. باختصار، إنها تغذي التصور القائل «إنهم يقولون إنها لغتهم الأم، لكن مشكلتهم تكمن في إقامة كردستان» وتزيد من خوفه.

> **السياسة الكردية السائدة التي يمثلها حزب الشعوب الديمقراطي تواجه اليوم أربعة تحديات**

خاصة مع نهاية عمليات التفاوض، تسبب «الخطاب الراديكالي» في السياسة الكردية السائدة في تعزيز التصور السلبي حول هذه القضية.

على سبيل المثال، في عملية أوسلو ٢٠٠٨-٢٠١١، تمت المطالبة بـ «الحكم الذاتي الديمقراطي»، الذي يقترح نوعًا من اللامركزية الإقليمية على أساس ٢٠-٢٥ منطقة، بينما أعلن مؤتمر المجتمع الديمقراطي في النهاية «كردستان تتمتع بالحكم الذاتي» ودعا الفاعلين الدوليين للاعتراف بهذا الحكم الذاتي. مرة أخرى، بينما تم التفاوض على «الديمقراطية المحلية» بدلاً من «الحكم الذاتي الديمقراطي» الناجم عن «الحساسيات» في عملية حل ٢٠١٣-٢٠١٥، امتدت النزاعات إلى مراكز المدن مع نهاية العملية وخطابات بناء «حكم ذاتي» كردستان «ظهرت في المقدمة.

في هذه المرحلة، يتمثل التحدي الثالث في قدرة حزب الشعوب الديمقراطي على قراءة عقلانية الشارع الكردي. كان الشارع الكردي يستثمر في سياسات السلام لفترة طويلة.

إنه يعرف من تجربته الخاصة ومن تجربة إخوته في العراق وسوريا أن المسارات خارج السياسة الديمقراطية هي طرق مسدودة ومكلفة.

السياسة الثانية: التي يستثمر فيها الشارع الكردي هي سياسة الاندماج. الكرد من تركيا، يبنون مستقبلهم في هذا البلد. هناك اتفاق عام حول هذا الموضوع في الشارع الكردي.

لأنه على الرغم من وجود الحركات والأحزاب السياسية الكردية الداعية لسياسة الانفصال منذ فترة طويلة، فإن حدود الدعم الذي يقدمه الشارع الكردي لهذه الأحزاب واضحة.

من ناحية أخرى، يريد الكرد العيش كمجموعة، في سلام مع لغتهم وثقافتهم وهويتهم وجغرافيتهم، دون استيعاب للتركية وبشرف وكرامة.

في واقع الأمر، كان الكرد يستثمرون في سياسة الاندماج هذه، والتي لها جانبان منذ إنشاء حزب العمل الشعبي.

اليوم، ما يقرب من نصف الكرد منخرطون بالفعل في السياسة داخل الأحزاب المركزية الرئيسة ويدعمون هذه الهياكل.

حزب الشعوب الديمقراطي هو عنوان الاستثمار الاستراتيجي للكرد، الذين يتم حشدهم حول القضية الكردية، من أجل السلام والاندماج.

على الرغم من كل الحصار والأزمات الداخلية، فإن الحفاظ على قاعدته الاجتماعية لحزب الشعوب الديمقراطي يدور أكثر حول عقلانية الشارع الكردي وليس الأداء السياسي للحزب.

في هذه المرحلة، تعتمد الاستجابة لنداء مبادرة تركيا على قدرة حزب الشعوب الديمقراطي على تحويل عقلانية الشارع الكردي إلى برنامج سياسي واضح ومستقر وتمثيله بشكل فعال.

أخيرًا، يعتمد بناء حزب الشعوب الديمقراطي للذاتية السياسية التي تمنح الأمل والثقة على بناء فضاء سياسي بديل بالإضافة إلى خطابها السياسي وتمثيلها، وتقديم أمثلة جيدة في هذا الصدد.

يمكن القول إن حزب الشعوب الديمقراطي يواجه تحديًا خطيرًا في هذا الصدد أيضًا. لأنه، مثل معظم حركات المعارضة السياسية في البلدان التي تحكمها أنظمة استبدادية وشموليّة، لا يحمل حزب الشعوب الديمقراطي خصائص النظام السياسي الذي يحارب معه فحسب، بل يعيد إنتاجها أيضًا.

> **حزب الشعوب الديمقراطي هو عنوان الاستثمار الاستراتيجي للكرد**

القيم والأهداف مثل المكانة والتبعية واللامركزية والتعددية والتوازن والسيطرة والمشاركة والجماعية والمؤسساتية وتخصيص الموارد والمساواة والعدالة وإقامة علاقات نقدية مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية مبنية بما يتجاوز الخطاب في الحياة اليومية، المجال الاجتماعي والهياكل المؤسسية: يمكن لمبادرة تركيا أن تجد استجابة بقدر ما تستطيع.

باختصار، فإن قدرة الشعوب الديمقراطي وقدرته على بناء مساحة سياسية بديلة ستحدد أيضًا حدود مبادرة تركيا.

في هذا الصدد، هناك مجال واحد يضع فيه حزب الشعوب الديمقراطي نموذجًا للمجتمع والسياسة التركي ويعمل كمصدر للتحول والمرجعية: النوع الاجتماعي.

يحتوي المثال الذي أنشأته الحركة النسائية الكردية، وهي أحد المكونات الرئيسة لحزب الشعوب الديمقراطي، على دروس إرشادية حول مبادرة تركيا.

*احوال تركية

ما هي الأسباب الحقيقة وراء ما يحدث في شرناق

استمر قطع الأشجار في شرناق منذ ما يقرب من عامين. على الرغم من رد الفعل المكثف للمنظمات البيئية والسكان المحليين، تم تحميل آلاف الأشجار على شاحنات بعد قطعها في المنطقة المحرومة من الغابات في جميع أنحاء تركيا.

تحدث كل من عضو لجنة البيئة والعمران بنقابة المحامين شرناق فضيل تاي، ونائب شرناق في حزب الشعوب الديمقراطي، حسين كاتشماز، وعضو نقابة عمال الصحة والخدمة الاجتماعية مراد أوزبي، مدير شرناق، إلى صحيفة يشيل.

تعد مناطق الغابات في تركيا، حيث تغطي الغابات ٢٩٫٤ في المائة من مساحتها؛ الحرائق والطاقة والسياحة والأسباب الأمنية تتقلص أكثر فأكثر، وتختفي بسبب التخصيصات المخصصة لهذه الأغراض. في العام الماضي، تم حرق ١٤٠ ألف هكتار من الأراضي في ١٥ يومًا. خلال العام الجاري تم تدمير مساحة ١٧٠٠

كلم ٢ تدميرا كاملا.

من ناحية أخرى، برزت الزيادة في إنتاج الأخشاب بالتوازي مع زيادة تكاليف الغاز الطبيعي والفحم كتهديد رئيسي آخر للغابات. فقط في فترة الخمس سنوات بين ٢٠١٧-٢٠٢١، كانت هناك زيادة بنسبة ٧٨/٧ في المائة في إنتاج الأخشاب الصناعية، و٢٥/٩ في المائة في إنتاج الحطب و٢٥/٩ في المائة في إجمالي إنتاج الأخشاب.

مرة أخرى، وفقًا للتقرير، يُذكر أن مساحة الغابات المكتسبة من خلال التشجير في العشرين عامًا الماضية تشكل ٠/٦ في المائة فقط من جميع الغابات (١٤٤ ألف هكتار). في الجزء ذي الصلة من التقرير، ورد أن «المساحة المأخوذة من الغابات بـ ٢/ ب في نفس الفترة هي ١٧٨ ألف هكتار (٠/٧ في المائة)، ومقدار تخصيص الغابات للأغراض غير الحرجية هو ٤٨٤ ألف هكتار (٢/٢ في المائة)».

يعتبر شرق وجنوب شرق الأناضول من بين المناطق الفقيرة بالغابات في البلاد. وفقًا لخريطة توزيع الغابات للمديرية العامة للغابات، فإن أربعة من المقاطعات الخمسة التي بها أقل عدد من الغابات هي من هاتين المنطقتين. من بين المدن التي تتركز فيها مناطق الغابات، ديرسم وهكاري وشرناق وبيتليس وسيرت. ومع ذلك، فإن الغابات هنا هي ضحايا الحرائق والتعدين واستثمارات الطاقة، تمامًا مثل الغابات في أجزاء أخرى من البلاد. سبب آخر لتدمير الغابات في المنطقة هو الأمن.

ما مدى دقة المنطق الأمني؟

من المعروف أن الأشجار تقطع من حين لآخر في مدن المنطقة لأسباب أمنية. لهذا السبب، شرناق هي المدينة التي يتركز فيها السكان. منذ حوالي عامين، تم قطع الأشجار دون انقطاع في جبال جودي وجابر بالمدينة. وقد بدأت الأقسام لأسباب أمنية وقد وصلت الآن إلى مئات الهكتارات. يُزعم أن الأمن، «التبرير» الظاهر هو الهدف الرئيسي هو إضعاف المساحة الخضراء في المنطقة من جودة الغابات وتحويلها إلى حقل للفحم والمناجم الأخرى. في صيف العام الماضي، اندلعت حرائق غابات في خمسة أماكن مختلفة في شرناق، وتضررت العديد من المساحات الخضراء نتيجة الحرائق.

وفقًا لبيانات نقابة المحامين شرناق، فإن المنطقة التي تم فيها القطع تقابل ٧ بالمائة من مناطق الغابات في المدينة. في كل يوم تقريبًا، يتم مشاركة مقاطع فيديو لعشرات الشاحنات التي تنقل الأخشاب من المدينة إلى المحافظات المجاورة على وسائل التواصل الاجتماعي. ويُسجل أن المجزرة تمت على يد حراس القرية في المنطقة ووزعت على العديد من المدن من أورفة إلى العثمانية.

يعبر سكان المدينة والمنظمات غير الحكومية في المدينة باستمرار عن اعتراضهم على المجموعات المستمرة. الكفاح القانوني والسياسي لوقف المذابح مستمر. ومع ذلك، فإن المؤسسات ذات الصلة صامتة.

لماذا يتم إجراء التخفيضات؟

وجاء في التصريحات الصادرة عن مصادر رسمية أن التخفيضات تمت لأسباب تتعلق بالسلامة. ومع ذلك، فإن قطع الأشجار التي تقترب من عامين تنتشر إلى مناطق أوسع مع مرور كل يوم. وفقًا لنائب شرناق من حزب الشعوب الديمقراطي حسين كاتشماز، على الرغم من طرح سبب الأمن، فإن القضية الرئيسة هي الإيجار.

قال حسين كاتشماز: «من قبل، كانت النيران تُشعل عمداً. كان هناك تطبيق جديد منذ عام ٢٠١٨. في الآونة الأخيرة، بدأت التخفيضات لأسباب أمنية مثل حصن أو مركز شرطة أو طريق، لكنها تستمر بشكل كبير. على الرغم من أن السبب هو الأمن، إلا أن المجازر ترتكب

أيضًا في أماكن لا يوجد فيها مثل هذا العمل. شخص ما يحصل على إيجارات ضخمة «.

وأضاف حسين كاتشماز: «الشيء الذي سمح باستمرار المجزرة وإزالة الغابات هو المأزق في المشكلة الكردية، على الرغم من أنه يبدو على الورق أن مديرية الغابات الإقليمية قد أعطت الإذن، عندما نسأل، تعلن الجهات المعنية أن الجيش اتخذ قرارًا. في الواقع، هناك ادعاء بأن حراس القرى يجرون التخفيضات أكثر. وعليه، تم تدمير مساحات الغابات على المسار الذي حدده حراس القرى. هناك إجماع على أن هناك مصلحة كبيرة «.

يتطرق المحامي فضيل تاي، عضو لجنة البيئة والعمران في نقابة المحامين بشرناق، أيضًا إلى علاقة الاهتمام ويضيف أن التخفيضات خارجة عن السيطرة وأن الأشجار تعتبر بمثابة جوائز:

«في الفترة الأولى، قالوا إنهم سيقطعون مساحة من دونم واحد لأسباب تتعلق بالسلامة، ولكن يتم إجراء التخفيضات الآن في مئات من الدونمات. نحن نتفهم مخاوف السلامة، لكن الأمور خارجة عن السيطرة الآن ويتم قطع الأشجار كجوائز تذكارية. هناك دافع ربح هنا. كان من الممكن أن يكون محدودًا إذا كانت النوايا الحسنة أو تم القيام به على أساس أنهم قالوا بالفعل. من ناحية، يستمر قطع الأشجار، ومن ناحية أخرى، يتم إنشاء الأرض لأعمال استخراج الفحم».

مراد أوزبي، مدير نقابة عمال الصحة والخدمات الاجتماعية بشرناق، يعزو هذا التدمير للبيئة إلى سياسات الحرب ويعتقد أنه يجب إنشاء مجتمع غير صحي ويقول: «التدمير المفرط للحياة البيئية يجلب معه نظامًا استعماريًا. السعي إلى القضاء على الرفاه الصحي للمجتمعات الاستعمارية. مرة أخرى، فإن تدمير الحياة البيئية، وهو أحد أهم العوامل المحددة للرفاهية الصحية، يجلب معه مشاكل الصحة العامة. إنه ادعاء تردد في جميع أنحاء المنطقة أن المذبحة تمت من قبل حراس القرية في المنطقة. ينعكس في الصور أن الأخشاب تنقل كل يوم بواسطة عشرات الشاحنات من المدينة إلى أسواق الأخشاب في المدن المجاورة. يذكر أن أورفة هي أحد مراكز تسويق الأشجار. مرة أخرى، تعد شبكات التواصل الاجتماعي مجالاً آخر تتم تجربته في عملية بيع الأشجار المقطوعة. ادعاء آخر هو أن الاستعدادات لاستخراج الفحم تتم في مناطق تم تطهيرها من الغابات.»

> **البيئة أصبحت قاحلة نتيجة قطع الغابات وهذا يخلق تأثيرا سلبيا**

وفي حديثه عن حروب الطاقة، قال المحامي تاي: «مع استمرار التخفيضات، تفقد المناطق هناك جودة غاباتها وتبدأ عملية إعادة الإعمار. ترتبط هذه العملية بحروب الطاقة المستمرة. يصدرون تراخيص في نفس المناطق ويستخرجون الفحم. يقال إن مجموعة جينر مهتمة «.

يذكر تاي أن العطاء قد تم إعداده بشكل خاص وأنه يتم قطع ١٥ شاحنة من الأشجار في المتوسط كل يوم: «المسوقون هم الحراس. يباع بـ ١١٥٠ ليرة تركية للطن. يتم نقله إلى جميع مقاطعات المنطقة وحتى إلى أورفة. وفقًا للمعلومات التي تلقيناها، يتم طرح مناقصة خاصة لقطع الأشجار. تم تقديم هذه المناقصة من قبل

محافظ شرناق ومديرية غابات مقاطعة شرناق. يتم تقديم العطاء فقط للأشخاص المعروفين والمعروفين بقطع الأشجار هذا من قبل. إذا تم قطع ١٠ أطنان من الأشجار يوميًا في الماضي، فسيتم الآن قطع ١٠٠ طن من الأشجار. كل يوم، يغادر الطريق ما معدله ١٥ شاحنة محملة بالأخشاب «.

تبلغ قدرة الحمولة لكل من هذه الشاحنات حوالي ١٠-١٢ طنًا.

تتوسع المنطقة التي تتم فيها عمليات القطع يومًا بعد يوم. أبلغت نقابة المحامين بشرناق أن ٧ في المائة من المناطق الحرجية في المدينة قد دمرت في غضون عامين. لا يمكن الحديث عن بيانات واضحة عن الدمار في المناطق التي تمت فيها التخفيضات. لأنه لا يـزال دخـول هذه المناطق ممنوعا.

ويلفت الانتباه إلى هذه المحظورات، يقول المحامي تاي إنهم تلقوا معلومات من القرويين في المنطقة لهذا السبب: «لا يسمح لنا بدخول الميدان لأسباب أمنية. عادة ما نحصل على معلومات من القرويين في المنطقة. لقد وعدونا بأنهم سيشاركون صور الأقمار الصناعية، نحن في انتظارهم «.

مضيفًا أن موطن العديد من الحيوانات قد استُنفد بسبب تدمير مناطق الغابات، ويشعر تاي بالقلق من تعرض حياة الإنسان أيضًا للخطر: «مئات الحيوانات البرية مثل الغزلان والماعز تتضرر. يبلغ عمر الأشجار التي يتم قطعها ٢٠٠ عام بشكل عام وهناك أشجار بلوط وزيتون وأشجار مستوطنة أخرى فيما بينها. تتضرر الطبيعة ككل. هذا الوضع يؤثر على النظام البيئي إلى حد كبير. إنها تدمر حياتك. كما يؤثر قطع الأشجار على المناخ المحلي في المنطقة. درجة حرارة هذه المنطقة حوالي ٤٥-٥٠ درجة. إذا استمرت هذه الوحشية، ستكون المنطقة غير صالحة للسكن للبشر أيضًا «.

من ناحية أخرى، يرسم أوزبي صورة أكثر تشاؤماً فيما يتعلق بالعواقب المحتملة للدمار. يقول إن التوازن المناخي قد تدهور: «تعد إزالة الغابات وتغير الغطاء النباتي أحد الأسباب الرئيسة لأزمة المناخ. ستؤدي البرودة الشديدة والحرارة التي تحدث مع الأضرار التي لحقت بالغابات إلى تعطيل التوازن المناخي. وفي الـوقـت نفسه، فإن الـمـوائـل الطبيعية للعديد مـن أنـواع النباتات والحيوانات الـتـي تعيش وفقًا للتربة والمناخ في المنطقة مهددة «.

> **تقدمت نقابة محامي شرناق بطلب إلى منظمات لاتخاذ إجراءات ضد التدمير البيئي**

يقول أوزبـي إن البيئة أصبحت قاحلة نتيجة قطع الغابات وهذا يخلق تأثيرًا سلبيًا على استدامة الأنواع الحية: «إن استنفاد البيئة يهدد أيضًا الحياة المستدامة للكائنات الحية الأخرى غير البشر. هناك دورة في الطبيعة، تعطل هذه الدورة بتدخل بشري، وتجعل الطبيعة مريضة، وتعطل التوازن بين المجتمع والطبيعة، وتزيل الحياة الطبيعية».

تقدمت نقابة المحامين شرناق بطلب إلى منظمات مثل غرينبيس، ومؤسسة الحفاظ على الحياة البرية ومؤسسة حماية وتعزيز القيم البيئية والثقافية لاتخاذ إجراءات ضد التدمير البيئي. في رد مكتوب قبل أسبوع، قالت غرينبيس: «الأمر للأسف خارج مجال خبرتنا».

يقول المحامي تاي إنه بعد هذا البيان المثير للجدل، أرسلت منظمة غرينبيس بريدًا إلكترونيًا آخر إلى نقابة المحامين وذكرت أنه قد أسيء فهمها.

كان رد فعلها على صمت الرأي العام تجاه الشرائح المستمرة كالتالي: «الطبيعة ليس لها أيديولوجية. مثلما تؤثر الحرائق في هاتاي وموغلا على الجميع، كذلك تؤثر على الناس هنا.»

كما يشكو كاتشماز من حزب الشعوب الديمقراطي من هذا الوضع: «بالطبع، هناك مؤسسات تدعم النضال المشترك وتعطيه الأولوية، لكن معظمها يفضل التزام الصمت.

يعتقدون أن قطع الأشجار يتم بالفعل مع مخاوف تتعلق بالسلامة. ويكشف موقف مؤسسة تيما وغرينبيس وجمعية مكافحة التصحر عن هذا الوضع بالضبط «.

تم إغلاق جمعية جودي، وهي المنظمة غير الحكومية الوحيدة في المدينة التي تناضل من أجل البيئة، بالمرسوم الذي تم نشره في عام ٢٠١٧. حاليًا، تستعد المؤسسات في المدينة للإعلان عن إنشاء منصة البيئة الحضرية. تأسست لجنة البيئة والحضر في نقابة المحامين بشرناق منذ عامين وهي تبذل أكبر قدر من النضال منذ إنشائها لوقف إزالة الغابات.

اللجنة، التي أعدت تقريرين حول هذا الموضوع، تقوم أيضا بالإجراءات القانونية. يقول المحامي تاي، المتحدث باسم اللجنة، ما يلي حول العملية القانونية: «بصفتنا نقابة المحامين في شرناق، نحن نقاتل بشكل قانوني منذ اليوم الذي أنشأنا فيه لجنة البيئة والحضر. لقد أجرينا دراسات إعدادية تصف الدمار عدة مرات. لقد قدمنا شكوى جنائية منذ أسبوعين. نواجه صعوبات في الحصول على المعلومات من المؤسسات المعتمدة. طلبنا معلومات من مكتب المحافظ، لكننا لم نتمكن من الحصول عليها. في وقت لاحق، قالوا إن التخفيضات تمت بطريقة العطاء. ذكرنا أن قطع الأشجار هذا غير قانوني ولن يتم قبوله. تم رفض اتهامنا.

بعد رفض الشكوى الجنائية التي قدمناها، قدمنا استئنافًا إلى محكمة جنايات شرناق. لكن استئنافنا قوبل بالرفض أيضًا. قمنا بإعداد تقرير شامل عن هذا وأبلغنا الجمهور. الآن قمنا بإعداد تقرير جديد. هذه المرة، قدمنا شكوى إلى مؤسسة أمين المظالم. على الرغم من أن المؤسسة ليس لديها قرار ملزم، إلا أنها تتخذ قرارات استشارية.»

> **سبعة بالمائة من المناطق الحرجة في شرناق دمرت في الأشهر السبعة الماضية**

وأضاف: «هناك صراع سياسي وكذلك مبادرات قانونية لوقف المذبحة. غالبًا ما يطرح نواب حزب الشعوب الديمقراطي القضية على جدول أعمال البرلمان.»

وقال كاتشماز بخصوص الصراع السياسي المستمر: «طرحناه في البرلمان أكثر من عشرين مرة، لكننا لم نحصل على جواب. فقط بعد أن أدلى ببيان صحفي حول جبل جودي، نشر حاكم شرناق بيانًا صادراً عن مديرية غابات شانلي أورفا الإقليمية. ومع ذلك، فإن أهل شرناق غير راضين. يمكن للوفد فحص الدمار هناك. لكن مخاوف الجمهور لا تؤخذ في الاعتبار «.

جاء في التقرير الثاني لنقابة المحامين شرناق، الذي نُشر في يوليو، أن سبعة بالمائة من المناطق الحرجية في شرناق دمرت في الأشهر السبعة الماضية:

فيما يلي بعض المعلومات الواردة في التقرير الذي أعدته هيئة البيئة والحضر:

«وفقًا لقرارات لجنة البيئة والعمران التابعة لنقابة المحامين في شرناق:

في العام الماضي، استمرت عمليات قطع الغابات المكثفة.

يتم قطع أشجار الغابات بشكل رئيسي في الأماكن المرتفعة في الجزء الأوسط من مقاطعة شرناق وفي المناطق الجبلية بين شرناق وسيرت.

تم قطع الغابات جزئيًا بين إديل ومديات.

تتم عملية المناقصة بشكل غير قانوني من خلال إعطائها لأشخاص معينين دون إجراء قانوني.

بعد قطع الغابات، يتم إرسال الأشجار إلى المقاطعات المجاورة وأماكن أخرى مثل قيصري وغازي عنتاب وعثمانية بواسطة شاحنات حمولة ٢٠-٢٥ طنًا، عبر مدينة الجزيرة، وهي أقل بكثير من القيمة السوقية.

اعتبارًا من فصل الصيف، تزداد هذه التخفيضات بسرعة، ويتم تدمير مئات الأطنان من الأشجار المتوطنة والتاريخية يوميًا.

و من أجل القضاء على هموم سكان المنطقة وحماية مناطق الغابات:

تتخذ المؤسسات ذات الصلة إجراءات فورية وتوقف قطع الأشجار كإجراء احترازي.

توفير الأمن اللازم للمؤسسات العامة والهيئات والجمعيات الخاصة لإجراء البحوث والفحوصات في المناطق التي يتم فيها قطع الأشجار وإعداد التقارير اللازمة.

يجب إجراء إعادة التأهيل في المناطق التي تقطع فيها الأشجار، ويجب أن يتم التشجير حتى لا يؤدي إلى تدهور موطن المنطقة.

اعتبارًا من ٠٦/٠٧/٢٠٢٢، يستمر قطع الأشجار دون انقطاع وبشكل متزايد. تتحمل جميع المؤسسات والمنظمات مسؤولية تاريخية وضميرية لحماية طبيعة مقاطعة شرناق.

كما أطلقت نقابة المحامين مؤخرًا حملة باستخدام هاشتاغ #ŞırnaktaOrmanKaliami للفت الانتباه إلى قطع الأشجار في المدينة. ودعم العديد من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي هذه الحملة.

> **يرسم أوزبي صورة أكثر تشاؤماً فيما يتعلق بالعواقب المحتملة للدمار**

قرأ روجهات ديلسز، رئيس نقابة المحامين شرناق بياناً قال فيه: إذا استمر قطع الأشجار بنفس الوتيرة، فلا جدال في أن مناطق الغابات ستتحول إلى مناطق قاحلة وستصبح منطقتنا قاحلة في المستقبل القريب. نتيجة لهذا التدمير في مناطق الغابات، يختفي التنوع النباتي المستوطن أيضًا وفقدت موائل الحيوانات التي تعيش في هذه المناطق. إذا استمر هذا الوضع، المخالف للدستور والقانون، فإننا نخشى ألا نتمكن من العيش في بيئة صحية، ناهيك عن المذبحة الطبيعية الأخيرة، نلاحظ أنه لن تكون هناك بيئة في منطقتنا صالحة للعيش.

*احوال تركية

د.محمد نور الدين:

«دور الجمع» هدفاً موسمياً.. مطالَبات متجدّدة بإنصاف العلويّين

أعادت الاعتداءات الأخيرة على خمسة مراكز للعلويّين، في أنقرة، المسألة العلوية إلى الواجهة في تركيا، وسط مطالبات متجدّدة بمنْح هذه الفئة حقوقها، التي يُعتقد أن «معاهدة لوزان» هضمتها على نحو كبير، بعدم اعترافها بالعلوية كمذهب. وإذ امتنعت السلطات المتعاقبة عن اتّخاذ إجراءات لـ«تصحيح» تلك الاختلالات، فإن الغضب اليوم ينصبّ على سلطة حزب «العدالة والتنمية»، المتّهَمة بـ«ازدواجية المعايير»، وتهشيم علمانية الدولة، والتي يشكّل العلويون قاعدتها الصلبة

على رغم أن مسألة العلويين في تركيا لا تتصدّر الواجهة إلاّ ارتباطاً بمناسبات محدَّدة، فإن الحديث عنها تَحوّل في التاريخ التركي الحديث إلى «تقليد» يعكس عمق الهوّة في المجتمع التركي تجاه واحدة من أخطر مشكلتَين تُواجههما البلاد (ثانيتهما هي المشكلة الكردية). وإذا كان كلّ ذلك من إفرازات «معاهدة لوزان» التي لم تعترف بالعلوية كمذهب، وبالكرد كمجموعة عرقية، فإن السلطات المتعاقبة لم تحاول «تصحيح» هذه الأخطاء، لتتحوّل إلى عنصر إقلاق دائم للوحدة الوطنية.

يوم السبت الماضي، في الأول من محرم الذي يصوم العلويون في أيامه العشرة الأولى ويعدّونها

> يشكل العلويون القاعدة الصلبة للعلمانية في تركيا

من أهمّ المناسبات لديهم، سُجّلت، خلال أقلّ من ساعتين، هجمات على خمسة مراكز للعلويين في أنقرة، من بينها ثلاثة «بيوت جمع» حيث يمارس العلويون عباداتهم الدينية، وهي «شاهي مردان» و«باتي كنت سرتشيشمه» و«توزلو تشاير آنا فاطمة»، والوقف التركماني العلوي البكتاشي حيث جُرحت إحدى العاملات بطعنة سكين، و«جمعية قرية غوكتشيه بل». ودان رئيس الشؤون الدينية – أعلى موقع ديني في تركيا –، محمد علي أرباش، الهجمات على «بيوت الجمع»، داعياً إلى «الوحدة لنبذ الفتنة». كما دان الناطق باسم «حزب العدالة والتنمية»، عمر تشيليك، الهجمات، واعداً بأن الحزب «لن يسمح بتكرارها»، فيما أعلن وزير الداخلية، سليمان صويلو، أن المنفّذ شخص واحد وقد تمّ اعتقاله. لكن المحامية حسنية شيمشيك نقلت عن شهود عيان أن الفاعل ليس شخصاً واحداً – وهو ما أشارت إليه أيضاً تسجيلات كاميرات المراقبة –، قائلة إن هذه الاعتداءات لا تبدو فردية وعفوية بل مدبَّرة، فيما رفض رئيس «بيت جمع الأم فاطمة» (فاطمة الزهراء)، مصطفى بوداك، رواية الدولة، معتبراً إيّاها «غير منطقية».

من جهتها، أجمعت أحزاب المعارضة على إدانة الهجمات. وأكدت رئيسة «الحزب الجيد»، مرال آقشينير، أن أيّ قوّة «لن تفسد وحدتنا»، فيما طالب رئيس «حزب الديموقراطية والتقدم»، علي باباجان، بالكشف عن الفاعلين. كذلك، دعا رئيس «حزب المستقبل»، أحمد داود أوغلو، إلى «المصالحة الاجتماعية والأخوّة»، بينما شدّد رئيس «حزب العمل»، أرجومند آق دينيز، على أن «من غير المسموح تكرار مجازر تشوروم وسيواس ومراش التي حصلت في السبعينيات والتسعينيات»، علماً بأن الأحداث الأخيرة جاءت في الشهر نفسه الذي وقعت فيه مجزرة فندق ماديماك في سيواس في الثاني من تموز ١٩٩٣، والتي ذهب ضحيّتها ٣٣ شخصاً من المفكّرين والشعراء والكتّاب العلويين الذين كانوا يشاركون في مهرجان ثقافي علوي. وشنّ النائب عن أنتاليا عن «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي، كمال بلبل، بدوره، هجوماً لاذعاً على وزير الداخلية، معتبراً أن «النظام الحالي لم يتخلّ عن دعم أتباع يزيد ضدّ أنصار الحسين».

وفي الاتّجاه نفسه، أصدرت «جمعية بير سلطان عبدال» العلوية في إسطنبول بياناً أكدت فيه أن «الهجمات لن تثنينا عن مواصلة النضال من أجل الحرية والمساواة، ولن نحني رأسنا

> الاعتداءات الأخيرة هي نتيجة لسياسة الاستقطاب التي ينتهجها حزب العدالة

للظلم والاستبداد»، مشدّدةً على أنه «من دون تَحقُّق عدالة تامّة في المجتمع، لن تكون هناك حرية للعلويين». واتّهم البيان «حزب العدالة والتنمية» والدولة بـ«تحضير الأرضية المناسبة للفوضى والصدام عشية الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٣»، داعياً إلى أن «نُفوّت على السلطة لغة التطرّف والعنف هذه من خلال توحيد القوى الديموقراطية». كما دعا إلى «احترام معتقدات وهوية كلّ فرد، مهما كان انتماؤه»، مطالباً بتغيير «النظام الفاسد والمعتلّ»، وبـ«الاعتراف رسمياً ببيوت الجمع»، و«رفع يد الدولة عن المعتقد العلوي». وفي إسطنبول أيضاً، حاولت مجموعة من العلويين تنظيم مسيرة احتجاجية في منطقة غازي، حيث توجد غالبية علوية، لكن الشرطة أغلقت الشوارع لمنْع المسيرة.

أمّا في ديار بكر، فرأت النائبة عن «حزب الشعوب الديموقراطي»، مرال دانيش بشتاش، أن الاعتداءات الأخيرة هي «نتيجة لسياسة الاستقطاب التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية»، فيما أصدرت «جمعية حاجي بكتاش ولي» في أنقرة بياناً رأت فيه أنه «إذا كانت الدولة تؤمن حقّاً بالمساواة، فعليها أن تُحقّق مطالب العلويين»، عادّةً «دعوات وزارة الداخلية إلى التفاعل مع أيام محرم العشرة، ازدواجية معايير مكشوفة، في وقت تُجبر فيه الدولة الطلاب في المناطق العلوية على تعلُّم المذهب السُنّي». وكرّرت الجمعية مطالب العلويين وهي: «الاعتراف بحقيقة وجود بيوت الجمع مكاناً رسمياً لعبادتهم، إلغاء درس الدين الإجباري من كلّ المدارس انسجاماً مع مبدأ العلمانية، منْع عدم الاعتراف بالعلوية في القطاع العام، وقف فتح سجلّات أمنية للعلويين، والمساواة في المواطنية بين العلويين وكلّ المواطنين الآخرين».

وإلى ما تَقدّم، يطالب العلويون بإقامة مجلس تمثيلي خاص بهم، ويرفضون أن يكونوا جزءاً من رئاسة الشؤون الدينية الرسمية التي تهتمّ بشؤون الطائفة السنّية، ولها ميزانية كبيرة من الدولة تعادل ميزانية عدّة وزارات مجتمعة.

والجدير ذكره، هنا، أن العلويين يشكّلون القاعدة الصلبة للعلمانية في تركيا، على الرغم من أن الدولة لم تُحقّق لهم أيّ مطلب فعلي منذ مئة سنة حتى الآن.

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

عبد الله غول: لو كنت مكان أردوغان ...

إسطنبول – هاجم الرئيس الحادي عشر لتركيا عبد الله غول، في حوار صحافي معه نشرته صحيفة «قرار»، رفيقه السابق رجب طيب أردوغان وإدارة حزب العدالة والتنمية، بقوله أنه في حال عاد رئيساً «ما سأفعله هو تشكيل فريق يُمكن لدوائر المال والأعمال وجميع الأتراك، أن ترحب به بالقول (وجدنا الأشخاص المناسبين وجلبناهم إلى خدمة بلدهم»، مؤكدا أنه سيسمح لهذا الفريق بالعمل بشكل جدّي «سأمنحهم السلطة».

وحول ازدياد نسبة التضخم في البلاد على نحوٍ غير مسبوق، قال غول: «أكثر ما أدهشني هو التقليل من شأن التضخم.. لن يكون هناك حل إذا لم يُفهم التضخم على أنه بلاء كبير، وفجور، وسرقة عامة».

وبسؤاله «هل تعتقد أن النموذج الرئاسي يمكن تطبيقه بشكل صحيح في تركيا؟ كيف تقيم الأربع سنوات

أهمية الفصل بين السلطات والحقوق والحريات

السابقة من النظام الحالي؟»

ذكر غول «عندما كنت رئيسًا ، كنت أقول دائمًا إن النظام البرلماني أكثر ملاءمة لتركيا. لكنني لم أكن ضد النظام الرئاسي بشكل قاطع. أثناء وضع دستور اليوم ، كان يتم في الواقع من أجل جمع كل القوى في يد واحدة ، وقد صمم هذا الدستور ضد هذه الرغبة. لذلك ، أثناء وضع مثل هذا الدستور ، لم يكن وثيقة صادرة عن أفضل المحامين والدستوريين في تركيا. بالطبع هذا محزن جدا. لأن الدستور هو أعلى وثيقة شاملة وملزمة.

لا تتعلق الدساتير بفترة أو بشخص فحسب ، بل تلزم أيضًا فترات لاحقة ، والحكومات والإدارات. كان يجب أن يتم ذلك بحذر شديد وعلى أساس معايير عالمية ، لأن أولئك الذين جاءوا بعد الدستور سينفذون أيضًا الصلاحيات التي جلبها.»

وشدّد على أنه «إذا كانت هناك هزيمة انتخابية للحكومة ، فإن السبب الأكبر لذلك هو التقليل من شأن التضخم. تظهر بيانات الدخل القومي الأخيرة ، التي تم الإعلان عنها قبل شهرين ، كيف انخفضت بشكل كبير حصة الأجور والرواتب وأصحاب الدخل الثابت من إجمالي الدخل القومي. علاوة على ذلك، كيف ارتفعت الأرباح والإيجارات وأسعار الفائدة أيضًا.

هذا مروع للغاية. إنه يوضح رياضيًا كيف تراجعت هذه الطبقة الوسطى وكيف تدهور توزيع الدخل هذا. هذا كله بسبب التضخم.

على وجه الخصوص ، يجب على الحكومات التي تهتم بالقيم الدينية إبقاء التضخم تحت المراقبة كأولوية أولى في سياساتها الاقتصادية ، ليس فقط لإبقاء أسعار الفائدة منخفضة ، ولكن أيضًا لحماية الجمهور من الشرور الأخرى.»

سبق أن أكد الرئيس التركي السابق، عبد الله غول، الذي كان يدرس خوض السباق الرئاسي في الانتخابات التي جرت في ٢٠١٨، أنّ رئيس أركان الجيش، قام بزيارته قبل أيام من إعلان أنه لن يخوض السباق.

فيما أكد متابعون للشأن التركي على أنّ ما جرى خلال الزيارة كان العنصر المحدد في قرار الرئيس السابق بالانسحاب من السباق، مُشيرين إلى الضجة التي أحدثتها الزيارة في تركيا وما تبعها من خطوات.

يشار إلـى أن غـول هو مؤسس حـزب العدالة والتنمية الحاكم، الذي يرأسه حاليا الرئيس رجب طيب أردوغان.

وغالبا ما كان يتردد اسم غول في بعض الدوائر المنتقدة لأردوغان على أنه منافس محتمل.

وكان من شأن ترشيح غول حينها أن يثير معركة أشقاء مع أردوغان.

وبدأت الخلافات تظهر بينهما خلال رئاسة غول، غير أنه حرص على الدوام على عدم انتقاد أردوغان بشكل مباشر.

ومن دون أن يذكره بالاسم، ندد غول بـ«أجواء الاستقطاب» السائدة في تركيا وشدد على أهمية «الفصل بين السلطات والحقوق والحريات».

مقتل الظواهري وتداعياته المستقبلية

*مركز تريندز/إدارة دراسات الإسلام السياسي

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق نجاح مهم في حربها ضد الإرهاب، حيث خرج الرئيس الأمريكي مساء الإثنين الموافق الأول من أغسطس ٢٠٢٢، ليوجه كلمة إلى الشعب الأمريكي تناقلتها كافة وسائل الإعلام الدولية، أعلن خلالها عن نجاح بلاده في توجيه ضربة قوية إلى تنظيم القاعدة، بعدما تمكنت يوم السبت الموافق ٣١ يوليو ٢٠٢٢ من قتل أيمن الظواهري زعيم التنظيم، وهو في مسكنه في العاصمة الأفغانية كابول، عبر استهدافه بصواريخ هيلفاير.

وتحمل عملية قتل أيمن الظواهري مجموعة من التساؤلات المهمة التي تدور حول توقيت تنفيذ العملية وطريقة الإعلان عنها، وحول ما تحمله من رسائل وما ستخلفه من تداعيات سواء على بنية تنظيم القاعدة ذاته، أو على فروعه التي باتت أكثر قوة في الآونة الأخيرة، أو على حركة طالبان في أفغانستان.

وتسعى هذه الورقة إلى الإجابة على هذه التساؤلات من خلال ثلاثة محاور رئيسية، حيث يركز المحور الأول على تحليل توقيت تنفيذ العملية والرسائل العديدة التي تحملها، فيما يسلط المحور الثاني الضوء على تداعيات العملية على تنظيم القاعدة وفروعه مع محاولة استشراف مستقبل التنظيم، وأخيراً يرصد المحور الثالث التداعيات التي يمكن أن تترتب على العملية على حركة طالبان في أفغانستان.

أولاً: عملية استهداف الظواهري.. رسائل داخلية وخارجية:

شكل إعلان الرئيس بايدن عن مقتل الظواهري، واثنين من مساعديه، في غارة صاروخية بكابول، بمثابة ضربة استراتيجية لتنظيم القاعدة، ربما تعد هي الأعنف والأقوى منذ نجاح الولايات المتحدة في قتل أسامة بن لادن قبل نحو ١١ عاماً. وقد جاء هذا الإعلان في توقيت في غاية الأهمية، وتمكنت الإدارة الأمريكية من خلاله توجيه مجموعة من الرسائل سواء إلى الداخل الأمريكي أو إلى الخارج.

١- رسائل موجهة إلى الداخل الأمريكي:

حملت عملية استهداف الظواهري مجموعة من الرسائل التي نجحت إدارة الرئيس بايدن في توجيهها إلى الشعب الأمريكي، والتي تمحورت حول قدرة الإدارة على توجيه ضربات قاصمة ضد تنظيم القاعدة وزعيمه أيمن الظواهري وذلك في إطار حربها ضد الإرهاب، وإثبات انها لم تتخل عن هذه الحرب وإنما ستواصلها لتحقيق العدالة لضحايا التنظيم وللدفاع أيضاً عن أمن المواطن الأمريكي وهو ما حرص على تأكيده بادين خلال كلمته التي أعلن خلالها عن قتل الظواهري. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى رسالتين مهمتين وذلك على النحو التالي: –

تأكيد قدرة إدارة بايدن على تحقيق العدالة لضحايا تنظيم القاعدة: تستطيع إدارة بايدن بعد هذه العملية التأكيد على قدرتها على تحقيق العدالة، حيث ترغب الإدارة الديمقراطية في أن تحل ذكرى ١١ سبتمبر، وهي تحمل في جعبتها انتصاراً للضحايا وأسرهم، وهو ما أكده الرئيس بايدن حين قال في كلمته إن "العدالة تحققت وأخذت مجراها"، الأمر الذي جعل الرئيس الأسبق باراك أوباما، يعلق على استهداف الظواهري معتبراً أن العملية "تكريم لقيادة الرئيس جو بايدن، وأعضاء مجتمع الاستخبارات الذين عملوا لعقود من الزمن لأجل هذه اللحظة، ومحترفي مكافحة الإرهاب الذين تمكنوا من تحييد الظواهري من دون أي إصابة مدنية".

تأكيد القدرة على الانتقام من الظواهري: وهي نقطة مرتبطة بسابقتها، حيث ترى الولايات المتحدة أن الظواهري تورط في العديد من العمليات الإرهابية التي استهدفت مصالح أمريكية طيلة نحو ثلاثة عقود ماضية وخلفت العديد من الضحايا الأمريكيين، خاصة وأنه صاحب نظرية "قتال العدو البعيد" وهو الولايات المتحدة، وقد اتهمت واشنطن الظواهري بالضلوع في تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨، وفي تفجير المدمرة كول في عام ٢٠٠٠، وفي التخطيط لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكلها هجمات أوقعت ضحايا أمريكيين قدروا بالآلاف. وفي دلالة على مدى أهمية الظواهري لدى الولايات المتحدة، رصد مكتب التحقيقات الاتحادي (إف. بي. آي) ٢٥ مليون دولار مكافأة لمن يدلي بمعلومات تقود إليه.

ولا شك أن تنفيذ هذه العملية والإعلان عنها يساعد الإدارة الأمريكية في تحقيق هدف مهم جداً في هذه الفترة،

وهو استعادة شعبية الرئيس الديمقراطي جو بايدن، خاصة وأن الولايات المتحدة مقبلة على انتخابات التجديد النصفي لانتخابات للكونجرس في منتصف نوفمبر القادم، ويدخلها الحزب الديمقراطي وهو محمل بأعباء الكثير من الأخطاء الاستراتيجية التي وقعت فيها إدارة بايدن، والتي تسببت في حالة غير مسبوقة من ارتفاع الأسعار في البلاد، والتي أدت بدورها إلى موجة من التضخم، دفعت الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع سعر الفائدة أكثر من مرة، وذلك في محاولة لكبح جماح ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية. هذا فضلاً عن ارتفاع أسعار الطاقة الناتج عن الحرب الروسية في أوكرانيا وتحمُّل المواطن الأمريكي أعباءً معيشية كبيرة نتيجة هذا الارتفاع.

٢- رسائل موجّهة إلى الخارج:

يحمل استهداف الظواهري العديد من الرسائل الموجهة إلى الخارج، ومن أهمها ما يلي: –

التفرد بالقيادة:

سعت الولايات المتحدة من خلال عملية قتل الظواهري إلى أن تثبت للكثيرين في العالم، وللذين تحدثوا في الفترة الأخيرة عن تراجع دورها القيادي، خاصة بعد المشهد الهزيل لانسحاب الجيش الأمريكي من أفغانستان، ونجاح روسيا في ايجاد موطئ قدم لها في البحر المتوسط عبر إقامة قاعدة عسكرية لها في سوريا، وشنها الحرب على أوكرانيا – تثبت أنها لا تزال قادرة على تحمل مسؤوليتها الدولية، وأن يدها لا تزال قادرة على أن تصل لكل من يهدد مصالحها الاستراتيجية في أية بقعة على ظهر الكرة الأرضية. وأنها لا تزال قادرة على تحمل عبء قيادة النظام الدولي منفردة في ظل التشكيك الذي صاحب عملية الصعود الاقتصادي للصين.

التأكيد على استمرارية الحرب على الإرهاب:

تستطيع الولايات المتحدة عبر هذه العملية النوعية أن تؤكد للعالم عامة، ولدول منطقة الشرق الأوسط خاصة، أنها مستمرة في حربها على الإرهاب، أينما وجد، وأنها لن تتوقف عن هذه الحرب العادلة لتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.

الأمر الذي أكد عليه الرئيس بايدن خلال مشاركته في قمة "الأمن والتنمية" في جدة، والتي عقدت في منتصف شهر يوليو ٢٠٢٢، حيث أكد على مواصلة جهود الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب، والعمل على إعادة الاستقرار في أفغانستان، وهو هنا يحاول أن يثبت أنه جاد في إنجاز ما قطعه على نفسه أمام قادة المنطقة، وأن الحرب على الإرهاب لن تتوقف من قبل إدارته الديمقراطية.

*التأكيد على جدوى استراتيجية "اصطياد الرؤوس الكبيرة

*التأكيد على جدوى استراتيجية "اصطياد الرؤوس الكبيرة" في الحرب على الإرهاب وأنه يمكن مواصلة هذه" في الحرب على الإرهاب وأنه يمكن مواصلة هذه الحرب من دون وجود قوات على الأرض، فعملية قتل الظواهري، ليست الأولى من نوعها، وإنما سبقتها العديد من العمليات المشابهة، حيث نجحت الولايات المتحدة خلال عهد الرئيس بارك

أوباما وبالتحديد في ٢ مايو ٢٠١١، في قتل أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، كما نجحت في أكتوبر عام ٢٠١٩ خلال عهد الرئيس دونالد ترامب في قتل زعيم تنظيم داعش، أبو بكر البغدادي. وقد جاء تنفيذ هذه العمليات في ظل تبلور توجه جديد في حرب الولايات المتحدة على الإرهاب، يقوم على استهداف قيادات التنظيمات الإرهابية بدون الحاجة إلى وجود قوات أمريكية على الأرض، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "عمليات اصطياد الرؤوس الكبيرة" للتنظيمات الإرهابية، الأمر الذي اتضح أكثر من خلال استهداف القوات الأمنية الأمريكية عدداً من قيادات التنظيمات الفرعية لداعش والقاعدة في سوريا وعدد من الدول الأفريقية.

*التأكيد على أن الولايات المتحدة لن تسمح بتحول أفغانستان إلى ملاذ آمن للإرهاب»

وهو ما أكده الرئيس بايدن في أكثر من مناسبة، حين شدد أن بلاده ستواصل ملاحقة الإرهابيين ومراقبة تنظيم القاعدة في أفغانستان. ولا شك أن عملية استهداف الظواهري التي بدا أنها خُططت بدقة على مدى شهور طويلة، وأنها نُفذت بعناية لتقليل الأضرار الجانبية ولعدم سقوط ضحايا مدنيين، تثبت أن الولايات المتحدة تمتلك نفوذاً كبيراً في أفغانستان يجعلها قادرة رغم انسحاب قواتها من البلاد على ملاحقة التنظيمات الإرهابية هناك.

التأكيد لحركة طالبان على ضرورة الالتزام باتفاق الدوحة:

فقد جاء استهداف الظواهري قبل أسبوع من الذكرى السنوية الأولى لانسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان وتركها البلاد تحت سيطرة حركة طالبان، ومن ثم ترغب الولايات المتحدة أن تؤكد للحركة أنها لاتزال قادرة على مواجهتها، وأن عليها أن تلتزم ببنود اتفاق الدوحة. وفي هذا الإطار، أكد وزير الخارجية أنتوني بلينكن إن حركة طالبان انتهكت "على نحو صارخ" اتفاق الدوحة من خلال استضافة أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة وإيوائه، وأضاف في بيان: "في مواجهة عدم رغبة طالبان أو عدم قدرتها على التقيد بالتزاماتها، سنواصل دعم الشعب الأفغاني بمساعدات إنسانية قوية والدعوة لحماية حقوق الإنسان، وخاصة حقوق النساء والفتيات". وفي هذا الإطار، اعتمدت استراتيجية الانسحاب الأمريكي بالدرجة الأولى على أن انسحاب قواتها سيمكنها من الاحتفاظ بالقدرة على شن هجمات "عبر الأفق" من أماكن أخرى على العناصر الإرهابية داخل أفغانستان.

ثانياً: تداعيات قتل الظواهري على تنظيم القاعدة

تثير عملية قتل الظواهري عدة تساؤلات حول مستقبل تنظيم القاعدة، ومدى قدرة التنظيم في الحفاظ على وحدته وتماسكه، لاسيما وأنه لم يكن المنظر الفكري الأول فحسب، وإنما كان بمثابة حجر الزاوية في ارتباط الفروع بالتنظيم المركزي، بالنظر لما كان يتمتع به من ثقل تنظيمي وفكري؛ ما جعله محل إجماع قيادات هذه الفروع.

١- مستقبل التنظيم الأم بعد مقتل الظواهري:

جاء مقتل الظواهري في وقت يعاني فيه تنظيم القاعدة الأم من التراجع والانحسار الشديد، نتيجة مجموعة من العوامل الهامة، ما قد يزيد من مشاكله ويدخله في دوامة من الأزمات قد لا يستطيع الخروج منها، ويمكن تحديد

أهم تلك العوامل في النقاط التالية:

أ- فقدان التنظيم معظم قياداته التاريخية التي قامت بالمساهمة في تأسيسه وتوسيع نفوذه على مدار السنوات الماضية، وذلك جراء المطاردات التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية، والتي أسفرت عن مقتل العديد منهم، على غرار "أبو محمد المصري" الذي كان يوصف بالرجل الثاني في التنظيم، وتم اغتياله في قلب طهران في ٧ أغسطس ٢٠٢٠، والذي اتهمته واشنطن بلعب دور بارز في استهداف سفارتي أمريكا في نيروبي بكينيا ودار السلام بتنزانيا العام ١٩٩٨.

ب- عدم وجود جناح مسلح للتنظيم، يخضع لسيطرة القيادة بشكل مباشر، ولديه القدرة على تنفيذ الهجمات المسلحة، وذلك نظراً إلى الضربات المتلاحقة التي تعرضت لها المجموعات التابعة للتنظيم منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحتى الآن، والتي قضت على معظم عناصره، وحتى من تبقى منهم لم يعد لديه القدرة على حمل السلاح وتنفيذ الهجمات في ظل تقدم أعمارهم بشكل كبير، وهو ما جعل البعض يصف القاعدة بالتنظيم الذي أصابته الشيخوخة، ولاسيما في ظل عدم وجود جيل جديد من الشباب يمكنه إكمال المسيرة التنظيمية، حيث فرضت الرقابة الصارمة على قادة التنظيم الفرار والاختباء بشكل مستمر، خشية استهدافهم، وهو ما جعلهم يركزون فقط على الحفاظ على سلامتهم الشخصية، وعدم الاهتمام بتربية جيل جديد يكون بمثابة امتداد تنظيمي لهم.

ت- اختفاء قواعد التدريب، التي يمكن للتنظيم من خلالها الانطلاق لشن الهجمات الإرهابية، في ظل الترصد الأمريكي والدولي لنشاط التنظيم حتى في معقله الرئيسي أفغانستان، هذا إلى جانب رفض حركة طالبان التي تولت زمام الأمور في البلاد أن تقيم القاعدة معسكرات على أراضيها أو استخدامها في شن الهجمات الخارجية، كما ينص على ذلك اتفاق الدوحة ٢٠٢٠، واكتفت فقط بإيواء الظواهري. وهو ما يجعل التنظيم فاقد القدرة على تطوير قدراته أو حتى ما تبقى من عناصره.

على ضوء هذا الوضع، فإن مقتل الظواهري سيزيد من أزمات التنظيم الأم، الذي أصبح أشبه بالجسد المريض لكونه لم يتبق منه سوى الرمزية التنظيمية والفكرية، حتى أصبح أشبه بالماركة العالمية (brand) التي يجمع حولها الفروع، لكن دون وجود سيطرة تنظيمية مباشرة، حتى إنه طوال سنوات لم يجد وسيلة يؤكد من خلالها وجوده على قيد الحياة سوى إصدار بعض البيانات أو بث بعض الفيديوهات لزعيمه الظواهري، والتي كانت غالباً ما تتسم بالعمومية والسطحية دون تناول قضايا حقيقية، على غرار الفيديو الذي بثته مؤسسة السحاب، الذراع الدعائية للتنظيم ضمن سلسلة "صفقة القرن أم حملات القرون"، في ١٥ يوليو ٢٠٢٢، التي خصصها الظواهري للحديث عن مشروع القاعدة ورؤيته للمعركة مع أعداء التنظيم.

ويبدو أن التنظيم الأم على موعد مع مجموعة أخرى من الأزمات التي سيواجهها عقب مقتل الظواهري، أهمها ما يلي:

أزمة الخلافة:

على الرغم من وجود عدد من قيادات القاعدة البارزين على قيد الحياة، الذين يمكن أن تؤول اليهم خلافة الظواهري، وعلى رأسهم القيادي "سيف العدل" الذى يصفه البعض بأنه المرشح الأبرز لخلافة الظواهري والأمل

الوحيد لإعادة التنظيم الأم إلى الحياة، فإن هناك عقبات كبيرة تقف أمام تولي أحد القادة الفاعلين خلافة الظواهري؛ أولها، إمكانية عدم حدوث إجماع من قبل قادة الفروع على القائد الجديد، بالنظر إلى أنه لا يوجد من بين القادة من يتمتع بنفس مؤهلات الظواهري التنظيمية والفكرية والتاريخ الطويل في العمل الجهادي، وثانيها، إمكانية رفض بعض هؤلاء القادة تولي المنصب، بالنظر إلى أن ذلك سيزيد من احتمالية استهدافه بشكل كبير، خاصة وأن الدول التي تقبل بإيواء قادة التنظيم مثل إيران سيكون من الصعب عليها القبول بفكرة إيواء زعيم القاعدة، وحتى في حالة تجاوز تلك العقبات وتولي أحد هؤلاء القادة المنصب، فإنه لن يتمكن من ملء الفراغ الذى خلّفه مقتل الظواهري، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الضعف والانهيار للتنظيم.

تشتت بقية القيادات:

قد تدفع عملية قتل الظواهري من تبقى من قادة التنظيم إلى الاختباء بشكل أكبر من السابق، ومحاولتهم اللجوء إلى المناطق التي فيها وجود قوي لفروع القاعدة مثل الصومال أو اليمن، على غرار القيادي إبراهيم القوسي، الذي تمكن من الفرار الأعوام الماضية الى اليمن للاحتماء بالتنظيم هناك؛ ما يعني تفتت ما تبقى من التماسك بين هؤلاء القادة، خاصة مع إدراكهم خطورة الاتصالات فيما بينهم لكونها قد تؤدي إلى تحديد أوكارهم، ومن ثم استهدافهم.

انهيار المعقل الأخير:

من الواضح أن استهداف الولايات المتحدة لأيمن الظواهري في العاصمة الأفغانية كابول، كان بمثابة رسالة قوية لحركة طالبان بأنها لن تتسامح مع من يدعمون تنظيم القاعدة أو يُؤون قادته، خاصة بعد تصريح مسؤولة في البيت الأبيض بأن استهداف الظواهري في أفغانستان ليس خرقاً للقانون الدولي، وهو ما سيجعل طالبان تحرص خلال الفترة القادمة على التخلص من بقايا التنظيم، وهو ما يعني انهيار المعقل الأخير الآمن المتبقي لقادة التنظيم الأم، لتبدأ بعده رحلة الشتات، والتي غالباً ما يمكن أن تنتهي بهم إلى إيران، ليصبح التنظيم تحت رحمة طهران بشكل كبير، وهو ما قد يؤدي إلى إغضاب قادة الفروع، بسبب الخلافات العقائدية مع الشيعة.

٢- التداعيات المحتملة لمقتل الظواهري على فروع تنظيم القاعدة

على الرغم من عدم وجود هيراركية تنظيمية مباشرة بين التنظيم الأم وفروعه، فإنه من المرجح أن يكون لمقتل الظواهري بعض التداعيات على هذه الفروع، يمكن تحديد أبرزها في النقاط التالية:

أ- التنافس على خلافة التنظيم الأم:

على الرغم من أن الظواهري لم تكن له سيطرة فعلية على أي من فروع التنظيم، حيث لم يكون سوى واجهة تجتمع حولها هذه الفروع، فإنه كان يعد السبب الرئيسي في استمرار ارتباط تلك الفروع بالتنظيم، واستمرار ولائها له، على أن بعض الفروع قد أصبح عابراً للحدود، على غرار "القاعدة في المغرب الإسلامي"، الذي ينشط في دول الساحل الإفريقي، وبالتالي فإن مصرع الظواهري قد يدفع بعض الفروع القوية (القاعدة في المغرب- القاعدة في

اليمن-الشباب الصومالية) الى محاولة الاستقلال وتصدير نفسها بأنها وريث تنظيم القاعدة، وهو ما قد يخلق منافسة بين هذه الفروع، وربما يؤدي إلى انفراط عقد القاعدة التنظيمي.

ب-احتمالية حدوث انقسامات داخلية:

شهدت السنوات الماضية توسعاً في تحالفات تنظيم القاعدة القبلية والعرقية على غرار جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التي تعبر عن أكبر تحالف للقاعدة في العالم، والتي ضمت إلى جوار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كلاً من جبهة تحرير ماسينا التي تمثل عرقية الفولاني، وجماعة أنصار الدين التي تعبر عن الطوارق في مالي، إضافة إلى تنظيم المرابطون الذي يمثل العرقية العربية؛ ما قد يجعل رحيل الظواهري سبباً في انهيار هذه التحالفات. فقد بايعت هذه الحركات- برغم ما بينها من تباينات فكرية وعرقية- الظواهري لاقتناعها بشخصيته ولما يتمتع به من شهرة جهادية كبيرة وقدرة تنظريه عالية، وتجنباً أيضاً لحدوث صراعات عرقية داخل الحركة.

ت-ارتفاع مستوى التهديدات القاعدية:

على الرغم من حالة الضعف التي أصابت تنظيم القاعدة الأم منذ سنوات والتي تجعله عاجزاً عن الرد على عملية قتل زعيمه الظواهري، فإن فروع التنظيم القوية – خاصة في الساحل الافريقي والصومال- قد ترد على هذه العملية، ليس فقط من باب الثأر لزعيمها وقائدها الروحي، وإنما للحفاظ على هيبتها في مناطق نفوذها، وعدم تكرار استهداف قادتها، وهو ما سيدفعها الى محاولة تكثيف هجماتها الإرهابية في الفترة القادمة، والتي ستكون الأولوية فيها لمهاجمة المصالح الأمريكية ثم مصالح الدول الغربية، وخاصة فرنسا، هذا إلى جانب استمرارها في استهداف القوات الدولية والأممية الموجودة في مناطق نفوذها.

أخيراً،

يمكن القول أن مقتل الظواهري سيمثل هزة عنيفة لتنظيم القاعدة وفروعه المختلفة، لكنهم سيكونون على الأرجح قادرين على استيعابها، ولاسيما أنه لا يزال موجوداً في التنظيم بعض القادة الذين يمتلكون خبرات تنظيمية كبيرة قد تجعلهم في موقع القبول من قبل الفروع وقادتها، وهو ما يعني استمرار السيناريو الحالي بالنسبة للتنظيم الأم وفروعه، حيث سيبقى الأول مثل المظلة الفكرية التي ترتبط بها الفروع دون وجود سيطرة تنظيمية، أما في حالة حدوث سيناريو آخر، وهو عدم التوافق على القيادة الجديدة التي ستخلف الظواهري، فإن ذلك قد يدفع بعض فروع القاعدة للاستقلال، خاصة في ظل رغبة بعض قادتها في تولي القيادة بشكل موسع ومستقل بعدما أصحبت تنظيمات عابرة للحدود.

ثالثاً: مقتل الظواهري وتداعياته على حركة طالبان في أفغانستان:

تفتح عملية استهداف الظواهري في العاصمة الأفغانية كابول الحديث عن إمكانية التأثير على تماسك حركة طالبان، خاصة في ظل وجود خلافات داخل الحركة بشأن العلاقة مع تنظيم القاعدة، إذ إن المكون الخاص بشبكة

حقاني له علاقات قوية مع التنظيم، وربما قد يكون هو الذي وفر المأوى للظواهري.

وتعود علاقة الشبكة بتنظيم القاعدة إلى عقد التسعينيات حين تأسست رسمياً عام ١٩٩٦على يد جلال الدين حقاني، عقب مشاركته في القتال ضد القوات السوفيتية بأفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي، وقد ساهمت محاربته للسوفييت في تكوينه شبكات علاقات خارجية توفر التمويل لعملياته، والأهم تكوين علاقات بينه وبين "المجاهدين العرب" وعلى رأسهم مؤسس تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، الأمر الذي على أثره توفر لقيادات التنظيم ملاذ آمن في أفغانستان عقب تنفيذ هجمات ١١ سبتمبر. وبعد مرض جلال الدين حقاني، تولى نجله "سراج الدين" قيادة الشبكة، وقد اتصف بأنه أكثر عنفاً وتطرفاً من والده بسبب اختلاطه بصورة كبيرة بالجهاديين القادمين إلى أفغانستان وما حملوه من أفكار. وبوفاة جلال الدين في عام ٢٠١٨ تولى سراج الدين قيادة الشبكة رسمياً.

وتعد شبكة حقاني الفصيل الأكثر عنفاً وتشدداً داخل حركة طالبان، والأكثر تماسكاً بين مكوناتها، ووفقاً للتقديرات يبلغ عدد مقاتليها نحو ١٠ آلاف مقاتل، يمثلون ٢٠٪ تقريباً من عدد مقاتلي الحركة. وينسب لعناصر الشبكة أنهم أول من اتبع أسلوب التفجيرات الانتحارية في الداخل الأفغاني؛ الأمر الذي دفع التقديرات الغربية إلى وصف هجمات حقاني بكونها الأكثر عنفاً وهمجية في أفغانستان. وقد ضمنت هذه القدرات لشبكة حقاني تمثيلاً في حكومة طالبان التي تشكلت عقب الانسحاب الأمريكي من البلاد حيث تولى سراج الدين حقاني حقيبة الداخلية.

ومع تنامي قوة حركة طالبان وبسط سيطرتها على البلاد عقب الانسحاب الأمريكي والانشغال بالمناصب السياسية بدأت تظهر العديد من الخلافات الداخلية الناتجة عن اختلاف مكونات الحركة وتباين أفكارها، فقد أظهرت بعض التقارير أن هناك على الأقل ثلاثة مكونات: الأول، هو الفريق الذي أجرى مفاوضات السلام مع الولايات المتحدة، بقيادة الملا عبد الغني بردار، والثاني، هو الجناح العسكري بقيادة مولوي يعقوب، نجل الملا عمر، والثالث: هو شبكة حقاني بزعامة سراج الدين حقاني، وقد أخذت الخلافات بين هذه المكونات ملامح عدة، من بينها تصريح مولوي يعقوب بأن "أولئك الذين يعيشون في رفاهية في الدوحة لا يمكنهم إملاء شروطهم على المتورطين في الجهاد العسكري ضد قوات الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة"، وتحجيم دور الملا بردار، فضلاً عن التنافس بين حقاني ومولوي يعقوب.

وفي ظل ضعف مكون فريق السلام، فإن الخلافات الأبرز والأكبر والتي يمكن أن تؤثر على الحركة وتماسكها هي الخلافات بين حقاني ويعقوب، والتي أشارت بعض التقارير إلى أنها وصلت حد الاقتتال بين الطرفين..وفي ظل ما تردد حول أن إقامة الظواهري في العاصمة كابول كانت بعلم شبكة حقاني، فإنه من المرجح تصاعد الخلاف بين هذين المكونين الرئيسيين داخل حركة طالبان.

ويزداد هذا الأمر في ظل احتمالية اتجاه شبكة حقاني إلى الرد على عملية قتل الظواهري من خلال محاولة إلحاق الضرر برهينة أمريكي يدعى مارك فريريتش، اختطف في يناير ٢٠٢٠ وتعتقد الأوساط الأمريكية أنه لدى الشبكة ، وهو أمر سترفضه بقية مكونات طالبان التي لن ترغب في استفزاز الولايات المتحدة، وتسعى في الوقت ذاته إلى اكتساب ثقة المجتمع الدولي.

وفي هذه الحالة نكون أمام سيناريو ينذر بانفصال شبكة حقاني عن حركة طالبان، خاصة مع اقتناع الطرفين بأن التحالف بينهما لم يعد ذا جدوى، لاسيما وأن مقومات هذا التحالف-إخراج القوات الأمريكية من البلاد- قد انتهت. وهناك بعض العوامل التي قد تعجل من الانفصال بين الجانبين من بينها ما يلي:

حدود التنظيمين:

تختلف شبكة حقاني عن حركة طالبان في كون الأولى تتبنى الجهاد بمفهومه العالمي ويعود ذلك إلى احتكاكها واختلاطها بعناصر تنظيم القاعدة فضلاً عن وجود مركزها من قبل في وزيرستان ونسجها علاقات مع التنظيم ومجموعات أخرى شبيهة.

استمرار الربط الأمريكي بين القاعدة وحقاني:

تبدى حركة طالبان قلقاً من العلاقات التي تربط بين شبكة حقاني وتنظيم القاعدة، خاصة وأن الولايات المتحدة دائماً ما تربط بين الجانبين، وحال ثبوت تستر شبكة حقاني على القاعدة وزعيمها الراحل الظواهري، فإن الولايات المتحدة قد توجه ضربات عسكرية للشبكة قد تعجل بالانفصال بينها وبين طالبان.

استقلالية قيادة الشبكة:

تحافظ حقاني على شيء من الاستقلالية في إدارتها مالياً وتنظيمياً، حيث تحتفظ بهيكل واضح لقياداتها؛ ما يعبر عن عدم اندماجها الكامل في حركة طالبان، ومن ثم سيسهم أي تصعيد أمريكي ضد الشبكة في تسريع انفصالها عن الحركة.

خاتمة:

لا شك أن إدارة الرئيس جو بايدن قد تمكنت من تحقيق بعض المكاسب الداخلية والخارجية بعد نجاحها في استهداف وقتل زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، أهمها رفع شعبية الرئيس الأمريكي وحزبه الديمقراطي والتأكيد على أن الولايات المتحدة ما زالت مستمرة في حربها ضد الإرهاب وأنها قادرة على ملاحقة التنظيمات الإرهابية في أي مكان بما في ذلك أفغانستان. وفي المقابل، يبدو تنظيم القاعدة مقبلاً على عدة أزمات تتعلق ببنيته التنظيمية، إذ قد يزداد التنظيم الأم في أفغانستان ضعفاً، وقد يواجه أزمة خلافة، وتتشتت قياداته التاريخية المتبقية، فيما قد تتنافس الفروع فيما بينها على تولي قيادة التنظيم، لكنها قد تحاول الرد على عملية الاستهداف عبر ضرب المصالح الأمريكية والغربية عموماً في أماكن وجودها. وبرغم ذلك فإنه ليس من المرجح اختفاء التنظيم الأم أو تلاشيه وإنما قد يستمر على وضعه الحالي كمظلة فكرية ترتبط بين الفروع دون وجود سيطرة تنظيمية، غير أن مجيء زعيم جديد يملك من القدرات ما يؤهله للعمل من أجل استعادة "القاعدة" لقدراتها قد يكون عاملاً مهماً في استمرارية التنظيم وتعظيم قدراته.

خطاب الرئيس بايدن حول مقتل الظواهري في أفغانستان

*البيت الأبيض-١ آب/أغسطس ٢٠٢٢

الرئيس: أيها المواطنون الأمريكيون، يوم السبت، نفذت الولايات المتحدة بنجاح، بأوامر مني، غارة جوية في العاصمة الأفغانية كابول، أدّت إلى مقتل أمير تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري.

لقد كان الظواهري، كما تعلمون، أحد قائدي القاعدة مع بن لادن، وكان يرافقه طوال الوقت. وإبّان الهجوم الإرهابي في ١١ أيلول/سبتمبر، كان الظواهري كان نائبه والرجل الثاني في قيادة القاعدة. لقد كان متورّطا بعمق في التخطيط لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر، وأحد المسؤولين الكبار عن الهجمة التي أسفرت عن مقتل ٢٩٧٧ شخصا على الأراضي الأمريكية.

كما كان، لعقود من الزمان، المدبّر وراء الهجمات ضدّ الأمريكيين، بما في ذلك تفجير المدمرة الأمريكية كول في عام ٢٠٠٠، والذي أسفر عن مقتل ١٧ بحارا أمريكيا وجرح العشرات.

ولعب دورا رئيسيا في تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا، ما أدّى إلى مقتل ٢٢٤ وإصابة أكثر من ٤٥٠٠ آخرين.

لقد شقّ طريقا للقتل والعنف ضدّ المواطنين الأمريكيين وأفراد الخدمة الأمريكية والدبلوماسيين الأمريكيين والمصالح الأمريكية. ومنذ أن حقّقت الولايات المتحدة العدالة بقتل ابن لادن قبل ١١ عاما، كان الظواهري هو الزعيم لتنظيم القاعدة.

ومن مخبئه، كان يقوم بتنسيق فروع القاعدة وفي جميع أنحاء العالم – بما في ذلك تحديد الأولويات، لتوفير التوجيه العملياتي الذي كان يدعو إلى شنّ هجمات ضدّ أهداف أمريكية أو كان الدافع وراءها.

وقد أنتج مقاطع فيديو، بما في ذلك في الأسابيع الأخيرة، يدعو أتباعه لمهاجمة الولايات المتحدة وحلفائنا.

الآن تحقّقت العدالة ولم يعدْ هذا الزعيم الإرهابي يشكّل خطرا

لم يعد الناس في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى الخوف من هذا القاتل الشرير، وفي نفس الوقت تواصل الولايات المتحدة إظهار عزمنا وقدرتنا على الدفاع عن الشعب الأمريكي ضدّ أولئك الذين يسعون إلى إلحاق الأذى بنا.

إنكم تعلمون، وها نحن نؤكّد كرّة أخرى الليلة، أنه مهما طال الزمن الذي تستغرقه، وأينما كنت تختبئ، فإن الولايات المتحدة سوف تجدك، إن كنت تمثّل تهديدا لشعبنا، وتقضي عليك.

بعد البحث بلا هوادة عن الظواهري لسنوات في عهد الرؤساء بوش وأوباما وترامب، تمكّن مجتمع استخباراتنا تحديد موقع الظواهري في وقت سابق من هذا العام. كان قد انتقل إلى وسط مدينة كابول للم شمل أفراد أسرته المباشرين.

وبعد التفكير بعناية في الدليل البيّن والمقنع حول موقع وجوده، وافقتُ على توجيه ضربة دقيقة من شأنها أن تخرجه من ساحة المعركة مرة واحدة وإلى الأبد.

وقد تمّ التخطيط لهذه المهمة بعناية فائقة وتمّ تقليل خطر إلحاق الأذى بالمدنيين الآخرين بشكل صارم. وقبل أسبوع، بعد إخباري بأن الظروف كانت مثالية، أعطيت الموافقة النهائية للذهاب والنيل منه، وكانت المهمة ناجحة. لم يُصَبْ أي من أفراد عائلته بأذى، ولم تقع إصابات بين المدنيين.

أشارك الشعب الأمريكي هذه الأخبار الآن، بعد تأكيد النجاح الكامل للمهمة من خلال العمل الدؤوب لمجتمع مكافحة الإرهاب وحلفائنا وشركائنا الرئيسيين.

كما أن إدارتي أبقت قادة الكونغرس على اطلاع.

عندما أنهيت مهمتنا العسكرية في أفغانستان منذ عام تقريبا، اتخذت قرارا بأنه بعد ٢٠ عاما من الحرب، لم تعد الولايات المتحدة بحاجة إلى آلاف الجنود على الأرض في أفغانستان لحماية أمريكا من الإرهابيين الذين يسعون إلى إلحاق الأذى بنا.

> **من مخبئه، كان يقوم بتنسيق فروع القاعدة وفي جميع أنحاء العالم**

وقد قطعتُ وعدا للشعب الأمريكي بأننا سنواصل القيام بعمليات فعّالة لمكافحة الإرهاب في أفغانستان وخارجها.

وهذا ما فعلناه بالضبط.

في شباط / فبراير، قامت قواتنا بمهمة جريئة في سوريا قضت على أمير داعش.

وفي الشهر الماضي، قضينا على قائد رئيسي آخر لداعش. وها نحن اليوم نعلن القضاء على أمير القاعدة. لقد رحل ولن يُسمَح له مرّة أخرى أبدا بأن يجعل من أفغانستان ملاذا آمنا للإرهابيين. رحل، وسوف نتأكد من عدم حدوث أي شيء مشابه آخر. كما تعلمون، لا يمكن لأفغانستان أن تكون منصّة انطلاق عمليات ضدّ الولايات المتحدة، ولسوف نعمل على التأكّد من أن

ذلك لن يحدث مطلقا.

هذه العملية هي دليل واضح على أننا نستطيع فعل ذلك، وأننا سنفي دائما بالتعهد الجادّ الذي قطعناه على أنفسنا.

ستواصل إدارتي بيقظة مراقبة ومعالجة تهديدات القاعدة، أيّان كان مصدرها.

وبصفتي القائد الأعلى للقوات المسلحة، فإن مسؤوليتي الجسيمة هي جعل أمريكا آمنة في عالم خطير. لم تسعَ الولايات المتحدة إلى شنّ هذه الحرب على الإرهاب، بل إنها فُرِضت علينا فرضا، وجاء ردّنا بنفس المبادئ والتصميم التي شكّلت كياننا جيلا بعد جيل: حماية الأبرياء، والدفاع عن الحرية، وإبقاء شعلة الحرية مضيئة – منارة لبقية العالم.

لأن هذه هي الحقيقة العظيمة التي تعرّف أمتنا وشعبنا: نحن لا ننكسر، ولا نستسلم أبدا، لا نتراجع مطلقا.

في العام الماضي، في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، قدّمت تعازي مرة أخرى في منطقة التفجير – غراوند زيرو – في مدينة نيويورك، وفي ذلك الحقل الهادئ في شانكسفيل، وفي البنتاغون.

إن الوقوف عند النصب التذكاري في غراوند زيرو ورؤية أسماء أولئك الذين رحلوا عنا إلى الأبد محفورة بالبرونز لهو تذكير قوي بالوعد المقدس الذي قطعناه على أنفسنا كأمّة: لن ننسى أبدا.

يحمل النصب التذكاري أيضًا اقتباسا من فرجيل: "لن يمحوك يوم من ذاكرة الزمن." "لن يمحوك يوم من ذاكرة الزمن."

ولذلك فنستمرّ في الحداد على كلّ حياة بريئة سُرقت في ١١ أيلول/سبتمبر وتكريم ذكرياتهم.

إلى العائلات التي فقدت آباء وأمهات، وأزواجا وزوجات، وأبناء وبنات، وإخوة وأخوات، وأصدقاء وزملاء العمل في ذلك اليوم الحارق من شهر أيلول/سبتمبر، آمل أن يؤدّي هذا الإجراء الحاسم الجديد سيقودنا خطوة أخرى إلى الشفاء. لن يمحوهم يوم من ذاكرة الزمن.

واليوم، كما في كلّ يوم، أجدّد امتناني العميق للوطنيين الرائعين الذين يخدمون مجتمع الاستخبارات الأمريكية ومجتمعات مكافحة الإرهاب. إنهم لا ينسون أبدا. هؤلاء النساء والرجال المتفانون الذين عملوا كلّ يوم وبلا كلل للحفاظ على بلدنا آمنًا ومنع المآسي المستقبلية، فبفضل مثابرتهم ومهارتهم غير العادية، نجحت هذه العملية. لقد جعلونا جميعًا أكثر أمانا.

> **"هذه العملية دليل واضح على أننا سنفي دائما بالتعهد الجاد"**

ولأولئك الذين يواصلون السعي لإلحاق الأذى بالولايات المتحدة حول العالم، اسمعوني الآن: سنظلّ يقظين دوما، وسنتحرك. وسنفعل دائما ما هو ضروري لضمان سلامة وأمن الأمريكيين في الداخل وحول العالم.

اليوم، نتذكر المفقودين ونلتزم بسلامة الأحياء ونتعهد بأننا لن نتوانى عن الدفاع عن أمتنا وشعبها.

شكرا لكم جميعا. وليحمِ الله جنودنا وكل من يخدم في الأماكن الخطرة.

لن نستسلم أبدًا – لن نستسلم أبدًا.

«لماذا أذهب إلى تايوان» الآن؟

بيلوسي تكشف أسباب الزيارة و«التعهد القديم»

أكدت رئيسة مجلس النواب الامريكي، نانسي بيلوسي، التي وصلت تايوان في زيارة مثيرة للجدل، الثلاثاء، أنها قدمت إلى هناك للوفاء «بتعهد» قديم، مشيرة إلى أن الزيارة توجه «رسالة لا لبس فيها» بشأن الوقوف إلى جانب الجزيرة، مؤكدة كذلك أن الزيارة «لا تتعارض مع سياسية الصين الواحدة».

وتحت عنوان: «لماذا أقود وفدا من الكونغرس إلى تايوان؟» أشارت بيلوسي في مقال رأي نشر بصحيفة واشنطن بوست إلى قانون العلاقات مع تايوان، الذي أقره الكونغرس قبل ٤٣ عاما، ورفضت واشنطن بموجبه الاعتراف بالسيادة الصينية على تايوان، ونظم العلاقات مع الجزيرة.

وقالت إن هذا القانون «وفر إطارا لعلاقة اقتصادية ودبلوماسية من شأنها أن تزدهر بسرعة لتصبح شراكة رئيسية. لقد عزز صداقة عميقة متجذرة في المصالح والقيم المشتركة: تقرير المصير والحكم الذاتي، والديمقراطية والحرية ، وكرامة الإنسان وحقوق الإنسان».

وأضافت أنها «تعهدت رسميا» بدعم الدفاع عن تايوان، واعتبار أن «أي جهد لتحديد مستقبل تايوان بطرق أخرى غير الوسائل السلمية» هو «تهديد للسلام والأمن في منطقة غرب المحيط الهادئ ومثير للقلق الشديد».

وتابعت: «اليوم، يجب على امريكا أن تتذكر ذلك العهد. يجب أن نقف إلى جانب تايوان، جزيرة الصمود».

وتشير في مقالها إلى أن الديمقراطية في تايوان باتت «مهددة» ففي «السنوات الأخيرة، كثفت بكين التوترات بشكل كبير» من خلال أشكال عسكرية متعددة، ما دفع وزارة الدفاع الامريكية إلى استنتاج أن الجيش الصيني «يستعد لتوحيد تايوان بالقوة».

وأشارت كذلك إلى الضغط الاقتصادي والهجمات الإلكترونية التي تشنها الصين «وترهيب الدول التي تتعاون مع تايوان».

وقالت: «يجب أن يُنظر إلى زيارة وفد الكونغرس على

أنها تصريح لا لبس فيه بأن امريكا تقف إلى جانب تايوان، شريكنا الديمقراطي، وهي تدافع عن نفسها وعن حريتها».

إلا أنها أوضحت أيضا أن الزيارة «لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع سياسة الصين الواحدة طويلة الأمد، مسترشدة بقانون العلاقات مع تايوان لعام ١٩٧٩، والبيانات المشتركة بين الولايات المتحدة والصين والضمانات الستة. تواصل الولايات المتحدة معارضة الجهود الأحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن».

وتابعت: «تضامن امريكا مع تايوان أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. ليس فقط لـ٢٣ مليون شخص في الجزيرة، ولكن أيضا للملايين الآخرين المضطهدين والمهددين من قبل جمهورية الصين الشعبية».

وتطرقت في المقال إلى السياسة الداخلية الصينية، حيث أشارت إلى «استمرار سجل بكين السيئ في مجال حقوق الإنسان وتجاهلها لسيادة القانون، حيث يشدد الرئيس شي جينبينغ قبضته على السلطة»، و«القمع وحشي في هونغ كونغ، وحملة محو لغة أهل التبت وثقافتهم ودينهم وهويتهم، وإبادة جماعية في شينجيانغ ضد مسلمي الأيغور».

> **تضامن امريكا مع تايوان أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى**

وقالت: «لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما يواصل الحزب الشيوعي الصيني تهديد تايوان، والديمقراطية نفسها.. من خلال السفر إلى تايوان، فإننا نحترم التزامنا بالديمقراطية، ونعيد التأكيد على وجوب احترام حريات تايوان وجميع الديمقراطيات».

وأضافت: «نقوم بهذه الرحلة في وقت يواجه فيه العالم خيارا بين الاستبداد والديمقراطية. بينما تشن روسيا حربها غير القانونية مع سبق الإصرار ضد أوكرانيا، وتقتل الآلاف من الأبرياء، حتى الأطفال، فمن الضروري أن توضح امريكا وحلفاؤنا أننا لا نستسلم أبدا للحكام المستبدين».

وعادت قضية تايوان إلى الظهور مجددا في صلب العلاقات الامريكية الصينية، بعد الجدل حول زيارة بيلوسي ضمن جولة أسيوية بدأتها نهاية الأسبوع.

وأعربت الصين عن غضبها من هذه الزيارة، وقال المتحدث باسم الخارجية، تشاو ليجيان، إنه بسبب وضع بيلوسي «المسؤول الثالث للحكومة الامريكية»، فإن زيارة تايوان، التي تدعي الصين أنها مقاطعة خاصة بها، «ستؤدي إلى تأثير سياسي فظيع».

وحطت طائرة رئيسة مجلس النواب في مطار العاصمة التايوانية تايبي، الثلاثاء، وأظهرت لقطات تلفزيونية حية بيلوسي، وهي تنزل من طائرة عسكرية امريكية في مطار سونغشان في تايبي، وكان في استقبالها وزير الخارجية التايواني جوزيف وو.

وحذرت الصين الولايات المتحدة، الثلاثاء، من أنها «ستتحمل المسؤولية وستدفع الثمن» في حال وصلت بيلوسي تايوان.

وتعتبر بكين تايوان جزءا من أراضيها وتعلن أنها تريد أن تستردها بالقوة إن اقتضى الأمر. وهي حذرت واشنطن أكثر من مرة من مغبة قيام بيلوسي بزيارة الجزيرة والتي قالت إنها ستعتبرها استفزازا.

سلطت تصريحات الرئيس الامريكي، جو بايدن، الأخيرة حول إمكانية أن ترد الولايات المتحدة عسكريا للدفاع عن تايوان إذا حاولت الصين الاستيلاء عليها بالقوة الضوء على تاريخ طويل للسياسة الخارجية الامريكية مع هذا الملف وموقف واشنطن من تايوان الذي اتسم بالغموض قبل أن يظهر بايدن قدرا من التحول ثم محاولة مساعديه شرح هذا الموقف بما يتناسب مع الموقف الثابت من المسألة

*عن واشنطن بوست

السيناتور بوب مينينديز:

هكذا ستقف الولايات المتحدة مع تايوان

نيويورك تايمز:

أثار هجوم فلاديمير بوتين الوحشي على جيرانه الأوكرانيين غضبًا عالميًا - وأقام وحدة غير مسبوقة - بين الدول الديمقراطية في العالم. لم يكن الأمر كذلك مع شي جين بينغ ، الرئيس المفرط القومية لجمهورية الصين الشعبية. وبدلاً من ذلك ، فهو بلا شك يدون الملاحظات ويتعلم الدروس من هجوم روسيا غير المبرر على أوكرانيا لتطبيق خططه الخاصة بتايوان.

يتعين على الولايات المتحدة وشركائنا في المجتمع الدولي أن يفعلوا الشيء نفسه لتطوير ووضع استراتيجية جديدة وأكثر مرونة لتايوان بينما لا يزال هناك متسع من الوقت.

الدرس الواضح من الحرب في أوكرانيا هو أن القادة الاستبداديين قد شجعوا في السنوات الأخيرة بسبب الديمقراطيات المختلة والمؤسسات الدولية المترددة. وبناءً على ذلك ، فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى قدر أقل من الغموض لتوجيه نهجنا تجاه تايوان. في عالم اليوم - مع الصين السيد شي - يتطلب الردع القوي والموثوق للحفاظ على السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان الوضوح في القول والفعل. تعهد الرئيس بايدن في مايو / أيار باستخدام القوة للدفاع عن تايوان - وهي المرة الثالثة التي قال فيها ذلك ، على الرغم من أن مساعديه قالوا إن سياسة الولايات المتحدة طويلة الأمد المتمثلة في الغموض الاستراتيجي لم تتغير.

إن الحجة الأخلاقية والاستراتيجية للوقوف مع تايوان ، التي يشارك شعبها مصالحنا وقيمنا ، لا يمكن أن تكون أكثر وضوحًا. تقوم الصين بحملات التأثير ضد تايوان باستخدام الهجمات الإلكترونية والمعلومات المضللة ، وتنشر الدعاية لتعزيز رسالتها «صين واحدة» ، وتنشر معلومات مضللة ونظريات المؤامرة لتقسيم المجتمع التايواني وتسهيل السيطرة على الجزيرة. هذه خطة هجوم تذكرنا بشكل مخيف بالسيد بوتين في أوكرانيا.

تستخدم الصين أيضًا تكتيكات اقتصادية قسرية ضد أي دولة أو شركة لا تتماشى مع سياسة بكين المناهضة لتايوان ، وتذهب إلى حد فرض حظر تجاري على ليتوانيا لاستقبال مكتب تمثيلي تايواني في فيلنيوس. بالنظر إلى دور تايوان باعتبارها «مسبكًا للعالم» لتصنيع الرقائق الدقيقة المتقدمة ، فإن استعداد بكين لتهديد سلاسل التوريد وربما جعل الاقتصاد العالمي رهينة أمر مثير للقلق بشأن ازدهار الولايات المتحدة وأمنها وأمن حلفائنا وشركائنا. .

ومما زاد الطين بلة ، أن تايوان تواجه الآن أيضًا جيشًا صينيًا عدوانيًا ، يبدو أنه مصمم على الاستعداد لغزو في السنوات القادمة.

إن التعزيز العسكري السريع للصين باستخدام التقنيات والأسلحة الجديدة المنتشرة ضد تايوان يهدد بزعزعة استقرار منطقة المحيطين الهندي والهادئ بأكملها. هناك توغلات عسكرية صينية شبه يومية في منطقة الدفاع الجوي التايوانية ومناورات بحرية صينية خطيرة وغير آمنة تهدف إلى إجبار تايوان وترهيبها في أعالي البحار أيضًا. قبل أسابيع قليلة فقط ، حلقت ٢٩ طائرة عسكرية صينية ، بما في ذلك ست قاذفات قنابل ، في منطقة الدفاع الجوي التايوانية - لإرسال رسالة واضحة عن حصار محتمل - قبل العودة إلى القاعدة. هذه ليست أفعال أمة لديها سياسة الحفاظ على السلام والاستقرار. هذه هي أفعال أمة عازمة على العدوان.

علاوة على ذلك ، كانت التهديدات الأخيرة التي وجهتها بكين بشأن رحلة رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي إلى تايوان متوقعة بقدر ما كانت مؤشرًا على صلابة السيد شي. لكن يجب أن تكون الولايات المتحدة واضحة: استخدام زيارتها كذريعة للغضب والصوت الأدائي هو ببساطة: ذريعة لخطوات أكثر عدوانية كانت الصين تستعد لاتخاذها على أي حال. هذا هو السبب في أن السيدة بيلوسي كانت على حق في عدم ترك الصين تقرر من يمكنه ومن لا يمكنه زيارة تايوان. يجب أن تكون نتيجة صخب بكين تقوية العزيمة في تايبيه وواشنطن وعبر المنطقة. هناك العديد من الاستراتيجيات لمواصلة الوقوف في وجه العدوان الصيني. هناك اتفاق واضح في الكونجرس من الحزبين حول أهمية العمل الآن لتزويد شعب تايوان بنوع الدعم الذي يحتاجونه بشدة.

> **الحجة الأخلاقية والاستراتيجية للوقوف مع تايوان لا يمكن أن تكون أكثر وضوحا**

لقد رأينا علامات التحذير لأوكرانيا في عام ٢٠١٤ وفشلنا في اتخاذ إجراء قد يردع المزيد من العدوان الروسي. لا يسعنا أن نكرر هذا الخطأ مع تايوان.

لهذا السبب عملت مع السناتور ليندسي جراهام لتقديم قانون سياسة تايوان للحزبين لعام ٢٠٢٢.

سيعزز تشريعنا أمن تايوان من خلال توفير ما يقرب من ٤٫٥ مليار دولار من المساعدات الأمنية على مدى السنوات الأربع المقبلة والاعتراف بتايوان باعتبارها «حليفًا رئيسيًا من خارج الناتو» - وهو تصنيف قوي لتسهيل العلاقات العسكرية والأمنية الوثيقة. كما ستوسع الفضاء الدبلوماسي لتايوان من خلال مشاركتها في المنظمات الدولية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.

سيتخذ التشريع أيضًا خطوات ملموسة لمواجهة حملات التأثير العدواني للصين ، وفرض تكاليف اقتصادية خانقة إذا اتخذت بكين إجراءات عدائية ضد تايوان (مثل العقوبات المالية والمصرفية والتأشيرات وغيرها من العقوبات) وإصلاح الممارسات البيروقراطية الأمريكية لتعزيز الدعم لحكومة تايوان الديمقراطية. باختصار ، سيكون هذا الجهد بمثابة إعادة هيكلة شاملة لسياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان منذ قانون العلاقات مع تايوان لعام ١٩٧٩.

في حين أن بكين ستعتمد على الأرجح على رواية مخططة لإلقاء اللوم على الولايات المتحدة في أي عدوان ، فإن الحقيقة هي أن الصين ، وليست الولايات المتحدة ، هي التي تسعى باستمرار لتغيير الوضع الراهن مع تايوان.

يجب أن تظل الولايات المتحدة وشركاؤنا صريحين بينما نرد بخطوات محسوبة خلال هذه النافذة الحرجة للفرص - قبل أن تغير الصين ديناميكية عبر المضيق لصالحها وتمهد الطريق لغزو محتمل لتايوان - لتنشيط استراتيجيتنا الدبلوماسية . . العمل مع تايبيه لتحديث جيشها للحفاظ على الردع. لمكافحة النفوذ السياسي لبكين وحملات التضليل الإعلامي. وتعميق العلاقات بين شعبينا.

نظرًا لأن الصين تتحدىنا عبر كل أبعاد الأمن القومي - عسكريًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا وعلى القيم - فإننا نضع رؤية جديدة تضمن أن بلدنا في وضع يسمح له بالدفاع عن تايوان لعقود قادمة. يعد تصحيح استراتيجيتنا أمرًا ضروريًا لردع وتقييد سلوك بكين الإشكالي وتشجيع السيد شي على اتخاذ خيارات مختلفة عن السيد بوتين.

لنكون واضحين ، الولايات المتحدة ليست شرطي العالم. لكن من المؤكد أن لدينا التزامًا أخلاقيًا وعمليًا بالوقوف إلى جانب شعب تايوان ، الذي يريد فقط أن يكون قادرًا على تقرير مستقبله.

> **التعزيز العسكري السريع للصين ضد تايوان يهدد استقرار المحيطين الهندي والهادئ**

إذا لم نفعل شيئًا ، فعلينا أن نشعر بالارتياح حيال التنازل عن تايوان بشكل فعال من خلال السماح للصين بمواصلة حملة البلطجة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية بلا هوادة.

لا يمكن لأوهام السيد بوتين في أوكرانيا أن تجعل العواقب العالمية الكارثية للتقاعس عن العمل أكثر وضوحًا.

*السناتور مينينديز هو رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ.

*الترجمة:المرصد

تعليق..إرادة الصين حكومة وشعبا، في توحيد الوطن راسخة وحازمة

افتتاحية صحيفة الشعب اليومية

في تجاهل صارخ لمعارضة الصين القوية واحتجاجها، قامت رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي بزيارة منطقة تايوان الصينية، منتهكة بشكل خطير مبدأ الصين الواحدة والبيانات المشتركة الصينية الأمريكية الثلاث، ومرسلة إشارات خاطئة وخطيرة للقوى الانفصالية في تايوان. وعلى هذا الأساس، فإن إجراءات الصين المضادة والحازمة ستكون مبررة تمامًا ومعقولة وقانونية. ويجب على الجانب الأمريكي والقوى الانفصالية الداعية لـ»استقلال تايوان» تحمّل جميع العواقب المترتبة عن ذلك.

إن مبدأ الصين الواحدة هو المبدأ الأساسي الذي من خلاله تقيّم الصين علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى. ويشكل جزءًا لا يتجزأ من النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. وقد نصّ البيان المشترك لإقامة العلاقات الدبلوماسية الصينية الأمريكية بوضوح، على أن الولايات المتحدة تعترف بحكومة جمهورية الصين الشعبية باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة للصين. وضمن هذا النطاق، سيحافظ شعب الولايات المتحدة على العلاقات الثقافية والتجارية وغيرها من العلاقات غير الرسمية مع شعب تايوان.

ويعتبر الكونغرس الأمريكي مكونا من مكونات الحكومة الأمريكية، وبيلوسي هي الشخصية الثالثة في الإدارة الأمريكية. ولذلك وجب عليها الالتزام الصارم بسياسة الصين الواحدة، التي تتبعها الحكومة الأمريكية والتقيّد ا بالالتزامات السياسية التي قطعتها الولايات المتحدة على نفسها تجاه الصين.

لكن رغم ذلك، أصرّت بيلوسي على زيارة منطقة تايوان الصينية، غير مكترثة بالتزامات بلادها السياسية. كاشفة للمجتمع الدولي عن المسؤول الحقيقي على تغيير الوضع الراهن في مضيق تايوان، وتقويض العلاقات الصينية الأمريكية، والإضرار بالسلام والاستقرار الإقليميين والنظام الدولي.

وبينما تتحدث الولايات المتحدة عن «الحفاظ على الاستقرار والوضع الراهن في مضيق تايوان»، وعن «إقامة حواجز حامية للعلاقات الأمريكية الصينية»، فإنها تسمح في ذات الوقت لبيلوسي بزيارة تايوان، ساعية إلى استخدام «ورقة تايوان» في سياسة احتواء الصين.

تتعلق قضية تايوان بالسيادة الوطنية للصين وسلامة أراضيها ومصالحها الجوهرية، وهي القضية المركزية الأبرز والأكثر حساسية في العلاقات الصينية الأمريكية. في المقابل، لا تتردد الولايات المتحدة عن استخدام تايوان للإضرار بالصين، ودفع الوضع في مضيق تايوان نحو مزيد من التوتر، وستدفع ثمنا باهظا على ذلك.

إن تاريخ قضية تايوان واضح وجلي، وضفتا المضيق تنتميان إلى صين واحدة. لكن سلطات الحزب الديمقراطي التقدمي التايواني على استعداد للعب دور البيدق في يد القوى الخارجية، وعدم التردد في الاعتماد على الولايات المتحدة سعيا إلى تحقيق الاستقلال.

وإن موقف الصين حكومة وشعبا بشأن قضية تايوان ثابت لا يتغير، وهو الإرادة الراسخة لأكثر من ١/٤ مليار مواطن صيني في حماية السيادة الوطنية وسلامة أراضيها. والوطن يجب أن يتوحّد، وحتما سوف يتوحّد!

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk